وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي - تبسة

جامعة العربي التبسي – تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

LARBI TEBESSI – TEBESSA UNIVERSTY
UNIVERSTE LARBI TEBESSI – TEBESSA

الميدان: علوم إنسانية واجتماعية

الشعبة: العلوم الاجتماعية

التخصص: تنظيم وتنمية

العنـــوان:

دور العمل التطوعي في عملية التنمية المحلية

دراسة ميدانية بالجمعيات التطوعية ـ تبســـــــــة ـ

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر "ل– م– د"

دفعة: 2018

إعداد الطالبة:
كريمة بوخالفة

إشراف الدكتور:
خالد حامد

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنـة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفـــــة
رابح توايحية	أستاذ تعليم عالي	رئيســـــــا
خالد حامد	أستاذ تعليم عالي	مشرفا ومقررا
الساسي عيساوي	أستاذ مساعد – أ –	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017 - 2018

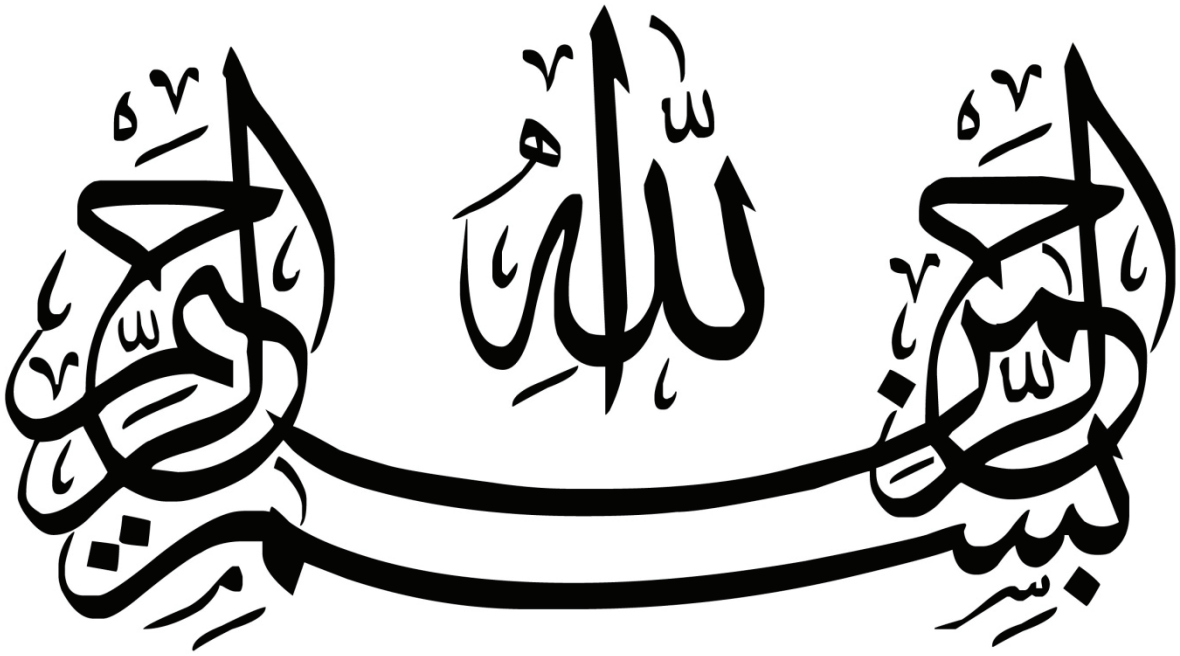
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿من لم يشكر الناس لم يشكر الله﴾

صدق رسول الله

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وسلم

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع أتقدم بجزيل الشكر

إلى الوالدين العزيزين الذين أعانوني وشجعوني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح، وإكمال الدراسة الجامعية،

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى مشرفي بإشرافه على مذكرة بحثي الدكتور **خالد حامد** الذي لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائه حقه بصبره الكبير وتوجيهاته العلمية التي لا تقدر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل.

إلى كل أساتذة قسم العلوم الاجتماعية

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل

فهرس المحتويات

فهـــــرس المحتويـــات

العنـــــــــــوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الفهرس العام	
فهرس الجداول	
مقدمة.....	أ – ج
الفصل الأول: الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة	
تمهيد.....	05
أولا: موضوع الدراسة.....	06
1. إشكالية الدراسة	06
2. أسباب اختيار الموضوع.....	08
3. أهمية الموضوع.....	08
4. أهداف الدراسة	09
5. فرضيات الدراسة.....	09
ثانيا: المفاهيم الأساسية للدراسة.....	10
1. العمل التطوعي	10
2. التنمية المحلية	12
3. الجمعيات التطوعية.....	13
4. الرعاية الاجتماعية.....	14
5. العمل الثقافي.....	15
6. التنمية الاقتصادية المحلية.....	17
ثالثا: الدراسات السابقة	18
1. الدراسات العربية	19
2. الدراسات الجزائرية.....	21
خلاصة.....	24
الفصل الثاني: العمل التطوعي وآليات تفعيله	
تمهيد.....	26
أولا: العمل الاجتماعي التطوعي.....	27
1. أشكال التطوع.....	27
2. خصائص العمل التطوعي.....	28

3. مجالات التطوع..... 28
4. أهمية وأهداف التطوع 30
5. أبعاد العمل التطوعي..... 31
ثانيا: العمل التطوعي في الأديان السماوية..... 32
1. التطوع في اليهودية..... 32
2. التطوع في النصرانية..... 33
3. التطوع في الإسلام..... 33
ثالثا: معوقات العمل التطوعي ووسائل تفعيله..... 35
1. العقبات والتحديات في مسيرة العمل التطوعي..... 35
2. المكونات الأساسية لتفعيل العمل التطوعي 36
3. نتائج ومكاسب التطوع..... 42
خلاصة 44

الفصل الثالث: مساهمة العمل التطوعي في التنمية المحلية

تمهيد..... 46
أولا: التنمية المحلية..... 47
1. تعريف التنمية..... 47
2. تعريف المجتمع المحلي..... 49
3. تنمية المجتمع المحلي..... 50
4. أهداف ومراحل التنمية المحلية..... 51
5. التنمية المحلية والتخطيط..... 52
ثانيا: المشاركة في التنمية المحلية..... 55
1. تعريف المشاركة في التنمية المحلية..... 55
1. أنواع المشاركة في التنمية المحلية..... 56
3. أهداف المشاركة في التنمية المحلية..... 57
4. أهمية المشاركة في التنمية المحلية..... 58
ثالثا: الجمعيات كإطار للعمل التطوعي..... 60
1. المجتمع المدني..... 60
2. أهمية المجتمع المدني وإسهاماته..... 60
3. العمل الجمعوي في الجزائر..... 62
4. دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية..... 64

خلاصة..... 67

الفصل الرابع: الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد..... 69
أولا: مجالات الدراسة..... 70
1. المجال المكاني..... 70
2. المجال الزمني..... 72
3. المجال البشري..... 73
ثانيا: المنهج والأدوات المستخدمة 73
1. المنهج..... 73
2. أدوات جمع البيانات..... 74
ثالثا: العينة..... 75
رابعا: أساليب التحليل..... 76
خامسا خصائص مجتمع البحث..... 77
خلاصة الفصل..... 81

الفصل الخامس: عرض وتفسير البيانات وتحليل ومناقشة النتائج

تمهيد..... 83
أولا: عرض البيانات وتفسيرها..... 84
1. عرض وتفسير البيانات المتعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الاجتماعي..... 84
2. عرض وتفسير البيانات المتعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الثقافي..... 88
3. عرض وتفسير البيانات المتعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الاقتصادي..... 91
ثانيا: نتائج الدراسة..... 97
1. نتائج متعلقة بالبيانات الأولية..... 97
2. نتائج متعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الاجتماعي..... 97
3. نتائج متعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الثقافي..... 98
4. نتائج متعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الاقتصادي..... 99
5. النتائج العامة..... 101
الخاتمة..... 103
قائمة المصادر والمراجع..... 106
الملاحق

فهـــــرس

الـجـداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح توزيع أعضاء الجمعيات حسب الجنس.....	77
02	يوضح توزيع أعضاء الجمعيات حسب السن.....	78
03	يوضح توزيع أعضاء الجمعيات حسب المستوى التعليمي.....	78
04	يوضح توزيع أعضاء الجمعيات حسب الحالة الاجتماعية.....	79
05	يوضح توزيع أعضاء الجمعيات حسب الوظيفة.....	80
06	يوضح الفئات الإجتماعية التي تقدم لها الجمعيات العمل الخيري.....	84
07	يوضح الحالات التي تقدم فيها الجمعيات مساعداتها.....	84
08	يوضح نوع المساعدات التي تقدمها الجمعيات.....	85
09	يوضح المصادر التي تعتمد عليها الجمعيات في القيام بنشاطاتها.....	86
10	يوضح مدى قيام الجمعيات بزيارات ميدانية للمعنيين.....	86
11	يوضح المناسبات التي تقدم فيها الجمعيات بالأعمال الخيرية.....	87
12	يوضح مدى تقديم الجمعيات الرعاية للمرضى.....	87
13	يوضح المجالات الثقافية التي تساهم فيها الجمعيات.....	88
14	يوضح مدى تقديم الجمعيات الدعم للأسر الفقيرة من أجل تعليم أبنائها.....	89
15	يوضح الفصول التعليمية التي تستفيد منها الفئات المعنية.....	89
16	يوضح المناسبات التي تقدم فيها الجمعيات مساعداتها.....	90
17	يوضح البرامج التثقيفية التي تقدمها الجمعيات.....	90
18	يوضح الأوقات المخصصة لممارسة أنشطة الجمعيات.....	91
19	يوضح نوع المساهمات التي تقدمها الجمعيات.....	91
20	يوضح كيف تكون مساعدات الجمعيات.....	92
21	يوضح كيفية وصول المساعدات التي تقدمها الجمعيات.....	92
22	يوضح مدى تقديم الجمعيات الدعم للراغبين في إقامة المشاريع.....	93
23	يوضح نوع التكوينات المهنية التي تقدمها الجمعيات للعاطلين عن العمل.....	94
24	يوضح مدى توفير التكوين الذي تقدمه الجمعيات فرص عمل.....	94
25	يوضح الصعوبات التي تتعرض لها الجمعيات في تقديم مساعداتها.....	95
26	يوضح تقييم الخدمات التي تقدمها الجمعيات.....	96

مقدمة

يمثل العمل التطوعي أهم القضايا التي أصبحت تحتل مكانة بارزة في العلوم الاجتماعية والفكر الاجتماعي المعاصر، وخاصة نتيجة لما يمر به العالم اليوم من تحولات وتغيرات جعلت القطاع التطوعي يحظى باهتمام كافة المجتمعات والحكومات، ذلك لما يقدمه من تنمية وتقدم.

والعمل التطوعي قديم قدم الإنسانية، حيث برز في مظاهر متعددة مثل "المعونة" إذ يقدم الإنسان العون والمساعدة للآخرين دون مقابل، وقد حثت الديانات الإنسانية على العمل التطوعي المتمثل في تقديم المساعدات للفقراء والفئات المحتاجة، حيث ارتبط في الدواعي الدينية بعمل الخير بشكل مطلق، حتى يمكن القول أن الخير والعطاء جزء من العبادات.

وقد اكتسب التطوع أهمية خاصة في مجتمعنا الإسلامي، كونه أفضل الأعمال التي يقوم بها الإنسان، لأنه يأتي بدافع فعل الخير للآخرين، فهو ممارسة إنسانية تدل على درجة رقي المجتمع، ويعد مدرسة يتدرب فيها الفرد على تقديم مصلحة المجتمع، ويتعلم كيفية الالتزام بالعمل والحرص عليه، وكذلك يسهم في تحديد أدوار الأفراد واستثمار طاقاتهم ومهاراتهم وتنمية أوقات فراغهم بما يفيد غيرهم.

ولكن لا يزال كثير من الناس لا يدركون دور العمل التطوعي خصوصا في تحقيق عملية التنمية، ويتجاهلونه ويقللون من أهميته، ويعتقدون انه يعتمد على جماعة معينة واجتهادات شخصية، إلا أن المتتبع للعمل التطوعي يدرك مساهمته في تقدم العديد من الدول، وذلك لما يوفره من خدمات واسعة في مجالات متعددة.

لذلك فالمجتمع الرشيد هو المجتمع الذي يعتمد على إمكانياته، ويوظف خبراته وطاقاته في سبيل الارتقاء بأوضاعه، فأدبيات التنمية الحديثة تصف العمل التطوعي برأس المال الاجتماعي، باعتباره ثروة عامة يمتلكها المجتمع، وهنا أصبحت ثقافة التطوع جزءا لا يتجزأ من ثقافة المجتمعات المتطورة، بما تمتلكه من منظومة القيم والمبادئ والأخلاقيات والمعايير والممارسات التي تحث على العمل الإيجابي الذي يعود بالنفع على الآخرين.

وتلعب تنظيمات المجتمع المدني وبخاصة الجمعيات المحلية، دورا مركزيا في القيام بالعمل التطوعي في المجالات الاجتماعية، الثقافية والصحية...، لأنها التنظيمات الأكثر استقطابا للمجتمع المدني، وتمثل

شرائح المجتمع المختلفة، لذلك فإن تعدد الجمعيات التي تنشط في المجال التطوعي وتنوع نشاطها يعكس بالدرجة الأولى قوة المجتمع المدني ومساهمته في تحقيق التنمية المحلية.

وبناءا على ذلك، فإن العنصر البشري هو من أغنى الموارد التي تمتلكها الجمعيات التطوعية، والعمل التطوعي، يعد من أهم معالم التنمية المحلية، ذلك لأن اشتراك العديد من الأفراد المحليين في الأعمال التطوعية يعني دلالة كبيرة على أن المجتمع استطاع أن يبني طاقة ذاتية قادرة على النهوض به في مختلف المجالات وتحقيق التقدم وفقه.

ومن هذا المنطلق تحاول الدراسة الراهنة تشخيص الواقع الفعلي والوقوف على دور الجمعيات المحلية في القيام بالعمل التطوعي، ولتحقيق هذا المبتغى قسمت الدراسة إلى خمسة فصول، ثلاثة فصول تناولت الجانب النظري، وفصلين تناولا الجانب الميداني.

تناول الفصل الأول المعنون بالإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة: إشكالية الدراسة، أسباب اختيار الموضوع، أهمية الدراسة، أهداف الدراسة، المفاهيم الأساسية للدراسة والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني جاء بعنوان العمل التطوعي وآليات تفعيله، وقسم إلى ثلاثة أجزاء، تضمنت مختلف الجوانب المتعلقة بالمتغير المستقل (العمل التطوعي)، حيث اشتمل على أشكال التطوع، خصائصه، مجالاته، أهميته وأهدافه، وأبعاده، العمل التطوعي في الأديان السماوية، عقبات العمل التطوعي، المكونات الأساسية لتفعيل العمل التطوعي، وأخيرا نتائج ومكاسب العمل التطوعي.

الفصل الثالث: بعنوان مساهمة العمل التطوعي في التنمية المحلية، وقسم أيضا إلى ثلاثة أجزاء تضمنت مختلف الجوانب المتعلقة بالمتغير التابع، وكذا الربط بين المتغيرين، حيث اشتمل على تعريف التنمية ،المجتمع المحلي، تنمية المجتمع المحلي، أهداف ومراحل التنمية المحلية، التنمية المحلية والتخطيط، المشاركة في التنمية، أنواعها وأهدافها وأهميتها، الجمعيات كإطار للعمل التطوعي، تعريف المجتمع المدني وأهميته، العمل الجمعوي في الجزائر، وأخيرا دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية.

الفصل الرابع المعنون بالإطار المنهجي للدراسة، تناولت فيه مجالات الدراسة ثم التطرق إلى المنهج المستخدم، أدوات جمع البيانات، العينة، أساليب التحليل، خصائص مجتمع البحث.

الفصل الخامس والأخير، وهو محاولة لربط الجزء النظري بالواقع الفعلي لدور العمل التطوعي والجمعيات في التنمية المحلية، وتضمن جزأين؛ الجزء الأول خاص بعرض وتحليل وتفسير البيانات، والجزء الثاني اشتمل على النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

تمهيد

أولا: موضوع الدراسة

1. الإشكالية
2. أسباب اختيار موضوع الدراسة
3. أهمية الدراسة
4. أهداف الدراسة
5. فرضيات الدراسة

ثانيا: المفاهيم الأساسية للدراسة

1. العمل التطوعي
2. التنمية المحلية
3. الجمعيات التطوعية
4. الرعاية الاجتماعية

5- العمل الثقافي

6- التنمية الاقتصادية المحلية

ثالثا: الدراسات السابقة

1. الدراسة العربية
2. الدراسة الجزائرية

تمهيد

يعتبر هذا الفصل بمثابة المدخل الأساسي لبابه الأول، والموجه الرئيس لكل عناصره اللاحقة، وبالنظر للقيمة العلمية التي يحتلها في توضيح الإطار النظري للبحث، فإننا نسعى من خلاله إلى إبراز إشكالية هذه الدراسة، مع عرض أسباب اختيارها وتسليط الضوء على أهمية موضوعها، وتحديد أبرز الأهداف التي نرمي إلى الوصول إليها، وكذا توضيح وتحديد أهم المفاهيم التي يقوم عليها هذا البحث، إضافة إلى ذلك عرض بعض الدراسات السابقة التي تطرقت إلى هذا الموضوع من جوانبه المختلفة، فالمفاهيم والدراسات السابقة هي العمود الفقري لأي بحث سوسيولوجي.

أولا: موضوع الدراسة

1- إشكالية الدراسة

يعد العمل التطوعي ظاهرة اجتماعية إيجابية تمثل سلوكا حضاريا يساهم في تعزيز التضامن الاجتماعي لما له من قيمة إنسانية كبيرة تتمثل في البذل والعطاء بكل أنواعه، فهو يهدف إلى نشر التعاون والتماسك الإجتماعي بين أفراد المجتمع ومؤسساته وجماعاته، كما أنه يمثل أسمى درجات التضحية في سبيل المصلحة العامة باعتباره أحد أنماط السلوك الإنساني الذي يعكس شخصية الفرد ومدى ثقافته وظروف تنشئته ودرجة انتمائه وتوافقه مع مجتمعه.

والتطوع كممارسة إنسانية عرفته المجتمعات منذ الأزل لأنه عمل ينبع من ذات الفرد وبإرادته الحرة، في حين أن الأعمال التي تنجز الواجب لا تعد أعمال تطوعية فهو ضرورة أخلاقية ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل معاني الخير والعمل الصالح من تضامن وتقديم يد العون والمساعدة للضعفاء من فقراء وأيتام ومرضى... سواء بالجهد أو بالمال أو الوقت لأنه يوجد في كل مجتمع من المجتمعات أناس يفتقدون القدرة على تلبية حاجاتهم المادية وربما المعنوية،هذه الظاهرة الإنسانية تعتبر مقياس للنضج الحضاري ومرآة تعكس جمال الشّيم ورقي القيم التي يتحلى بها الأفراد.

وبتعقد الظروف الحياتية ازدادت الإحتياجات الإجتماعية وأصبحت في تغير مستمر، نتيجة للمشكلات التي يواجهها أفراد المجتمع ومؤسساته الرسمية، وخاصة في ظل غياب العدالة الإجتماعية وفشل السياسات الحكومية وكذا تراجع أدوار الدولة كانت الضرورة ملحة لمزيد من أعمال التطوع والمتطوعين، ولذلك لابد من وجود جهة أخرى موازية للجهات الرسمية تقوم بملء المجال العام وتجسد الدور الحكومي وهذا ما فسح المجال أمام الجمعيات باعتبارها من أبرز المؤسسات التي ظهرت كمحرك أساسي للمجتمع المدني في الإضطلاع بهذا الدور الإنساني الذي يهدف أساسا إلى إصلاح المجتمعات، وتخفيف المعاناة عن الناس، فهي بمثابة جهاز تنظيمي مقنن يستطيع الإنسان أن يخدم بواسطته مختلف القضايا الإجتماعية والثقافية، الرياضية، التعليمية، المهنية، السياسية، الإقتصادية، إذ أنها تعالج بكفاءة عالية بعض المسائل والمشكلات في المجتمع بداية بتقديم كل أنواع المساعدات النقدية والعينية والطارئة، مساعدة المرضى، كبار السن، الفقراء المساكين وغيرهم وصولا إلى برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومكافحة الأمية إضافة إلى تدريب الأفراد التي ترعاها الجمعيات على بعض الحرف وموافقتهم عبر إنجاز المشاريع توفر لهم فرصا للشغل.

وقد أكدت العديد من الدراسات أهمية تحمل الجمعيات الخيرية لدورها في التصدي للعديد من القضايا المجتمعية وأثبتت أن الأجهزة الرسمية لا تستطيع وحدها تحقيق كافة غايات خطط ومشاريع التنمية دون المساهمة الفعالة للمواطنين، ولهذا اعتنت الدولة الحديثة بهذا الجانب للتغلب على الكثير من الظروف الطارئة في منظومة من التحالف والتكاتف باعتبار أن عملية التنمية المحلية تعتمد على مبدأ البناء القاعدي للمجتمع من الأسفل للوصول إلى تنمية شاملة حقيقية في جميع المجالات وهذا لا يتحقق إلا بوجود هيئة قاعدية كالجمعيات تكون أكثر التصاقا بالمواطن وهمومه والملجأ الوحيد للفئات المعوزة والمهمشة لطرح قضاياهم.

إذ لعب العمل التطوعي دورا كبيرا في نهضة الكثير من المجتمعات ونشر الأفكار عبر العصور بصفته عملا خاليا من الربح العائد وليس مهنة بل يقوم به الأفراد لصالح المجتمع، كما يأخذ أشكالا متعددة ابتداء من الأعراف التقليدية للمساعدات الذاتية إلى التجاوب الاجتماعي في أوقات الشدة ومجهودات الإغاثة إلى حل النزاعات وتخفيف آثار الفقر.

إن مسألة الدور التنموي للعمل التطوعي لطالما كانت موضوع نقاش وجدال حول مدى مساهمته في تغيير واقع الفئات المعوزة والفقيرة والتصدي لمشكلات المجتمع المحلي، ونجاحه في التماس بدائل يمكن تحقيقها إمبريقيا لتفعيل وتسريع وتيرة التنمية المحلية.

لذلك فإن هذا البحث يهدف إلى رصد دور العمل الجمعوي في تحقيق التنمية المحلية بكل جوانبها الإجتماعية، الإقتصادية، الثقافية، خاصة وأن العمل الاجتماعي يحمل في طياته العديد من القيم الإجتماعية والدينية التي من شأنها أن تستهدف الفرد وترتقي به ليكون عنصرا فعالا في المجتمع ومن هذا المنطلق وإيمانا بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه العمل التطوعي في التنمية المحلية تكمن مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة العمل التطوعي في عملية التنمية المحلية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم الجمعيات التطوعية في تقديم الرعاية الإجتماعية؟
- هل تساهم الجمعيات التطوعية في تطوير العمل الثقافي؟

- ما مدى مساهمة الجمعيات التطوعية في التنمية الإقتصادية المحلية؟

2-أسباب اختيار الموضوع

ككل بحث اجتماعي لا ينطلق من فراغ بقدر ما تكون هناك أسباب تدفع الباحث لمعالجة أهم القضايا التي يريد دراستها والكشف عنها ولذلك يستند هذا الموضوع لجملة من الأسباب.

أسباب ذاتية

- الرغبة والاهتمام بدراسة موضوع العمل التطوعي
- ملاءمة الموضوع لتخصص علم اجتماع تنظيم وتنمية.

أسباب موضوعية

- إبراز أهمية العمل التطوعي وما يضطلع به من دور في تحقيق التنمية داخل المجتمع المحلي.
- اعتبار أن موضوع العمل التطوعي من المواضيع التي لا يزال البحث فيها قائما وبالتالي إمكانية التوصل إلى نتائج مفيدة.
- قلة البحوث والدراسات ذات الصلة بموضوع العمل الجمعوي خصوصا ما يتصل منها بالتنمية المحلية.

3- أهمية الموضوع

يكتسي العمل التطوعي أهمية كبيرة كونه من المواضيع التي تسعى كثير من المجتمعات في الوقت الراهن إلى الاهتمام بها لأن المشاركة فيه تسهم في تدعيم نهوض المجتمع وارتقائه، فقد أصبح من الأساسيات التي يقاس عليها تقدم المجتمعات الإنسانية.

وتكمن الأهمية المباشرة للموضوع في محاولة الكشف عن دور الحركة الجمعوية كشريك مهم في النهوض بالمشروع التنموي لأنها تمثل حجر أساس في تمثيل المجتمع المحلي، من خلال سعيها إلى استغلال كل ما يتاح من فرص في سبيل إرساء معالم حياة تتوافق ورغبات أفراد المجتمع عن طريق العمل

التطوعي والمداومة عليه، فيمكن القول أن هذه الدراسة جاءت كمحاولة سوسيولوجية تسعى لتسليط الضوء على مختلف جوانب هذا الموضوع من خلال التقرب أكثر من الجمعيات وممارستها الميدانية.

4- أهداف الدراسة

ينطلق الهدف العام للدراسة في بحث دور العمل التطوعي في التنمية المحلية وينبثق عنه مجموعة من الأهداف الفرعية:

- التعرف على مدى مساهمة الجمعيات التطوعية في تقديم الرعاية الاجتماعية.
- الوقوف على إسهامات الجمعيات التطوعية في تطوير العمل الثقافي.
- محاولة الكشف عن مدى مساهمة الجمعيات التطوعية في التنمية الاقتصادية المحلية.

5- فرضيات الدراسة

انطلاقا من التساؤل المركزي لإشكالية الدراسة وتساؤلاته الفرعية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم الجمعيات التطوعية في تقديم الرعاية الاجتماعية.

المؤشرات

- مساعدة المحتاجين
- تقديم الرعاية الصحية

- تعمل الجمعيات التطوعية على تطوير العمل الثقافي

المؤشرات

- محاربة الأمية
- استكمال الجهد التعليمي

- تساهم الجمعيات التطوعية في التنمية الاقتصادية المحلية

المؤشرات

- الدعم المادي
- التكوين المهني

ثانيا: المفاهيم الأساسية للدراسة

المفاهيم تصنيفات فكرية للأشياء حسب خصائصها المجردة، فهي من أدوات الفكر الأساسية والمفهوم هو الصفات التي تفهم من التصور، أي هو عدد الصفات المشتركة بين أفراد النوع، وبالنسبة للحد الجزئي، فإن مفهومه لا متناه، فالمفهوم هو الفكرة جزئية فلا تستقيم الفكرة الكاملة إلا بتنسيق سلسلة المفاهيم المنطقية مع بعضها البعض، وعلم الاجتماع يهتم بدراسة المفاهيم لأنها تمثل حجر الزاوية في بناء الفروض والنظريات التي يمكن عمليا فحصها وتجريبها قبل أن تتحول إلى نظريات دقيقة وموضوعية.[1]

1- العمل التطوعي

التطوع لغة

يقصد بالتطوع لغة: تَفَعَّلَ مِنَ الطَّاعَةِ، تَطَوَّعَ كذا: تَحَمّلَهُ طَوْعًا، وتَكَلَّفَ اسْتِطَاعَتَهُ، وتَطَوَّعَ لهُ: تَكَلَّفَ اسْتِطَاعَتِهِ حَتَّى يَسْتَطِيعُهُ، وتَطَوَّعَ بِهِ: تَبَرَّعَ بِهِ، فلَمْ يَلْزَمْهُ ولكنه انقاد مع خير أحب أن يفعله، ولا يقال هذا إلا في باب الخير.[2]

تكلف الطاعة، أو التبرع بما لا يلزم من الخير أو الزيادة التي ليست لازمة ولا يقال (تطوع)، إلا في باب الخير والبر.

وفي الشرع: الزيادة على ما وجب بحق الإسلام، سواء كانت هذه الزيادة واجبة أم لا.[3]

---

[1]- صلاح الدين شروخ: **منهجية البحث العلمي**، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003، ص 09.

[2]- ابن منظور: **لسان العرب**، ط1، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، د.س، ص 243

[3]- محمد بن عمر بن سالم بازمول: **بغية المتطوع في صلاة التطوع**، ط1، دار الهجرة للنشر والتوزيع، السعودية، 1994، ص 09.

اصطلاحا

يعرف العمل التطوعي بأنه أي جهد يبذله الفرد دون عائد مادي بهدف المشاركة في تحمل مسؤولياته تجاه المجتمع من أجل المشاركة في حل المشكلات وتحقيق طموحاته، أو هو نوع من الاختيار الحر للعمل، وقناعه لمشاركة الأفراد طواعية في العمل من واقع الشعور بالمسؤولية.[1]

عرفه توفيق عسيران فقد قال: التطوع يتضمن جهودا إنسانية تبذل من أفراد المجتمع بصورة فردية أو جماعية، ويقوم بصفة أساسية على الرغبة والدافع الذاتي سواء كان هذا الهدف شعوريا أم لا شعوريا ولا يهدف المتطوع إلى تحقيق مقابل مادي أو ربح خاص.

ويرى أحمد خاطر وعبد المنعم بأن التطوع هو التضحية بالوقت والجهد والمال دون انتظار عائد مادي يوازي الجهد المبذول.[2]

كما يمكن تعريف التطوع بأنه تخصيص بعض من وقت الإنسان من أجل عمل عام عبر التزام ليس بالوظيفي إنما هو التزام أدبي وهو أيضا تنافس شريف من أجل خدمة أهداف إنسانية ومجتمعية.[3]

من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن العمل التطوعي عبارة على مجهودات إرادية تقوم على أساس الرغبة والإستعداد الذاتي من قبل المشارك وبدافع منه مستهدفا المشاركة في تحمل المسؤولية من أجل الإسهام في حل المشكلات الإجتماعية.

[1]– رشدي عثمان فريد: **الريادة والعمل التطوعي**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 125.

[2]– جمال حبش: التطوع الإلكتروني وسيلة معززة للعمل التطوعي، **مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث**، المجلد1، د.ع، د.س، 97.

[3]– محمد بن عامر عبد الحميد مظاهري: **واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية**، مجلة جامعة طيبة ، العدد4 ، 1427، ص 194.

2- التنمية المحلية

التنمية لغة

تشير المعاجم العربية إلى أن التنمية في اللغة العربية تعني الزيادة في كم الأشياء أو كيفها ونوعيتها، فقد قالت العرب: نما الزرع، ونما الحال، أي زاد، وقالوا أيضا: نما الخضاب في اليد والشعر: ازداد حمرة وسوادا.[1]

اصطلاحا

لقد كانت هيئة الأمم المتحدة أول من درس فكرة التنمية المحلية أو ما يسمى أيضا تنمية المجتمع سنة 1950، حيث ازداد الإهتمام بهذه الفكرة بشكل خاص، بعد تزايد انضمام الدول المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا إلى الأمم المتحدة، والتي كانت تلح دائما في طلب العون لمواجهة مشكلاتها المحلية، مما أدى إلى أن يتفحص قسم في دائرة الشؤون الاجتماعية بسكريتارية الأمم المتحدة في مسائل تنمية المجتمعات المحلية، حيث أصدر هذا القسم بعد ذلك تقرير للمجلس الإقتصادي والإجتماعي في موضوع التقدم الاجتماعي عن طريق تنمية المجتمع، تمخض عنه اتخاذ هذا المجلس لقرار في شهر ماي، باعتبار منهج تنمية المجتمع المحلي وسيلة للتقدم الإجتماعي في المجتمعات النامية والمتخلفة وواصلت الأمم المتحدة منذ ذلك نشاطها في هذه البلدان محاولة إخراج مجتمعاتها من دائرة التخلف.

عرفت هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 التنمية المحلية أو تنمية المجتمع على أنها مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توجيه جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابيا في الحياة القومية وتساهم في تقدم البلاد.

التنمية المحلية نظاما فرعيا في نظام التنمية الشاملة التي تعتبر عملية مجتمعية شاملة ومتكاملة تمس كل أبعاد ومستويات المجتمع وقد أدى هذا الترابط العضوي بين التنمية الشاملة والتنمية المحلية إلى ضرورة أن ينعكس مفهوم هذه الأخيرة الخصائص والأبعاد الأساسية لمفهوم التنمية الشاملة، ولكن على المستوى المحلي.

[1]- عبد الكريم بكار: **مدخل إلى التنمية المتكاملة، رؤية إسلامية**، ط1، دار القلم، دمشق، 1999، ص 9.

وهناك العديد من تعريفات التنمية المحلية تسير وفق هذا الاتجاه كتعريف آرثر دهام الذي يرى أن التنمية المحلية هي العملية التي يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة.

في حين يرى محمد كامل البطريق بأن التنمية المحلية هي تدعيم المجهودات الأهلية للمجتمع على أن تكون خطط الإصلاح بهذه المجتمعات المحلية متماشية ومنسجمة مع خطط الإصلاح العام للدولة.

وقد حاول روس أن يفصل أكثر في مسألة التنمية المحلية، حيث يرى أن هذه الأخيرة هي العملية التي يتمكن بها المجتمع من تحديد حاجاته وأهدافه وترتيب هذه الأهداف والحاجات بحسب أهميتها.[1]

من خلال ما سبق نستنتج أن التنمية المحلية هي عملية تتحد وتتعاون فيها جهود المواطنين والجهود التي تبذلها الجهات الحكومية المعنية لتحسين الأحوال الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في المجتمع المحلي.

3. الجمعيات التطوعية

تعددت التعريفات بشأن الجمعيات وذلك حسب الزاوية التي ينظر إليها كل باحث حسب مجال تخصصه فقد عرفت على أنها جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة زمنية معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين أو بغرض عدم الحصول على ربح مادي.

عرفها حسن ملحم بأنها الاتفاق الذي يضع أكثر من اثنين من الأفراد بصفة دائمة – معرفتهم أو نشاطهم في خدمة هدف غير تحقيق الربح المادي.

وعرفت أيضا على أنها تشكيلات اجتماعية فاعلة، ومنظمة تسعى إلى أسس تطوعية غير ربحية لتحقيق أهداف عامة لمجموعة تعتمد أساليب الحكم الراشد ضمن أطر قانونية تضمن الشفافية وحرية التشكيل.

الجمعية عبارة علي اتفاقية تكون بين شخصين أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية من اجل تسخير معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يدر ربحا.

[1]– محمد خشمون: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص ص 20 – 24.

وهناك من يرى بأن الجمعية هي تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح.[1]

والمستخلص من التعريفات المختلفة للجمعيات أنها تجمع بين عدة أشخاص يرغبون في القيام بعمل أو نشاط معين لتحصيل فائدة لهم أو للمجتمع الذي يعيشون فيه في إطار من التطوع والتعاون.

4. الرعاية الاجتماعية

الرعاية لغة

رعا الشيء رعيا ورعاية: حفظه، لقوله تعالى "فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا"، ورعاه: راقبه وتولى أمره، واسترعاه الشيء: استحفظه إياه، أو طلب منه أن يرعاه، وفي المثل من استرعى الذئب فقد ظلم.[2]

الرعاية هي حرفة الراعي، المحافظة على الشيء.[3]

اصطلاحا

تعددت الآراء وتباينت وجهات النظر حول تحديد مفهوم الرعاية الإجتماعية وذلك وفقا لاختلاف الأيديولوجيات والانتماءات الفكرية والحضرية على مر العصور إلى يومنا هذا، ومع تطور المجتمعات الإنسانية أخذ هذا المفهوم أبعادا أخرى وظلت تساؤلات الباحثين قائمة حول هذه الأخيرة.

الرعاية الإجتماعية هي تلك الجهود التي تبذل من خلال العمل الإجتماعي المنظم بهدف حل مشكلات الصحة والتعليم والرفاهية الاجتماعية وخدمات المجتمع المحلي والأسرة ورفاهية الأطفال والدفاع الإجتماعي وتأهيل العجزة.[4]

---

[1]– بن ناصر بوطيب: النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، **مجلة دفاتر السياسية والقانونية**، ، العدد 10، 2010، ص ص 254 – 255.

[2]– محمد بن أحمد صالح: **الرعاية الإجتماعية في الإسلام وتطبيقاتها**، ط1، مكتبة فهد الوطنية، السعودية، 1999، ص 25.

[3]– هلي بن هادية، علي بن لحسن البليش: **القاموس الجديد**، معجم عربي ألفبائي، ط7، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991، ص 392.

[4]– ذياب عيوش، فيصل الزعنون: **الرعاية الإجتماعية**، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008، ص 9.

عرفها لاندر بأنها نسق من الخدمات الإجتماعية والمؤسسات مصممة من أجل تقديم المساعدات إلى الأفراد والجماعات حتى يحصلوا على مستويات من الحياة المرضية ومساعدتهم أيضا على تكوين علاقات سليمة وعلى تقوية أو تنمية قدراتهم بما يحقق نوعا من التناغم بين الأفراد والأسر والجماعات المجتمعية.

عرفت الجمعية القومية الأمريكية الرعاية على أنها مجموعة من الأنشطة المنظمة التي تمارس من خلال المؤسسات الحكومية والهيئات التطوعية التي تسعى نحو تحسين الأداء الاجتماعي للفرد والجماعة والمجتمع.[1]

وتعرف الرعاية أيضا على أنها تلك الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية التي يقوم بها أولي الغنى وذو المروءة ليعينوا بها أصحاب الحاجات أو ليسهلوا بها في عمليات التنمية أو ليدفعوا بها عن كاهل الدولة سعيا منها إلى التقرب إلى الله، وإدراكا منهم أن الدولة تحملت –وحدها– مسؤولية التربية والتعليم لكل فرد فيها ووفرت فرصة العمل لكل قادر المعاش الملائم لكل عامل، والرعاية لكل مسن أو عاجز عن الكسب، ثم التزمت وحدها كذلك ببناء المساجد والمدارس والنوادي والحدائق ودور العلاج وتكفلت بتسيير كل وسائل النقل عامها وخاصها، ثم كفلت كل يتيم وآوت كل محروم واستصلحت كل شبر صالح للزراعة...إلخ.[2]

من خلال التعاريف السابقة نستخلص أن الرعاية الإجتماعية هي مجموعة الخدمات التي تقدمها الجمعيات للأسر وأفراد تنقصهم حاجات بهدف الإعانة.

5. العمل الثقافي

العمل لغة

قال ابن فارس: قال الخليل: عمل يعمل عملا، فهو عامل، وأعمل فلان ذهنه في كذا وكذا أدبره بفهمه وأعمل رأيه وألته ولسانه.[3]

ويعرف أيضا بأنه المهنة والفعل من عَمِلَ عملا، والجمع أعمال، وأعمله واستعمله غير طلب إليه العمل واعتمل أي عمل بنفسه وأعمل رأيه.[4]

---

[1]– سامية عزيز: الرعاية الاجتماعية للمعاقين بصريا، **مجلة الدراسات النفسية والتربوية**، د.ع، 2008، ص 72.

[2]– محمد بن أحمد صالح: **مرجع سابق**، ص ص 25–26.

[3]– حنفي عوض: **العمل وقضايا الصناعة في الإسلام**، ط1، المكتب العلمي للشر والتوزيع، الإسكندرية، د.س، ص 12.

[4]– حميد ناصر الزري: **مفهوم العمل في الإسلام وأثره في التنمية الإسلامية**، د.ط، المكتبة المركزية، الشارقة، 1998، ص 15.

الثقافة

يعتبر مفهوم الثقافة من المفاهيم التي تثير الكثير من الغموض والجدل ويرجع ذلك إلى التطور اللغوي والفكري للكلمة، مما يستدعي تتبع شجرة تطورها والوقوف على أصولها وتطور دلالاتها اللغوية والاصطلاحية، كما يرجع ذلك إلى تشابك المفهوم مع كلمة مجاورة له، وهي كلمة الحضارة التي ظهرت تقريبا في نفس الفترة التي ظهرت فيها كلمة ثقافة بمعناها الفكري.[1]

لقد تعددت المفاهيم التي تحاول تفسير أو تحديد معنى كلمة ثقافة وما يزلا أقدمها الذي ذهب تايلور إليها هو السائد رغم محاولة الكثيرين الثورة عليه حين يقول في كتابه الثقافة البدائية الثقافة أو الحضارة بالمعنى الإثنوغرافي الواسع هي ذلك الكل المركب الذي يتضمن المعرفة المعتقد، الفن، الأخلاق، القانون، العادات، أي قدرات أو مهارات يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في جماعة.

ويشير هذا التعريف إلى أول عبارة: الثقافة أو الحضارة، وهذا المرادف يسهل وصولنا إلى معنى الثقافة الذي يرتبط بمثل الحضارة.

فالمثقف يفترض أنه متحضر، ورغم ضبابية كلمة ثقافة في نظر كثير من الأفراد وشعبية كلمة حضارة، فعلينا إقرار بأن ثمة فارق بين الكلمتين.[2]

أما جون بيير مارتينون فيميز بين نوعين من التعاريف، تعريف جزئي محدود يستعمل مصطلح الثقافة لوصف التنظيم الرمزي لأي جماعة وعملية تناقل ذلك التنظيم الرمزي، وكذا مجموع القيم التي تشكل تصور الجماعة لذاتها ولعلاقاتها بالجماعات الأخرى وبالعالم الطبيعي، وتعريف واسع –لا يتناقض والتعريف الأول– يستعمل مصطلح الثقافة لوصف العادات، المعتقدات، اللغة، الأفكار، الذوق الجمالي والمعارف التقنية، كما يستعمله لوصف تنظيم المحيط العام للإنسان، الثقافة المادية، الأدوات السكن، وبصورة عامة مجموع التقنيات القابلة للنقل (التبليغ) والتي تنظم علاقات وتصرفات الجماعة الإجتماعية مع البيئة.[3]

---

[1]– نور الدين زمام: عولمة الثقافة، المستحيل والممكن، **مجلة العلوم الإنسانية**، د.ع، 2001، ص ص 138–139.

[2]– منير السعيداني: **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**، ط1، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2007، ص 31.

[3]– نور الدين زمام: **مرجع سابق**، ص 139.

وفي تعريف آخر للثقافة هي التمثيل الرمزي للفكر والقيم والأهداف داخل المعرفة العميقة لدى المتخصص، أو الشاملة لدى غير المتخصص تكون الثقافة في هذه الحالة هي اكتساب المعارف من أجل التهذيب الحسي النقدي والارتقاء بالذوق وتنمية القدرة على الحكم.

الثقافة سواء كانت نتاجا فكريا أو حصادا اجتماعيا يشمل المعارف والمعتقدات والتقاليد والفن وكل ما يكتسبه الإنسان ليصبح عضوا فاعلا في المجتمع، وسواء كانت رمزا لتميز النخبة الأكثر وعيا أم رصدا للواقع الاجتماعي وتراثه وتسجيل هذا الواقع الاجتماعي وتفاعلاته.[1]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن العمل الثقافي هو الجهد الذي يقوم به شخص أو مجموعة من الأشخاص بملء إرادتهم من أجل الرفع من الواقع الثقافي دون انتظار أي مقابل مادي أو معنوي.

6. التنمية الإقتصادية المحلية

قام الإقتصاديون المعاصرون بوضع تعريفات مختلفة للتنمية، منها أنها مجموعة إجراءات أو سياسات وتدابير معتمدة، تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، من أجل إحداث زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، وذلك خلال وقت محدد عبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد، أو أنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط دخل الفرد مع تحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وتحسين في نوعية الحياة، وتغير هيكلي في الإنتاج.

وتعتبر التنمية الإقتصادية تحسين على مستوى الفرد من حيث الخبرة، المهارة والإنتاج والتفكير والتطوير، وهناك من يرى بأنها الإنتاج الذي ينقل دولة ما من مرحلة متأخرة إلى مرحلة متقدمة.

وتعرف التنمية الإقتصادية على أنها عملية التقدم للمجتمع وأفراده من خلال الوصول إلى طريق وأنشطة إنتاجية جديدة أفضل من السابق تولد زيادة بالإنتاج وأفضلية بالجودة.

[1]– مجدي عزير إبراهيم: **موسوعة المعارف التربوية**، ط1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص ص 1416–1417.

وينظر لعملية التنمية الإقتصادية على أنها عمل متعمد للهياكل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية الموجودة في الدولة لنقل الدولة من مرحلة التخلف إلى مرحلة الازدهار من أجل تلبية متطلبات المجتمع.[1]

هي عملية تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الإقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن أن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الإقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.[2]

التنمية الإقتصادية في جوهرها توسيع لفضاء الإنسان المادي والمعرفي والإجتماعي والشخصي من جهده ومشاركته في صنع مصيره كشخص فاعل في بيئته.[3]

والمستخلص من التعريفات المختلفة يتضح أن التنمية الإقتصادية المحلية هي تلك العملية التي تقوم على مساهمة الأفراد المحليين بأنشطتهم الجماعية من أجل العمل على بناء قوة اقتصادية للمنطقة المحلية بغية تحسين مستقبلها الإقتصادي ومستوى نوعية الحياة لسكانها.

ثالثا: الدراسات السابقة

من منطلق الدور الفعال الذي تلعبه الدراسات السابقة، بوصفها خطوة مهمة (يقوم بها الباحث)، من خطوات الدراسة العلمية ونقطة البدء التي ينطلق منها، لذلك فإن الإطلاع على التراث البحثي من الدراسات من شأنه أن يفيد الباحث إفادة كبيرة، لما يقدمه من خبرات علمية مكتسبة من الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، كذلك تتيح له الفرصة في تعميق الفهم الشامل للظاهرة موضوع البحث بكل أبعادها وتساعد في توجيه الباحث للعديد من محاور واتجاهات الدراسة

[1]– مصطفى أحمد سليمان السطري: **دور التعليم العالي في التنمية الإقتصادية في فلسطين**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، تخصص اقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص ص 15 – 16.

[2]– أحمد جابر بدران: **التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة**، ط1، مركز الدراسات الاقتصادية والفقهية، القاهرة، 2014، ص 19.

[3]– أحمد محمد عبد العظيم الجمل: **دور الوقف الإسلامي في التنمية الإقتصادية المعاصرة**، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2006، ص 75.

1. الدراسات العربية

– **دراسة علياء بنت علي بن محمد الفريح (2010):** بعنوان "دور المدرسة في غرس ثقافة التطوع لدى النشء وإعداده للمشاركة فيه" دراسة أجريت على عينة من طالبات المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية بالرياض، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المدرسة في غرس ثقافة العمل التطوعي لدى النشء واعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي حيث تم إجراء مسح اجتماعي عن طريق العينة العشوائية متعددة المراحل لطلبات المرحلة الثانوية بالرياض والبالغ عددهن 270 مبحوثة وقد جمعت بيانات البحث من خلال استمارة استبيان ومن أهم النتائج التي توصلت لها الباحثة ما يلي:

– العمل التطوعي يعود المتطوع على الإيثار وحب الخير

– تقوم المدرسة بغرس مفهوم العمل التطوعي بدرجة جيدة من خلال إشراك الطالبات في إيجاد حلول لبعض السلوكيات السلبية كالكتابة على جدران المدرسة وإتلاف مقتنياتها وتوضيح واجبات الطالبات تجاه الوطن.

– فيما يتعلق بالمجالات التطوعية التي ترغب المبحوثات في الاشتراك بها فكان على رأسها البرامج والأنشطة الترفيهية للأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، ويليها البرامج والحملات التثقيفية مثل التوعية بالعنف الأسري، مضار التدخين والإدمان ومحو الأمية ...إلخ.

– أما أبرز المعوقات التي قد تواجه طالبات المرحلة الثانوية عند رغبتهن في المساهمة بالأعمال التطوعية، من وجهة نظر المبحوثان هي عدم توفر المواصلات، ورفض الأسرة لمبدأ خروج الفتاة من المنزل للمساهمة في هذه الأعمال.[1]

– **دراسة عثمان بن صالح العامر(1425):** بعنوان "ثقافة التطوع لدى الشباب السعودي" كانت مشكلة الدراسة مصاغة في التساؤلات التالية:

– ما مفهوم التطوع؟

[1]– علياء بنت علي بن محمد الفريح: **دور المدرسة في غرس ثقافة العمل التطوعي لدى النشء وإعداده للمشاركة فيه**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإجتماعية ، قسم علم الإجتماع ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2010.

- ما أهم العوامل المؤثرة في ثقافة التطوع لدى الشباب؟
- ما دوافع وموانع التطوع من وجهة نظر الشباب السعودي؟

كما صاغت مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- دراسة مفهوم العمل التطوعي وسبل تفعيله في المجتمع
- الوقوف على أهم العوامل المؤثرة على مشاركة أفراد المجتمع في مؤسسات العمل الأهلي التطوعي.
- استكشاف الفروق بين الجنسين في تحديد هذه الموانع والدوافع.

وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، حيث أجريت الدراسة بمنطقة حائل، وتم اختيار عينة طبقية عشوائية من الشباب (ذكور، إناث) وبلغ مجموع العينة 507 وتم جمع البيانات من خلال استمارة استبيان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

– تعددت الدوافع التي حصلت على استجابات الموافقة لأكثر من نصف العينة ويعد هذا التعدد في الدوافع مقارنة بتدني المشاركة الحقيقية في المؤسسات العمل التطوعي لمجتمع الدراسة، نوعا من الاضطراب أو الانفصال بين النظرية والتطبيق في ثقافة التطوع لدى الشباب.

– تعدد الموانع التي تحول دون مشاركة الشباب في العمل التطوعي وتنوعت هذه الموانع لتشمل موانع شخصية تتعلق بالعمل وعدم وجود وقت فراغ وتدني الوعي الشخصي بثقافة التطوع الناتج عن عدم تركيز المناهج التعليمية والأنشطة، وضعف الاهتمام الإعلامي وتعميقه وعدم وجود برامج تدريبية في مؤسسات العمل التطوعي يعني بتدريب الراغبين في المشاركة ومن الموانع ما يتعلق بإرادة تلك المؤسسات.[1]

– **دراسة معلوي عبد الله الشهراني (2006):** بعنوان العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع وجهت هذه الدراسة الإهتمام نحو دراسة العمل التطوعي ومجالاته المختلفة وخصائص المتطوعين ودوافعهم وأهدافهم في المجتمع السعودي وجاءت إشكالية دراسته كالآتي:

ما علاقة العمل التطوعي بأمن المجتمع؟

[1]– عثمان بن صالح العامر: **ثقافة التطوع لدى الشباب السعودي، دراسة ميدانية بمنطقة حائل**، بحث منشور، السعودية، 1425.

وهدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين العمل التطوعي وأمن المجتمع من خلال مجالات العمل التطوعي في المجتمع السعودي بوجه عام وفي الرياض بوجه خاص، وكذا خصائص المتطوعين ودوافعهم للالتحاق بالعمل التطوعي.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي بالإعتماد على أسلوب العينة العشوائية الطبقية المرحلية وبلغ عددها 16 جمعية ومؤسسة خيرية وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– أظهرت الدراسة أن جميع مجالات العمل التطوعي في المجتمع السعودي يقوم المتطوعون بدور كبير جدا فيها

– أظهرت نتائج الدراسة أن درجة الميول للعمل التطوعي في المجتمع السعودي بوجه عام هي درجة كبيرة.

– أظهرت نتائج الدراسة أن درجة وجود الصعوبات بوجه عام هي درجة كبيرة جدا.[1]

2. الدراسات الجزائرية

– **دراسة عبد السلام عبد اللاوي (2010):** بعنوان دور المجتمع المدني في التنمية المحلية كانت إشكالية تدور حول طبيعة مساهمة المجتمع المدني في التنمية المحلية، وقد احتوت الدراسة على مجموعة من الفرضيات من بينها:

- ساهم المجتمع المدني بولايتي المسيلة وبرج بوعريريج في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 بفعالية في دعم التنمية المحلية.
- يساهم المجتمع المدني من خلال آليات الرقابة ومحاربة الفساد وكذا المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية

يتميز المجتمع المدني الجزائري بشكل عام والمجتمع المدني بالولايات المختارة بشكل خاص بأنه حديث النشأة.

[1]– معلوي بن عبد الله الشهراني: **العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع، دراسة ميدانية على العاملين في مجال العمل التطوعي في المؤسسات الخيرية**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإجتماعية، تخصص تأهيل ورعاية اجتماعية، جامعة نايف، السعودية، 2006.

وهدفت الدراسة إلى محاولة تطوير مفهوم أو اقتراب يربط بين المجتمع المدني الجزائري والتنمية المحلية يتفق مع السياق الثقافي والإجتماعي والسياسي والإقتصادي في الجزائر

– دراسة فاعلية منظمات المجتمع المدني الجزائري في تحقيق أهدافها والآليات التي تعتمد عليها.

وقد استخدم الباحث المنهج المقارن لمقارنة الظروف العامة التي ميزت العملية التنموية في الجزائر ومن أهم نتائج الدراسة.

– بقاء دور المجتمع المدني هامشي في المسائل السياسية والاقتصادية رغم سياسة الدولة في تعزيز وتكريس دوره.

– لاحظ الباحث أن الجزائر منذ بداية انتقالها في عملية التحول الديمقراطي هدفت إلى تشجيع ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال المساعدات المادية والتسهيلات القانونية، إلا أن المجتمع المدني الجزائري عجز في السنوات الأولى لظهوره عن القيام بالوظائف المنتظرة منه، والسبب الرئيسي في عدم قدرته على القيام الوظائف التي كانت أساسية في زمن السبعينات هو حداثة وغياب الأمن وأن فرضية المساهمة المادية والبشرية مقبولة خاصة بنجاح المجتمع المدني في تحقيق بعض الإنجازات وتقديم خدمات معتبرة في المجال التضامني وفي المجال الثقافي والإجتماعي.[1]

التعقيب على الدراسات السابقة

نظرا لارتباط العمل التطوعي بصلب عملية التنمية المحلية واعتباره شرطا أساسيا في نجاح المؤسسات التطوعية قد تنوعت وتعددت الدراسات، ومن خلال ما تم عرضه يتضح أن الدراسات العربية ركزت على قضايا ومحاور ارتبطت بالأفراد ومدى وعيهم بأهمية العمل التطوعي، ومدى انتشار ثقافة التطوع بين أفراد المجتمع وسبل تكريسها على اعتبار أن الفرد هو محور رئيس في تنمية وتطوير العمل التطوعي في حدود الإمكانات المتاحة في حين أن الدراسة الجزائرية ركزت على دور المجتمع المدني بمعنى ارتبطت بمؤسسات وهيئات أكثر من ارتباطها بالفرد، حيث تتفق مع الدراسة الحالية من حيث اتصالها بمتغير التنمية المحلية والبحث في دور المجتمع المدني باعتباره يضم كل المؤسسات والتنظيمات التطوعية بما فيها الجمعيات التي

[1]– عبد السلام عبد اللاوي: **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

تعمل في ميادين مختلفة ويقوم نشاطها على العمل التطوعي وهذا هو ما يميز الدراسة الحالية وكذا التعرف على مدى مساهمة الجمعيات المحلية كتنظيمات غير ربحية في عملية التنمية المحلية إلا أنه لا يمكن تجاهل ما أفادتني به هذه الدراسات من حيث كيفية اختيار المنهج الملائم وكذا العينة والأدوات المستخدمة لجمع البيانات.

خلاصة

نستخلص مما سبق أن هذا الفصل الذي يتولى تحديد الإشكالية ويبرز أهمية الدراسة وأسبابا ومبررات اختيار الموضوع وتحديد أهدافها وفروضها وكذلك أهم مفاهيمها، ويعرض أبرز الدراسات السابقة التي استندت إليها، هو بمثابة المدخل الرئيس لبابها الأول والمحدد الأساس لوجهتها، حيث تدور إشكالية هذا البحث بشكل عام حول تساؤل محوري مفاده البحث عن مدى مساهمة الجمعيات التطوعية في إحداث التنمية المحلية، ذلك أنها تعد من أكثر التنظيمات أهمية في ممارسة العمل الخيري، باعتبارها الجهة التي تستند إليها الحكومات لمواكبة الطموحات وتحقيق الإصلاحات والإنجازات، حيث كانت هذه الأهمية من أبرز الأسباب التي تكمن وراء اختيار هذا الموضوع الذي تمثل هدفه الأساسي في الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية. فيما يخص المفاهيم فقد حاولت التقديم بأهم المصطلحات مع توضيح بعض المفاهيم الفرعية، وأخيرا فقد تم عرض بعض الدراسات السابقة التي تمس كل دراسة منها جانبا معينا من موضوع البحث.

تمهيد

أولا: العمل الاجتماعي التطوعي

1. أشكال التطوع
2. خصائص العمل التطوعي
3. مجالات العمل التطوعي
4. أهمية وأهداف العمل التطوعي
5. أبعاد العمل التطوعي

ثانيا: العمل التطوعي في الأديان السماوية

1. العمل التطوعي في اليهودية
2. العمل التطوعي في النصرانية
3. العمل التطوعي في الإسلام

ثالثا: معوقات العمل التطوعي ووسائل تفعيله

1. عقبات العمل التطوعي
2. المكونات الأساسية لتفعيل العمل التطوعي
3. نتائج ومكاسب العمل التطوعي

خلاصة

تمهيد

يعتبر العمل الإجتماعي التطوعي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات في عصرنا الحالي، ويكتسب العمل الاجتماعي أهمية متزايدة يوما بعد يوما، فهناك قاعدة مسلم بها مفادها أن الحكومات سواء في البلدان المتقدمة أو النامية لم تعد قادرة على سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها فمع تعقد الظروف الحياتية ازدادت الإحتياجات المجتمعية ولذلك كان لابد من جهة أخرى موازية للجهات الرسمية لتكمل دورها في تلبية الإحتياجات الإجتماعية.

أولا: العمل الاجتماعي التطوعي

1- أشكال التطوع

أ.العمل التطوعي الفردي

وهو عمل أو سلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه وبرغبة منه وإرادة ولا يبغي منه أي مردود مادي، ويقوم على اعتبارات أخلاقية أو اجتماعية أو إنسانية أو دينية، في مجال محو الأمية – مثلا – فقد يقوم فرد بتعليم مجموعة من الأفراد القراءة والكتابة ممن يعرفهم، أو يتبرع بالمال لجمعية تعنى بتعليم الأميين.

ب. العمل التطوعي المؤسسي

وهو أكثر تقدما من العمل التطوعي الفردي وأكثر تنظيما وأوسع تأثيرا في المجتمع، في الوطن العربي توجد مؤسسات متعددة وجمعيات أهلية تساهم في أعمال تطوعية كبيرة لخدمة المجتمع.

وفي المجتمع مؤسسات كثيرة يحتل فيها العمل التطوعي أهمية كبيرة وتسهم (جمعيات ومؤسسات أهلية وحكومية) في تطوير المجتمع إذ أن العمل المؤسسي يسهم في جمع الجهود والطاقات الاجتماعية المبعثرة، فقد لا يستطيع الفرد أن يقدم عملا محددا في سياق عمليات محو الأمية، ولكنه يتبرع بالمال، فتستطيع المؤسسات الاجتماعية المختلفة أن تجعل من الجهود المبعثرة متآزرة ذات أثر كبير وفعال إذا ما تم التنسيق بينها.[1]

ج. أصناف التطوع

- تطوع بالمال.
- تطوع بالجهد فقط.
- تطوع بالجهد والخبرة.
- تطوع بالوقت.

[1]– محمد هشام أبو القمبز: **جدد شبابك بالتطوع**، ط1، صيد الفوائد للنشر، فلسطين، 2006، ص 18.

- تطوع بالمال والجهد والوقت.[1]

2- خصائص العمل التطوعي

التطوع جهد وعمل يلتزم به الإنسان طواعية ومن الجانب التنظيمي هو تنظيم أهلي اختياري غير مفروض على الشخص أن يقوم به.

- عمل غير مأجور بمعنى أن الذي يقوم به لا ينتظر أجرا مقابل عمله.
- يستهدف في نهاية المطاف تحسين نوعية الحياة لأفراد المجتمع.
- تنظيم تحكمه سد ثغرات الخدمات الاجتماعية التي لا تغطيها المؤسسات الرسمية
- تنظيم تحكمه تشريعات محددة تنظم كافة أعماله يعتمد على الشفافية والمساءلة القانونية والأخلاقية.
- يعمل على النهضة الشاملة في شتى جوانب الحياة.
- ظاهرة اجتماعية صحية تحقق الترابط والتآلف والتآخي بين أفراد المجتمع حتى يتحقق وصف الرسول صلى الله عليه وسلم "المسلم للمسلم كالجسد الواحد".
- عمل غير وظيفي أي لا يكون للمتطوع حقوق مثل الموظفين (كالراتب الشهري، المعاش، الإجازات).[2]

3- مجالات التطوع

يحتاج مجتمعنا لتنمية وتوسعة مجالات العمل التطوعي، ويمكننا الحديث عن أبرز هذه المجالات في النقاط التالية:

أ. الإرشاد الديني

ونقصد به تعليم العلماء للناس أحكام الدين، ومسائل الحلال والحرام، وتبيين مفاهيم الإسلام، ونشر معالمه وبسط فلسفته...الخ

---

[1]- أنور لحميدي: **تنمية الموارد المالية في المنظمات غير الربحية ، د.ط ،** القصيم، 1439، ص 9.

[2]- هدى سرحان، نبيلة الجرايدة: **العمل التطوعي بين النظرية والتطبيق**، د.ط، مكتبة الرشد، الرياض، 2013، ص ص31-32.

والإرشاد الديني الذي يقوم به العلماء العاملون والربانيون ويكون بهدف التعليم والتربية وبدون أي مقابل مادي يعد من أفضل وأشرف الأعمال التطوعية، ومن يقوم بهذا العمل التطوعي له ثواب عظيم، فقد روي عن الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم قوله: "يجيء الرجل يوم القيامة وله من الحسنات كالسحاب الركام أو كالجبال الرواسي، فيقول: يا رب أنى لي هذا ولم أعملها؟ فيقول: هذا علمك الذي علمته الناس يعمل به من بعدك"

ب. التعليم المجاني

يعد التعليم المجاني من أبرز ميادين العمل التطوعي، وهو يساهم في نشر العلم في المجتمع، والارتقاء بمستوى الطلاب إلى الدرجات العليا، والتعليم التطوعي له أشكال عديدة من أبرزها: بناء مدارس وجامعات وكليات ومعاهد للتعليم المجاني من قبل القطاع الخاص، وتشييد مؤسسات المجتمع الأهلي، وبعث الطلاب المتفوقين لإكمال دراساتهم على حساب القطاع الأهلي أو من قبل المحسنين.

ج. التكافل الاجتماعي

حث الإسلام على أهمية القيام بالتكافل الإجتماعي، لأنه يقضي على الفقر والجهل والمرض، فمساعدة الفقراء والمساكين والمحتاجين وتلبية مستلزماتهم الأساسية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ومنكح يعد من الحاجات الأساسية التي يجب أن تكون من أولويات العمل التطوعي، ولسعي في قضاء حاجات المحتاجين يعد من الأعمال الصالحة، وهو عبادة، وله ثواب جزيل.

د. التعاون الصحي

يعد التطوع في الميدان الصحي من الأعمال الهامة في تنمية الوعي الصحي والحفاظ على حياة الإنسان، والمساهمة في إشاعة قيم التعاون الصحي بين الناس ومن أبرز مظاهر التطوع الصحي هو تطوع الأطباء والممرضين والمسعفين لإنقاذ حياة المرضى من الخطر،أو التخفيف من ألامهم وأوجاعهم، ولعل أهم عمل في ميدان التطوع الصحي والطبي هو أن يتبرع شخص بأحد أعضائه كالكلية أو الرئة وغيرها من الأعضاء الحيوية لإنقاذ مرضى الفشل الكلوي أو الرئوي أو غيرها من الأمراض المستعصية.

هـ. الحفاظ على البيئة

الحفاظ على البيئة من التلوث بمختلف أشكاله مجال آخر للتطوع، وتبدو الحاجة ماسة جدا لهذا النوع من العمل التطوعي، نظرا لتفاقم المشكلات البيئية التي باتت تهدد العالم كله بكوارث خطيرة نتيجة للاعتداء على البيئة الطبيعية، وتلويث البحر والجو القضاء الناتج من المصانع الضخمة وما تتركه من مخلفات ونفايات صناعية ضارة بالبيئة، أضف لذلك الاعتداء على الأشجار والغابات والمساحات الخضراء مما أدى لزيادة التلوث البيئي.[1]

4- أهمية وأهداف التطوع

أ- **أهمية التطوع:** ترجع أهمية التطوع الموجودة في نظام الخدمات في كل مجتمع من خلال الآتي:

- إشاعة التراحم والمحبة بين المسلمين.
- حماية المجتمع من الجرائم والانحرافات.
- حل مشكلة الفقر بشكل جذري عن طريق إنشاء المشروعات الخيرية والمهنية والتعليمية.
- المساهمة في تنمية المجتمع بالتركيز على المشروعات المؤثرة.
- إقامة المشروعات الدعوية المهمة والتي لا تقيمها الجهات الحكومية المسؤولة بنفس الجودة.
- المساهمة في تأسيس النهضة والتنمية الإجتماعية الشاملة.[2]

ب. أهداف التطوع

للتطوع أهداف كبيرة إلى جانب أنه يحقق الخير والنماء للأفراد والمجتمعات ويمكن إيجاز أهدافه فيما يلي:

- تقليل وتخفيف المشكلات التي تواجه المجتمع –التطوع يكتمل به العجز عن المهنيين.
- تنمية روح المشاركة في المجتمع ومواجهة السلبية واللامبالاة .
- الإسراع في التنمية وتعويض التخلف.[3]

---

[1]- عبد الله أحمد يوسف: **ثقافة العمل التطوعي**، ط1، مركز الراية الفكرية ، جدة ، 2005، ص ص 43-48.

[2]- عبد الرحمان جمال: **العطاء التطوعي طريقك لخدمة الإسلام**، ط1، دار ابن الجوزي للتراث، مصر، 2009، ص13.

[3]- محمد هشام أبو القمبز: **مرجع سابق**، ص 14.

- إحياء قيم التكافل والتعاون، ورعاية ذوي القربى، وأهل الجوار، وذوي الحاجة في المجتمع.
- ترسيخ العمل التضامني بين المواطن والدولة والمجتمع، فالتنمية الاجتماعية جهد مشترك.
- مساعدة الفقراء وذوي الدخل المنخفض، ومحاربة الفقر، ودرء المخاطر الإجتماعية والأخلاقية المترتبة عليه، ومحوها محوا كاملا.
- دعم ومساندة الفئات الخاصة في المجتمع من المسنين والمعاقين والأيتام وغيرهم.
- تحقيق مبدأ التنمية بالمشاركة، وضرورة المشاركة الشعبية والتي تعد ركيزة من ركائز الرعاية والتنمية الإجتماعية.
- توسيع نطاق العمل التطوعي ليتجاوز نطاق المحلية إلى إطار الإقليمية والعالمية.
- العمل على تحقيق الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع.[1]

5- أبعاد العمل التطوعي

للتطوع أبعاد إستراتيجية عديدة، سواء على القائم بالعمل الطوعي أو على المستفيدين من خدماته، أو على المجتمع عموما، ومن أهم الأبعاد الإيجابية للعمل التطوعي ما يلي:

أ. البعد النفسي والروحي

القائم بالعمل التطوعي تحركه دوافعه الداخلية، المتمثلة في حب الخير وطلب الأجر والثواب من الله تعالى، والشعور بالراحة والطمأنينة والسعادة والصحة النفسية وأداء الواجب الإجتماعي، والوطني، لا شك أن الدوافع الداخلية أعظم أثرا من الدوافع الخارجية، لأنها تستصحب الإخلاص والصبر والاستمرارية بعيدا عن الإشراف الإداري، والرقابة الخارجية والتعزيز المادي.

ب. البعد الإجتماعي

تبذل الأجهزة المسؤولة عن الطوارئ كالدفاع المدني، وجمعية الهلال الأحمر جهودا كبيرة في مواسمها كالحج، أو في أوقات الأزمات كالحروب، والكوارث الطبيعية (كالسيول الجارفة، والفيضانات والزلازل والبراكين والرياح الشديدة والأعاصير) وهذه الأجهزة لا يمكن أن تغطي الإحتياجات الطارئة وهنا تبرز أهمية

[1]- عيسى محمد صوفان القدومي: **أسس العمل الخيري وفنون تسويقه**، ط1، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2008، ص27.

وجود المتطوعين الذين يجودون بأموالهم، وأنفسهم وخبراتهم، وكل ما يستطيعون عليه، كما أن العمل التطوعي يشمل المجال التربوي والتعليمي فالأمية لا تقل خطورتها، والحاجة للقضاء عليها عن الحاجة إلى الغذاء والكساء، والناس يحتاجون إلى من يعلمهم ويبصرهم بأصول دينهم.

ج. البعد القيمي

اكتساب القيم والإتجاهات الإجتماعية، والأخلاق الحميدة من أهم الأهداف التي تسعى التربية بمؤسساتها ووسائلها المختلفة إلى الوصول إليها وتمثلها واقعا ملموسا لدى الأفراد، وللقيم آثار قوية، وفعالة في تشكيل شخصية الإنسان، ونظرته لذاته، وللبيئة التي تعيش فيها وبناء الوازع الديني والعقيدي مما يساهم بفعالية في تكوين الرغبة الذاتية للقيام بالعمل التطوعي، فالقيم والإتجاهات والأخلاق هي التي تحدد معالم شخصية الفرد وقدرته على الضبط الذاتي، والتكيف السليم، والعمل التطوعي تدريب على تشرب القيم، واستيعابها والوسم بها مثل قيم الإيثار، وحب الآخرين، والإهتمام بها والمحافظة على البيئة والمحافظة على المال العام.[1]

ثانيا: العمل التطوعي في الأديان السماوية

1- التطوع في اليهودية

كثير من آيات العهد القديم تحدد نماذج لما نعرفه اليوم بالرعاية الإجتماعية والعمل التطوعي من خلاله، وأصدق دليل على ذلك الوصايا العشر التي نزلت على موسى عليه السلام والتي منها:

- طوبى الذي ينظر للمساكين في يوم الشر ينجيه الرب
- افتح يدك لأخيك المسكين والفقير في أرضك.
- من يرح الفقير يقرض الرب وعن معروفه يجازيه.
- من الضروري تقديم يد العون والمساعدة للفقير والمسكين والمضطر لا ينهر الفقير ولا يحقر المسكين.

[1]- عبد اللطيف بن عبد العزيز الرباح: التربية على العمل التطوعي وعلاقته بالحاجات الإنسانية، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، المجلد 12، العدد 03، 2006، ص ص 13-14.

2- التطوع في النصرانية

جاءت النصرانية في أصولها غير المحرفة مكملة للديانات اليهودية واستمرارا في اتجاهاتها نحو الإحسان ورعاية المحتاجين، وفي كثير من آيات العهد الجديد (الإنجيل) نجد الأصول الأولى للرعاية الإجتماعية التي يعبر عنها في مواضع كثيرة:

- بالصدقة يقبل الصوم، ومعها تقبل الصلاة.
- من سألك أعطه، ومن أراد أن يقترض منك فلا ترده.
- الله سبحانه وتعالى يكافئ من يشبع الفقير[1]

3- التطوع في الإسلام

لقد عنى الإسلام عناية بالغة بالعمل التطوعي والخيري، والمراد به هو النفع المادي أو المعنوي الذي يقدمه الإنسان لغيره، من دون أن يأخذ عليه مقابلا ماديا، ولكن لتحقق هدفا خالصا له أكبر من المقابل المادي، قد يكون عند بعض الناس الحصول على الثناء والشهرة، أو نحو ذلك من أغراض الدنيا.

والمؤمن يفعل الخير لأغراض تتعلق بالآخرة، رجاء الثواب عند الله، والدخول في جنات النعيم، فضلا عما يناله في الحياة من بركة وحياة طيبة، وسكينة نفسية وسعادة روحية لا تقدر بثمن عند أهلها.

إن عمل الخير وإشاعته وتثنيته يعد من أهداف الرسالة المحمدية ومن مقاصد الشريعة الإسلامية الأساسية، ومن ضمن الأشياء التي جاءت للمحافظة عليها والترغيب فيها[2]، والإسلام يدعوا إلى فعل الخير

---

[1]- عبد الله العلي النعيم: **العمل الاجتماعي التطوعي مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة السعودية**، مؤتمر العمل التطوعي والأمن (27-29 جمادى الثاني)، الرياض، 1421هـ ، ص 05.

[2]- يوسف القرضاوي: **أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية**، ط2، دارالشروق، القاهرة، مصر، 2008، ص 26 .

لقوله تعالى: ﴿وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [1] وقال: ﴿وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ﴾ [2]، أما فيما يخص قول الخير قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [3]

ودیننا الحنیف یحثنا علی التسابق علی الخیرات لقوله تعالی: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [4]

ومن أعظم دلائل الخير: إطعام المسكين، حتى لا يهلك جوعا، والناس إلى جواره يطعمون ويشبعون.

قال الله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ(1) فَذَٰلِكَ الَّذِي يَدُعُّ الْيَتِيمَ(2) وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ الْمِسْكِينِ(3)﴾. [5]

ومن الأدلة القرآنية كذلك على العمل التطوعي يقول تعالى: ﴿فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ﴾ [6]

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [7]

﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [8]

﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ هُمْ خَيْرُ الْبَرِيَّةِ﴾ [9]

﴿وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ﴾ [10]

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [11]

---

[1]– سورة الحج: الآية 77.

[2]– سورة آل عمران: الآية 115.

[3]– سورة البقرة: الآية 83.

[4]– سورة المائدة: الآية 48.

[5]– سورة الماعون.

[6]– سورة البقرة: الآية 184.

[7]– سورة الحجرات:الآية 15.

[8]– سورة الزلزلة: الآية 07.

[9]– سورة البينة :الآية 07.

[10]– سورة البقرة: الآية 177.

[11]– سورة البقرة:الآية 03.

﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا ۖ وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ [1]

﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾ [2]

وفي السنة النبوية أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفع الآخرين في إطار التطوع الخيري فقال: (من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له" وقال: "ولأن أمشي مع أخي المسلم في حاجة أحب إلي من أن أعتكف في المسجد –يعني مسجد المدينة– شهراً"

ولقد أسفرت ملامح وأبعاد العمل التطوعي في الإسلام من حيث المشروعية والحث المباشر ومعيارية النفع وانتظار الأجر من الله سبحانه وتعالى والإطار العقدي والإيماني الذي ينظم العمل التطوعي والتنوع بحسب الحاجات المجتمعية والاحتكام إلى التطبيق، عن تجارب رائدة شهدها التاريخ الإسلامي وتناولتها الكتابات المتخصصة في هذا الميدان.

ويشير ذلك تاريخيا إلى أن العمل التطوعي لم ينل في أي ثقافة أخرى ما حظي به في الثقافة الإسلامية، ومع ذلك فإن ثقافة التطوع في المجتمع العربي المعاصر تتسم بدرجة متدنية من الفاعلية إذا ما قورنت بالمجتمعات الغربية.[3]

ثالثا: معوقات العمل التطوعي ووسائل تفعيله

1- العقبات والتحديات في مسيرة العمل التطوعي

إن العقبات التي تعاني منها مسيرة العمل التطوعي في العالم الإسلامي في الوقت الحاضر فإنها كثيرة نذكر منها ما يلي:

- الغياب الكبير للمرأة واقتصار مشاركتها على التبرع العيني أو المالي، أما مشاركتها في الجمعيات الخيرية فتنحصر في إقامة الأسواق الخيرية والمحاضرات والندوات، أما العمل الميداني فنادرا ما تشارك فيه النساء وأسباب عدم المشاركة قد لا تعود فقط إلى ثقافة مجتمعية تشجع مشاركة الرجال دون النساء، وإنما

[1]- سورة الأنبياء: الآية 90.

[2]- سورة الإنسان: الآية 8-9.

[3]- عثمان بن صالح العامر: ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب السعودي، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، العدد 07، 2007، ص 23.

الأمر قد يعود أيضا إلى ضرورة توفر المحرم الشرعي عند خروج المرأة من بيتها، وخاصة عند رغبتها في المشاركة في العمل الميداني، ولكن مع تزايد عدد النساء من ذوات الخبرة، وخاصة المتقاعدات منهن، اللاتي يمكنهن المشاركة، وكذلك مع توفر المحرم، فإن الأمر قد لا يحتاج إلى ثقافة تقنع الزوجين أو المحارم بأهمية مصاحبة وليتهم في العمل الميداني، وموضوع المشاركة النسائية قد يرقى – في بعض الأحيان – إلى فرض الكفاية، وخاصة إذا علمنا أن هناك من الحالات – وخاصة في الكوارث – من ليس بمقدور الرجال التعامل معهم بدون مشاركة النساء.

– انعدام القنوات الصحيحة الواجب توافرها لتوصيل مواد الإغاثة من المنبع إلى الفئات المستهدفة.

التحرك البطيء لمؤسسات الإغاثة الإسلامية في العمل الميداني في أوقات الكوارث، رغم أن التحرك السريع وسرعة اتخاذ القرار والبعد عن الروتين والبيروقراطية تعد من أهم الخصائص التي تميز القطاع[1]

والمشكل الآخر الذي يعيق العمل التطوعي هو إشكالية التمويل ونقص المقرات أو ضيقها وغياب الإمكانيات المادية والتجهيزات الضرورية للعمل الخيري فالتمويل يعد أهم الركائز الفعالة للعمل التطوعي ويضمن استمرارية نشاطه وبرامجه التي يتبناها وكذلك القدرة على التخطيط الجيد للسنوات القادمة لقيامها بالأنشطة والبرامج.

– غياب الثقافة التطوعية، ونقص الكفاءة التنظيمية وخاصة افتقادهم للتكوين المتخصص في التسيير الإداري والمحاسبة، وتخطيط البرامج وإعداد الملفات الخاصة بطلب التمويل.

– غياب فعالية نشاط المؤسسات التطوعية من خلال نقص الوعي المؤسسي والاستقلالية.[2]

2– المكونات الأساسية لتفعيل العمل التطوعي

لابد للعمل التطوعي من أن يرتكز على أسس رئيسية، فالتنظيم والتمويل ووسائل تقنية المعلومات والتسويق هي نقاط مترابطة وضرورية للوصول إلى الهدف المرجو.

هذه المكونات الأساسية لتفعيل العمل التطوعي في أي دولة تعمل على إحداثه وتهدف للقيام به بكفاءة عالية بغرض تعزيز إسهاماته في تنمية المجتمع، مع ضمان استمراريته وتطوره.

[1]– صالح بن مطر الهطالي: **العمل التطوعي، خطوات عملية للنهوض بالأمة**، ط1، 2010، ص 48.

[2]– بن يحى فاطمة، طعام عمر: واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**،العدد 11، 2015 ، ص 209.

أ. التنظيم

تحتم البيئة الثقافية المستهدفة مدى التنظيم ومرونته وسلاسته التنظيمات الاجتماعية الجاهزة لمجتمعات أخرى لا يضمن نجاحها في بيئات غير بيئتها وقرى الأيتام مثلا التي نجحت في بيئات ومجتمعات غربية يمكن أن تنجح في بيئتنا الإسلامية، إذ أجرى تطويعها لمنطقاتنا القائمة على ثوابت هذا الدين، ولا يتوقع نجاحها إذا ما استوردت جاهزة على ما هي عليه من حيث البرامج وتوعية الرعاية وإنما تطوع حسب البيئة.[1]فالتنظيم نقطة محورية للقيام بالعمل التطوعي فهو يشمل ما يلي:

– وضع إستراتيجية للعمل التطوعي تشمل الرؤية، والرسالة والأهداف الإستراتيجية.

– تأسيس نظام موحد للعمل التطوعي على مستوى الدولة يتم بموجبه إنشاء المؤسسات التطوعي، وربط هذه المؤسسات بكيان معتمد في الدولة مثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتعزيز التفاعل بين هذه المؤسسات والمؤسسات الرسمية المحلية والدولية.

– وضع نظام لتنظيم اللوائح الداخلية للموارد البشرية العاملة في القطاع التطوعي من حيث الحقوق والواجبات، ويشمل ذلك: مسؤولية الموظف اتجاه المنظمة التطوعية، مسؤولية المنظمة اتجاه المتطوع، عقود العمل، الرواتب والبدلات ساعات العمل، نظام الإجازات والتأمين الصحي.

– إحداث التشريعات على مستوى الدولة المحفزة للانخراط في العمل التطوعي مثل مراعاة في مجال الالتحاق بالجامعات، وغير ذلك من المجالات.

– تحديد وتوسيع مجالات العمل التطوعي، بالإضافة إلى أعمال البر يمكن تحديد المجالات أن تشمل ما يلي:

– **المجالات الصحية:** وتشمل مجموعة من المواضيع الصحية المجانية مثل معالجة الفقراء وإجراء العمليات الجراحية لهم، توفير الأدوية للمحتاجين، تأمين بعض التجهيزات الطبية، العناية بكبار السن، والعناية بذوي الاحتياجات الخاصة.

– **المجالات التعليمية:** وتشمل إقامة المدارس، وتغطية نفقات التعليم.

[1]– علي بن إبراهيم النملة: **العمل الاجتماعي والخيري**، ط2، بيسان للنشر والتوزيع، والرياض، 2014، ص 29.

– **المجالات الخدمية:** وتشمل تأهيل وتدريب الفقراء، المساعدة في خلق فرص العمل من خلال المشاريع الصغيرة، بناء المساكن للمحتاجين وحفر الآبار.

– المشاركة في معالجة مشكلات وقضايا التنمية مثل البطالة، الطلاق التضخم، تفكك الأسرة.[1]

ب. التمويل

يرتبط نجاح العمل التطوعي بتوفير الموارد المالية وتنميتها بشكل دائم وذلك من خلال ما يلي:

– **زيادة الدعم الحكومي،** وتخصيص العمل التطوعي بميزانية سنوية تكفل القيام به واستمراريته وتطويره.

– العناية وتنظيم الوقف على مستوى الدولة، والاستفادة منه في تنمية الموارد المالية للمنظمات والأعمال التطوعية، على اعتبارات الوقف أهم مصادر من مصادر العمل التطوعي يقصد به الرفق بالناس، والتوسعة عليهم، وتفريج كرباتهم، وسد خلة المحتاجين وإعانة الضعفاء منهم هذا العقد "الوقف" يراد به الإسهام في تنمية المجتمع وتقدمه بتلبية حاجاته الدينية والتعليمية والإقتصادية والصحية والأمنية وتقوية شبكة علاقاته الاجتماعية، وترسيخ قيم التضامن والتكافل بالأخوة والمحبة.[2]

– تعزيز المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص وبما يؤدي المساهمة الفعالة في الميزانيات المطلوبة للأعمال التطوعية.

– تنمية العلاقات مع المانحين بهدف استمرارية التدفق النقدي.

– تنمية روح الاستثمار لدى المنظمات العاملة في المجال التطوعي والعمل على إيجاد دخل مستمر لها من خلال الأنشطة الوقفية والاستثمارية الخاصة بالمنظمة التطوعية.

[1]– محمد بن عبد الله الهران، صلاح بن محمد رحال: **دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع**، بحث منشور، جامعة الملك سعود، السعودية، د.س، ص ص 27–28.

[2]– الناجي لمين: **الوقف وتنمية وخطورة اندثاره عن العمل الخيري**، ط2، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص8.

ج. تقنية المعلومات

تلعب تقنية المعلومات دورا هاما في تطوير وجودة أداء الأعمال التطوعية ومن أجل ذلك تولي أهميته خاصة لما يلي:

– استخدام وسائل تقنية المعلومات في الأعمال التطوعية سواء فيما يخص الأعمال الإدارية أو المالية، أو تواصل الجهات المعنية بالعمل التطوعي مع المجتمع.

– إنشاء قاعدة بيانات العمل التطوعي تشمل المكونات الأساسية له مثل المانحون المتطوعون، المحتاجون، الأنشطة، التوزيع الجغرافي للجهات والمنظمات المعنية بالعمل التطوعي، المهارات التي يكتسبها المتطوع من العمل التطوعي.

– إنشاء مواقع الكترونية للجهات والمنظمات التطوعية وتحديثها بشكل دائم، وذلك بهدف التعريف وسهولة تواصلها مع المجتمع.

– الاستفادة من وسائل تقنية المعلومات في الربط الشكي لتحقيق التواصل بين الجهات المانحة والعاملة في المجال التطوعي بجانب التعاون والتنسيق بين الجهات العاملة في المجال التطوعي.

– ربط أنشطة العمل التطوعي بالهوية الوطنية من خلال الإمكانيات المتوافرة في مجال تقنية المعلومات.

د. تسويق العمل التطوعي

وهو عبارة عن قدرة الجهات والمنظمات المعنية بالأعمال التطوعية على تسويق نفسها داخل المجتمع بهدف نشر ثقافة التطوع لدى أبناء المجتمع بشكل عام ولمانحيه منهم بشكل خاص، وزيادة الدعم البشري والمادي وذلك من خلال:

– إقامة الندوات والمؤتمرات الخاصة بالعمل التطوعي.

– تعميق التعاون بين الجمعيات والمؤسسات العاملة في مجال الأعمال التطوعية والمؤسسات الإعلامية المحلية والإقليمي.[1]

وهذا يعني أن التسويق يبدأ من خلال وضع مفهوم شامل وواضح لهدف المنظمات المعنية بالعمل التطوعي والغرض من تأسيسها ما أهدافها وكيف تنوي المنظمات الطوعية أن تحقق الهدف والغرض من إنشائها.[2]

فالتسويق الإجتماعي يقوم على أساس إحداث تغيير مقصودة في قيم وأفكار وسلوكيات أفراد المجتمع أو فئة مستهدفة منهم، كما يمكن توظيفه في إقناع شريحة من المجتمع بخدمة ما وبما أننا نعيش في عالم متغير ويحدث فيه ظواهر مستحدثة ومستجدة تتطلب تسريع في تقديم خدمات جديدة لمواجهتها، أو من أجل تحقيق أهداف تنموية واقتصادية أو حتى سياسية فإنه لابد من وجود معرفة ودراية بالآليات التي يمكن تبنيها لإحداث التغيرات الإجتماعية المطلوبة.[3]

هـ. دور الأسرة في تأسيس ثقافة التطوع

تعتبر الأسرة الحضن الأول الذي يبدأ فيه بناء الأجيال وتشكيل اتجاهاتهم وتقويم سلوكهم وتكوين شخصياتهم الاجتماعية في ضوء التراث الاجتماعي السائد في المجتمع، فالأسرة تقوم بتشريب الأبناء العادات والقيم والمبادئ وتعرفهم الأخلاق الفاضلة وتعودهم على التحلي بها وتشجعهم على التمسك بتفاصيلها، وتحسن توجيههم وتضرب لأبنائها المثل الطيب والقدوة الحسنة من نفسها في التمسك بالأخلاق والعمل لما فيه مصلحة المجتمع.

[1]– محمد بن عبد الله الهران، صلاح بن محمد رحال: **مرجع سابق**، ص ص29–31.

[2]– رؤوف شبايك: **التسويق للجميع**، د.ط ، شبكة أبو نواف، 2009، ص 11.

[3]– مجيدة محمد الناجم: التسويق الاجتماعي في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية ، **مجلة جامعة الشارقة**، المجلد 13، العدد 01، 2016، ص 63.

فالأسرة المسلمة يجب أن تعي موقعها في المجتمع ومدى ما تحققه من نجاح حيث أن درجة رقيها في كثير من الأمور يقاس من خلال تدرجها في الالتزام بالقيم الإيجابية العليا والدنيا، ومن خلال ابتعادها عن القيم السلبية العليا والدنيا ومن القيم الإيجابية زرع حب الحب والتطلع إليه والطموح إلى تحقيقه.[1]

وتعتبر وظيفة التنشئة الاجتماعية من أهم وظائف الأسرة حيث يتعلم الأبناء في محيط الأسرة الكثير من أشكال التفاعل الإجتماعي ويبرز دور الأسرة في تكييف هذا التفاعل على النحو الذي يتوافق مع قيم المجتمع ومعاييره، ومن الأسرة تكون انطلاقة الأبناء في تفاعلهم مع المجتمع الكبير كما يجب على الأسرة تهيئة جميع أفرادها ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع وتجنيد كل الطاقات والإمكانيات واستثمار كل القدرات من أجل صالح المجتمع، ذلك أن الأسرة أساس المجتمع، وقوامه الذي يقوم عليه، بما تقدم له من أفراد يعملون على إصلاحه وتنميته، فهي وحدة بناء المجتمع إذ بصلاحها يصلح المجتمع وبفسادها يفسد المجتمع .

وكثيرا ما نجد أن ثقافة التطوع تشير إلى منظومة الأفكار والاتجاهات والقيم السائدة التي تؤثر على مدى فاعلية وقوة المجتمع الأهلي، بالشكل الذي يكرس قيم المشاركة والولاء والانتماء والعطاء، وبالتالي فإن ثقافة التطوع هي ثقافة توعية تعزز العمل التطوعي لدى الإنسان ويحتاج هذا الإنسان من ينمي فيه هذه الثقافة ويعلمه قيم العمل التطوعي وهنا تكون للأسرة دور كبير في ذلك.

من هنا يتأكد دور الأسرة في تهيئة أبنائها للمشاركة في الأعمال التطوعية من خلال تفاعلها مع الأنشطة التطوعية في المجتمع، وما تمثله الأسرة من قدوة للأبناء من خلال مشاركتها في مجالات العمل التطوعي المتعددة وما تقوم به من إرشاد وتوجيه لمشاركة الأبناء بفعالية في هذه المجالات التطوعية.

والكثير يشيرون إلى أن الإنسان في الجماعة هو أهم مورد للخير والتطوع وهو الذي يدفع بأي عمل خيري تطوعي إلى الأمام وهو الذي يحدث التغيير في الدوافع الخيرية والتطوعية ويؤكدون أن للوالدين وأجواء الأسرة تأثيرا بالغا في تعزيز الدوافع الخير والتطوع عند الصغار، فإن كانت الأجواء الأسرية تدعوا لمساندة أفراد العائلة بعضهم لبعض ولمساعدة الآخرين، فإن الطفل سيغدو مشاركا في المستقبل يمثل هذا المسلك، ومن هنا العمل أو التعاطي مع الأسرة يبدأ مع الأطفال ليشمل عموما الأجيال، وهذا التعاطي المبكر والمستمر مهم لتفعيل العمل التطوعي الخيري.

[1]– عبد الكريم بكار: **مسار الأسرة**، ط1، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2009، ص ص 38–39.

ونجد أن الأسرة هي أفضل مؤثر ومعين لإكساب الأبناء العديد من القيم التي تدعو للمشاركة في العمل التطوعي، مثل قيم الإحسان والتعاون والأخوة، وتحمل المسؤولية، والبذل والعطاء والشعور بالمواطنة والانتماء والتواضع، فالطفل يخرج إلى الدنيا لا يعلم شيئا في أمور الحياة ثم يبدأ تعليمه في الحياة مسترشدا بالتقليد للأبوين وباقي أفراد أسرته، فيكتسب تلك القيم ويستطيع التفرقة بين الحق والباطل والخير والشر.[1]

3- نتائج ومكاسب التطوع

صحيح أن العمل التطوعي لخدمة المجتمع يأخذ من الإنسان وقتا وجهدا قد يكون في حاجة إليه لشؤونه الذاتية، وأنه يحمله أعباء ومسؤوليات مرهقة، ويضعه في مواقف حرجة بعض الأحيان، إلا أن له نتائج ومكاسب عظيمة، إذا أدركها الإنسان استسهل كل الصعوبات، واستعذب كل المشاق.

- تحقيق السعي في خدمة المجتمع وقضاء حوائج الناس راحة نفسية وسعادة معنوية كبيرة، ففي أعماق الإنسان ميول ونوازع خيرة وبين جنبيه ضمير أخلاقي حساس، وإذا ما أنجز الإنسان أي خدمة تطوعية، أنقذ بها محتاجا، أو أعان ضعيفا، أو ساعد مظلوما فإن ذلك سيسعد ضميره، وينعش أحاسيسه النفسية، ويشعره بالكثير من السعادة واللذة الروحية.

- العمل الإجتماعي ينمي عند الإنسان قدرات ذهنية ومهارات ومؤهلات سلوكية، تزيد من نقاط قوة شخصيته، حيث يكسبه الخبرة والتجربة، ويجعله أكثر معرفة وإحاطة بواقع المجتمع الذي يعيش ضمنه، والظروف التي تكتنفه.

- وبمقدار ما يؤدي الإنسان من دور اجتماعي يأخذ موقعا، وينال مكانة في وسط المجتمع، وتتسع دائرة علاقاته وارتباطاته، وتظهر مواهبه وكفاءاته.

- إن وجود مؤسسات الخدمة الإجتماعية، وإرساء قواعد التعاون والتكافل الإجتماعي يوفر الإطمئنان في نفس الإنسان على مستقبله ومستقبل ذويه حيث هو معرض لحالات الضعف وحدوث المشاكل والمخاطر التي قد لا يستطيع مواجهتها بإمكانياته الذاتية، فعمله وأمثاله هو الذي يصنع الضمانات لتوفير الدعم والمساندة عند الحالات الطارئة لأبناء المجتمع.

[1]- فاطمة محمد رفيدة: العمل التطوعي ودوره في تنمية المجتمع، **مجلة كلية الأدب**، العدد 06، د.س، ص ص 206-207.

ولعل هذا ما تشير إليه الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَتَّقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلا سَدِيدًا﴾ [1]

فإذا كنت مهتما بمستقبل أبنائك الصغار من بعدك، فاجتهد في إقرار نظام تكافل اجتماعي، لحماية الأيتام، وخدمة مصالحهم، وذلك خير ضمانة لأطفالك لو احتاجوا إلى الحماية والرعاية الإجتماعية لا قدر الله وبالمضمون نفسه نفهم ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم "وَتَحَنَّنُوا عَلَى أَيْتَامِ النَّاسِ يُتَحَنَّنْ عَلَى أَيْتَامِكُمْ" فإضافة إلى الدور الغيبي هناك الأثر الإجتماعي الواضح المتمثل في تكريس العادات والسنن الطيبة الحسنة.

والإنسان المؤمن يدفعه إلى التطوع خدمة الناس تطلعه إلى ثواب الله تعالى وجزائه، حيث تؤكد النصوص الدينية، على أن خدمة الناس والسعي في قضاء حوائجهم، هو من أفضل الأعمال التي تقرب الإنسان إلى ربه، وتوحي له المزيد من ثوابه ورضوانه.[2]

[1]– سورة النساء: الآية 09.

[2]– حسن الصفار: **العمل التطوعي في خدمة المجتمع**، ط1، أطياف للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2004، ص ص 16-17

خلاصة

يتضح أن العمل التطوعي من الأعمال الخيرة التي أوصى بها الدين الإسلامي الحنيف، حيث أن المتطوع يقدم جهده وماله ووقته لخدمة مجتمعه وعليه فإن العمل الخيري الاجتماعي يقوم على القيم الاجتماعية الحميدة مثل الثقة والصدق والتراحم والتكافل، كما أنه من خلاله يجد المواطنين أنفسهم كأفراد ومجموعات ويسعون فيها لتحقيق ذواتهم ومصالحهم المرتبطة بمصالح المجموعات التي يعيشون فيها.

تمهيد

أولا: التنمية المحلية

1. تعريف التنمية
2. تعريف المجتمع المحلي
3. تعريف تنمية المجتمع المحلي
4. أهداف ومراحل التنمية المحلية
5. التنمية المحلية والتخطيط

ثانيا: المشاركة في التنمية

1. تعريف المشاركة في التنمية المحلية
2. أنواع المشاركة في التنمية المحلية
3. أهداف المشاركة في التنمية المحلية
4. أهمية المشاركة في التنمية المحلية

ثالثا: الجمعيات كإطار للعمل التطوعي

1. تعريف المجتمع المدني
2. أهمية المجتمع المدني واسهاماته
3. العمل الجمعوي في الجزائر
4. دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية

خلاصة

تمهيد

يعتبر العمل التطوعي الهادف إلى خدمة الأفراد ومساعدتهم من الأعمال الخيرية التي عرفتها البشرية منذ القدم، حيث مثل أحد الدعائم الهامة لتطوير وتنمية المجتمع الإنساني، وقد شكل الأفراد هيئات بطريقة طوعية تكونت نظمها من خلال عادات وأعراف، حتى إذا تبلور الفكر الإداري في العصر الحديث أصبحت هذه الهيئات مؤسسات ذات هيكل تنظيمي لجماعة بشرية، وقد برزت الجمعيات كأحد التنظيمات التطوعية وتزايد الإهتمام بها مع تنامي دورها في جميع المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية وحتى الدينية، لذلك فإن هذا الفصل يتضمن إسهامات الجمعيات التطوعية في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها شريك مهم لأجهزة الدولة.

أولا: التنمية المحلية

1- تعريف التنمية

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين، حيث أطلق على عملية تأسيس نظم اقتصادية وسياسية متماسكة فيما يسمى بعملية التنمية، ويشير المفهوم لهذا التحول بعد الاستقلال، في الستينات من هذا القرن، في آسيت وإفريقيا بصورة جلية، وتبرز أهمية مفهوم التنمية في تعدد أبعاده ومستوياته، وتشابكه مع العديد من المفاهيم الأخرى مثل التخطيط والإنتاج والتقدم.

وقد برز مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز "أدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر حتى الحرب العالمية الثانية، إلا على سبيل الاستثناء، فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي أو التقدم الاقتصادي وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث أو التصنيع.

حيث استخدم في علم الإقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات.[1]

وهناك العديد من المفاهيم التي تلتقي أو تتدخل أو تستوي مع مفهوم التنمية، من هذه التعاريف التقدم والتطور والتحديث وربما التصنيع، ويرجع ذلك إلى أن البلدان التي حققت الدرجة العليا من التنمية هي الدول المتقدمة والمتطورة، ومن التعارف الخاصة بالتنمية أن استيراد التكنولوجيا يحقق التنمية ودعا الآخرون إلى محاكاة والاعتماد على ما يقدمه الغرب من عون، غافلين المحتوى الثقافي والإجتماعي لعملية التغيير والتنمية، فالتكنولوجيا لا تخلق حضارة، وإنما هي تعبر عن مستوى حضاري ونتاج له بكل عناصره، كما أنها ثمرة جهد اجتماعي وثمة علاقة جدلية بين التغير الإجتماعي والثقافي والإقتصادي من ناحية، وبين الإبتكارات التقنية من ناحية أخرى.

---

[1]- أبو الحسن عبد الموجود إبراهيم أبو زيد: **التنمية الإجتماعية وحقوق الإنسان**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 12- 13.

ولقد كان للفكر الإقتصادي والغربي بالذات سبق الصدارة في وضع مؤشرات التنمية، وذلك من خلال منظور اقتصادي، وهكذا عرفت التنمية بأنها عملية تنشيط الإقتصاد القومي وتحويله من حالة الركود والثبات إلى مرحلة الحركة والديناميكية، عن طريق زيادة مقرة الإقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية ملموسة في إجمالي الناتج القومي معه تغيير في هياكل الإنتاج ووسائله، وفي مستوى العمالة وتزايد في الإعتماد على القطاع الصناعي والحرفي، يقابله انخفاض في المناشط الإقتصادية التقليدية مما يعني تغيير في البيئة الإقتصادية بالتحول إلى اقتصاديات الصناعة والتصنيع.

وهكذا اعتبرت الزيادة الملموسة في إجمالي الناتج القومي ومتوسط الدخل الفردي من المؤشرات الأساسية للتنمية، وقد أدى ذلك إلى حدوث خلط في المفاهيم بين التنمية الإقتصادية والنمو الإقتصادي.[1]

يرى الدكتور عبد المنعم شوقي بأن التنمية هي العملية التي تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم، سواء كانوا في مجتمعات محلية أم إقليمية أم قومية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية والأهلية المنسقة، على أن يكتسب كل منهما قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.

والتنمية عند محمد توفيق صادق: هي عملية مجتمعية تراكمية تتم في إطار نسيج من الروابط بالغة التعقيد، بسبب التفاعل المتبادل بين العديد من العوامل الإقتصادية الاجتماعية والسياسية والإدارية، الإنسان هدفها النهائي ووسيلتها الرئيسية، إن الحصيلة النهائية لهذه العملية ليست مجرد حاصل جمع التغيرات التي تطرأ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية، بل حصيلة نسيج التفاعلات المتبادلة بينها، والتي تشكل كل منها عاملا مستقلا وتابعا في آن واحد، وتتوقف درجة أثر وتأثر، وبالتالي أهمية كل جانب من جوانب هذه العملية المجتمعية على الظروف التي تتم في ظلها عملية التنمية من جهة، وعلى الشوط الذي قطعته التنمية من جهة أخرى.

ويري حامد القرنشاوي بأنها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه اجتماعيا

[1]– رشاد احمد عبد اللطيف: **التنمية الإجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص07.

واقتصاديا وصحيا وثقافيا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل لكافة الموارد الطبيعية والبشرية والفنية والمالية المتاحة.[1]

وهناك من يرى أن التنمية عملية متعددة الجوانب، لها ركائز ومتطلبات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وسياسية، ويأتي في مقدمتها البشر، فلا تنمية دون تنمية الموارد البشرية.[2]

2- تعريف المجتمع المحلي

تختلف المجتمعات المحلية فيما بينها لا من ناحية الحجم فحسب، وإنما تختلف أيضا في خصائصها العامة، فهناك أنواع كثيرة من المجتمعات المحلية منها المجتمعات الريفية والمدن المزدحمة بالسكان والمدن الصغيرة، ومن التعريفات المبكرة تعريف ماكيفروبيج "المجتمع المحلي جماعة تكون صغيرة العدد أو كبيرة، يعيش الأعضاء فيها بطريقة يتشاركون من خلالها في ظروف الحياة الأساسية، وفيها يستطيع الفرد أن يقضي حياته كلها داخلها، وبهذا التعريف فغن المجتمع المحلي يقوم على أساسين؛ الأول: الإقليم الذي يشغله، والثاني: الشعور المشترك الذي ينبع من المصالح ووحدة المصير بالإضافة إلى التفاعل.

ولكن المجتمع المحلي قد يكون من منظور آخر مجموعة من الناس تعيش في منطقة صغيرة نسبيا ويتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة، إلا أن بعض الدارسين يرون ضرورة إبراز الدور الذي تمارسه العوامل الثقافية والتقليل من قوة التأثير الذي تمارسه البيئة الجغرافية على حياة الناس، فالمجتمع المحلي في رأيهم ليس مجرد تجمع إنساني يعيش فيه الناس تحت ظروف طبيعية ومناخية فرضت عليهم، لأن كل مجتمع محلي له قيمته وعاداته وتقاليده وأعرافه التي تنظم العلاقات التي تشكل نسيج الحياة فيه.

ومعنى هذا أن المجتمع المحلي يجب أن ينظر إليه كجماعة متكاملة تعيش حياة مشتركة وكل تغير يطرأ عليه لابد أن يفرض تحديات على مقومات هذه الحياة، فإن كان الأمر متعلقا بالتنمية فإن التوصل إلى

---

[1]- إبراهيم حسين العسل: **التنمية في الفكر الإسلامي، مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب**، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006، ص ص 25-26.

[2]- سعد طه علام: **دراسات في الاقتصاد والتنمية**، ط1، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 05.

الوعي والمشاركة في برامجها يكون أسهل خصوصا إذا كان هدف التنمية موجها إلى مصالح المجتمع ككل.[1]

3. تنمية المجتمع المحلي

ظهرت فكرة تنمية المجتمع المحلي في الثلاثينات والأربعينات من هذا القرن لمواجهة بعض أوضاع التخلف في القطاع الريفي، عن طريق تنفيذ بعض المشروعات الإصلاحية في القرى، ثم أصبحت حركة إنسانية تستهدف النهوض بالريف والخضر على أساس تكامل الجهود الذاتية للمجتمع والمنظمات التطوعية والجهود الحكومية للعمل معا فيما يتصل بتحديد الاحتياجات والمشكلات المجتمعية وترتيبها وفق أولويات يتفق عليها، وتنفيذ المشروعات التي يختارونها ارتباطا بأهميتها النسبية والإمكانيات المتاحة، ويتوقف نجاح عملية تنمية المجتمع وبرامجها على المشاركة النشطة من جانب المواطنين في تحديد هذه البرامج وتدعيمها والإنتماء إليها، وهذا هو الذي يعطي هذه العملية صفات الحركة المستمرة الدائمة بها الإستمرار والإستقرار على مضمون وأهداف واضحة... وهكذا تتميز تنمية المجتمع بأنها عملية ديناميكية تستدعي اهتمام الأهالي وتشعرهم إليهم وتحركهم نحو تحسين أحوالهم المعيشية ومواجهة وحل مشاكلهم بالأسلوب الذي يتفق مع اهتماماتهم وإمكانياتهم.

وعلى هذا تعرف تنمية المجتمع المحلي بأنها عملية تتحد وتتعاون فيها جهود المواطنين والجهود التي تبذلها الجهات الحكومية المعنية لتحسين الأحوال الإجتماعية والإقتصادية والثقافية في المجتمع، وإدماج هذا المجتمع في المجتمع القومي للقيام بجهود مشتركة تستهدف تحقيق التقدم المطلوب

وهكذا نجد أن برنامج التنمية للمجتمع المحلي إنما يرتكز على الحركة الذاتية من جانب المواطنين لإحداث تغييرات مرغوبة تستهدف تحسين الأوضاع المجتمعية، وبالتالي زيادة المجتمع المحلي على إشباع احتياجات أعضاءه وحل ومواجهة المشكلات الاجتماعية.[2]

[1]– مريم أحمد مصطفى: **دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية**، ط1، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011، ص ص 160–161.

[2]– رشاد أحمد عبد اللطيف: **مرجع سابق**، ص ص 15–16.

تقوم تنمية المجتمع المحلي على أساس برنامج مخطط بدور حول مشاكل المجتمع في جملته مع التركيز على المساعدة الذاتية ومشاركة المواطنين وتحقيق التعاون والتكامل بين الجماعات من ناحية، وبين المهنة والمساعدات الفنية من ناحية أخرى.

كما يمكن تعريف تنمية المجتمع المحلي بأنها العملية التي تعني الإعتماد على النفس وتعبئة كافة الإمكانات، والطاقات، والقوى الوظيفية لتحقيق الأهداف. [1]

وهي في رأي آخرين عبارة عن عملية التغيير التي تتم في إطار سياسي عامة مجملة تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام واستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولا إلى رفع مستوى المعيشة لكل الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة، كما عرفها بعضهم بأنها مجموعة العمليات والوظائف والأنشطة التي ترمي إلى تحسين مستوى الحياة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وكذلك فإنها أيضا تعرف بأنها مشاركة منظمات المجتمع المدني شركات القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والحكومة الوطنية والعمل معا لتقديم أفضل الخدمات الأساسية وتحقيق تنمية إقتصادية محلية.[2]

4- أهداف ومراحل التنمية المحلية

أ. أهداف التنمية المحلية: للتنمية المحلية أهداف متعددة منها:

- البحث عما يمكن عمله لتحسين ظروف المعيشة في الحدود والإمكانيات المتاحة ويستوقف مدى هذا التحسين وعمقه على استعداد أعضاء المجتمع لتبني المشروع كبير أو صغير، وعلى إمكانية تواجد أو تكوين خبرات ناجحة في مجالات عمل وإدارة هذا المشروع الذي يقره المجتمع استثمار وتنمية الموارد البشرية في المجتمع وزيادة قدرة المجتمع على حل مشكلاته في المستقبل عن طريق تدريب الأهالي على مواجهة المشكلات وتعليمهم أساليب ومهارات جديدة، مما يزيد من ثقتهم في إمكانية حل مشكلاتهم المحلية، والقيام بدور أكثر إيجابية وفاعلية في المجتمع، والتأكيد على استمرار هذه الجهود مع مراعاة تحسين نوعية مشاركة المواطنين فليس المهم كمها أو أعدادها الكبيرة ويمكن تحقيق ذلك عن طريق مراعاة الجوانب التالية:

[1]- رشاد أحمد عبد اللطيف: **تنمية المجتمع المحلي**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 358.
[2]- أيمن عودة المعاني: **الإدارة المحلية**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 142.

- خلق الطبيعة المناسبة للعمل الجماعي.
- دعم روح التعاون والتضامن
- العمل على زيادة إسهام الأفراد في المجتمع.
- المساعدة في تكوين مؤسسات ومنظمات جديدة لدعم المشاركة الجماعية.[1]

ب. مراحل التنمية المحلية

هناك مراحل تمر بها التنمية المحلية والتي وضعها إدوارد لند مان وكارل تايلور تتمثل في:

– المناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلي يقوم بها الأعضاء في نفس ذلك المجتمع، ويساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم الجهود الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به تنمية المجتمع المحلي.

– التخطيط المنظم وذلك لتنفيذ ما تمت مناقشته في الخطوة الأولى، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين كإنشاء مشروع صغير مثلا ترسم خطة متكاملة لتنفيذه.

– التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات الفيزيقية والإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المحلي.

– محاولة تحقيق أكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي.

– الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلي هي محاولة تغذية المشروعات بعضها ببعض في النهوض ببرامج مجتمعية أخرى.[2]

5– التنمية والتخطيط

يحسن أن نشير إلى أننا حين نهتم بقضايا التنمية المحلية فإننا نتعرض في المحل الأول لعمليات التغيير المخطط على المستوى المحلي، فالتخطيط هو الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية المحلية، ولذلك تثار

[1]– محمد الحفناوي: **الإعلام والتنمية في عصر العولمة**، ط1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 94–95.

[2]– عبد الرحمان محمد الحسن: دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، **مجلة الباحث**، العدد 13، 2013، ص ص 116–117.

مجموعة من التساؤلات حول التخطيط ومعناه وأهدافه وأساليبه، فضلا عن العامل الإقتصادية والإجتماعية التي يجب أخذها في الاعتبار في إعداد الخطة أو تنفيذها.

إن التخطيط الإقتصادي لا يجري في فراغ اجتماعي، إذ لا يمكن أن يكون مجرد تنظيم آلي للموارد بقصد إدماجها في عملية إنتاجية، وإنما يجب أن يكون التخطيط اندفاعيا لتحقيق نمو جماعي يشترك فيه الناس والموارد باستمرار، وقبل أن نتعرض لأبعاد التخطيط الإقليمي ينبغي أن نتعرض لبعض الأسس التي يقوم عليها التخطيط السليم للتنمية المحلية ومثال ذلك أن يكون التخطيط واقعيا على أساس الموارد البشرية أن يكون التخطيط شاملا ومتكاملا لمختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة.[1]

فالتخطيط هو الاختيار المرتبط بحقائق ووضع واستخدام الفروض المتعلقة بالمستقبل عند تصور وتكوين الأنشطة المقترحة التي يعتقد بضرورتها لتحقيق النتائج المنشودة ومعنى هذا عند القيام بالتخطيط يتم استخدام الحقائق والفروض المعقولة، والقيود ومن كله تصور وتكوين الأنشطة اللازمة، وكيف ستتم، وما هي ومساهمتها في تحقيق النتائج المرجوة.[2]

يقول شارل بتلهايم التخطيط عملية يمكن لها أن تظم جميع مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وتستلزم ترابطا وتنسيقا بين قطاعات الإقتصاد القومي، مما يستدعي دراسة على نطاق عام وشامل للتأكد من أن المجتمع سوف يسير بصورة منتظمة ومنسقة وبأقصى سرعة ممكنة وذلك مع التبصير بالموارد الموجودة وبالأحوال والطرق الإجتماعية والإقتصادية السائدة، حيث يمكن السيطرة عليها، وذلك ضمانا للنتائج المستهدفة.

ويذهب ديكسون إلى أن التخطيط هو عبارة عن وضع القرارات الكلية المتعلقة بماذا؟ وكيف؟ ومتى؟ وأين؟ ولمن يوزع ذلك على أساس تقرير من سلطة حازمة وعلى أساس شامل للنظام الإقتصادي.[3]

والتخطيط أداة ذات طبيعة سياسية واقتصادية واجتماعية وفنية في آن واحد، وبالرغم من أهمية الجانب الفني والرياضي للتخطيط، والذي لا يجوز إغفاله أو التقليل من أهميته، إلا أن الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية هي التي تشكل الحلقة المركزية والجوانب الأساسية للتخطيط.

---

[1]– مريم أحمد مصطفى: **مرجع سابق**، ص ص 166–167.

[2]– بشير العلاق: **الإدارة الحديثة ، نظريات ومفاهيم**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 120.

[3]– حربي محمد عريقات: **مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي** ، ط1، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، د.س، ص 138.

يعرفه بالدوين على أنه استخدام للموارد النادرة المتاحة في المجتمع بما يحقق له الوصول على أقصى إشباع ممكن.[1]

هذه العملية "التخطيط" ظهرت أول مرة مع ظهور النظام الإشتراكي في روسيا، حيث رفعت السلطة الاشتراكية لواء التخطيط كأسلوب للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، واعتمد النظام الرأسمالي على اليد الخفية في النهوض الإقتصادي، ولم يسمح بتدخل أي قوة ثانية، لأن ذلك سوف يؤدي إلى الخلل في عمل النظام الرأسمالي، وبعد الحرب العالمية الثانية وما سببته من دمار وخراب أخذت بعض الدول الرأسمالية ولاسيما فرنسا بالتخطيط لإعادة ما دمرته الحرب، وهكذا اظهر التخطيط التأشيري الذي تسترشد به الدولة في توجيه النشاط الإقتصادي.[2]

أ. **التخطيط المحلي الإقليمي:** تخطيط من اجل الجماهير يهدف في المحل الأول إلى تنظيم أوجه النشاط المختلفة لهم في كافة القطاعات وعلى كافة المستويات، وهو الأمر الذي يتطلب تضافر جهود المسؤولين في الحكم المحلي كل في تخصصه، إلا أنه هناك مجموعة من الصعاب تواجه عمليات التخطيط الإقليمي أهمها ما يتعلق بالتطبيق حينما يتم بطريقة غير رسمية لم يحددها القانون، في الوقت الذي تظهر فيه صعوبات أخرى ترتبط بظهور أنماط من الصراع بين قرارات المؤسسات المختلفة وما قد يفرضه الواقع.

ومعنى هذا أن الجهود الطوعية لابد أن تكون مجرد رغبات فردية، أو إسهامات من أجل النفوذ والسيطرة، لأن هذه الجهود مهما تكن حسنة النية تستهدف التنمية المحلية في ضوء إدراكها لمشاكل بعينها، فينبغي أن تكون لإضافة إلى خطة التنمية لتعزيز مشروعات من خلال إمكانات محسوبة على المستوى الزمني حتى لا يحدث خلل توازني.[3]

ب. التخطيط الوطني: يعتبر هذا النوع من التخطيط من أكثر مستويات التخطيط شيوعا وواقعية، على اعتبار أن المجتمع الوطني على الرغم مما قد يضمه من أقاليم ومجتمعات متباينة من حيث ظروفها وثرواتها، إلا أنها جميعها تعتبر وحدة متكاملة تخضع لنظام واحد وسلطة واحدة هي سلطة الدولة والحكومة.

---

[1]– ماجد حسن صبيح، مسلم فايز أبو حلو: مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية، ط1، **الشركة العربية للتسويق والتوريدات**، القاهرة ، 2010، ص 36.

[2]– إبراهيم مشورب: **التخلف والتنمية، دراسات اقتصادية**، ط1، دار المنهل اللبنانية، مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002، ص 255.

[3]– مريم أحمد مصطفى: **مرجع سابق**، ص 168.

فالتخطيط الوطني الشامل يتضمن تنمية المجتمع الذي تحده حدود الدولة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا... حيث تنظر الدولة من خلال هذا المخطط إلى هذا المجتمع بنظرة شاملة ومتكاملة على أساس ما تجمعه من إحصاءات وبيانات مع الإدراك التام لمختلف احتياجات المناطق المحلية التي تدخل ضمن إطار هذه الدولة.

يتعين على القائمين على تخطيط التنمية الوطنية، المعرفة الكاملة بمختلف العوامل المؤدية إلى المشكلات القائمة، وكذلك تقدير الإحتياجات المختلفة للمجتمع ككل، والاحتياجات المحلية لكل منطقة، ففي إطار هذا النوع من التخطيط تتهيأ الفرص لتجميع الطاقات القادرة على العمل والخبرات الفنية المتوفرة وتوزيعها بصورة عقلانية على مواقع التنفيذ في المستويات المحلية، دون الاعتبارات الخاصة، حيث يتطلب التخطيط الوطني نوعا من المركزية أي توفر الهيئات التخطيطية التي تتولى وضع الخطط للمجتمع ككل وإصدار التشريعات والقرارات التي تضمن أحسن استغلال للموارد المتوافرة في المجتمع من أجل تحقيق الأهداف العامة، التي يمكن تجزئتها إلى أهداف فرعية توزع على قطاعات مختلفة.[1]

ثانيا: المشاركة في التنمية

1- تعريف المشاركة في التنمية

تعرف الأمم المتحدة المشاركة في التنمية بأنها مساهمة جماهير الأهالي الفعالة في عمليات اتخاذ القرار لتحديد الأهداف المجتمعية وحصر وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك مساهمات الأهلي التطوعية في برامج ومشروعات التنمية.

وهذا التعريف يشير إلى أهمية الدور الذي تلعبه مشاركة الأهالي في التنمية، باعتبارهم أقدر الناس على تحديد المشروعات التي يحتاجها المجتمع المحلي وقدراتهم في ترتيب الأولويات لهذه الحاجات والمشروعات وفقا لأهميتها لهم، على أن يتم ذلك من خلال منظمات المجتمع المحلي سواء في اتخاذ القرارات عن طريق التعرف عن احتياجاتهم الفعلية، وتحديد الموارد اللازمة لتدقيق أهدافهم.

ويعرف وليم إيفان المشاركة في التنمية بأنها كل ما يتصل بالمشاركة في اتخاذ القرارات أو تنفيذ الخطط والبرامج أو الإستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية أو المشاركة في الحفلات العامة التي تزيد من وحدة وتماسك المجتمع أو الوعي بالقيم التي تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها..

[1]- محمد خشمون : مشاركة المجالس البلدية في التنمية، **مرجع سابق**، ص 110.

ويعرف مرزوق عبد الرحيم المشاركة في التنمية بأنها مشاركة الأفراد والجماعات والقيادات على أساس الشعور بالمسؤولية الاجتماعية مما يؤدي إلى الإسهام في العديد من مجالات التنمية المحلية في إطار من القيم والمبادئ التي تقوم عليها منظمات وجماعات لها دورها الأساسية ومسؤوليتها في مجال التخطيط لمشروعات هدفها رفع مستوى معيشة الناس.[1]

2- أنواع المشاركة

أ. المشاركة بالرأي

وهي تأخذ أشكالا منها ما يتعلق بنوعية المشكلات، ومنها ما يتعلق بأولوية المشكلات وأولوية إيجاد الحلول، ومنها ما يتعلق بإجراءات التنفيذ، أو إعطاء النصيحة، هذا النوع من المشاركة لا تتقيد بنوعية معينة (رجال، نساء، شباب)، أو بفئة عمرية (أطفال، شباب، مسنين)، إنما يعتمد على من لديه المعلومات الكافية عن هذا الموضوع أو لديه الحجة المناسبة التي تفيد في توضيح القضايا أو الوصول إلى حلول أو مواجهة مشكلات مستقبلية.

ب. المشاركة بالجهد

تتطلب عملية التنمية القيام ببعض المشروعات مثل بناء مدرسة وحدة صحية أو تجديد بعض الطرق أو إنشاء دار الحفظ القرآن... وفي هذه الحالة يتقدم عدد من الأهالي بهذه المهام، وهذه تعتبر مشاركة كبيرة لأنه لو تم الاستعانة بعمال محترفين فإن ذلك سوف يكلف مبالغ طائلة على المجتمع... إلا أن قيام الأهالي بالعمل تطوعا في مثل هذه المشروعات سوف يجعلها تتم بأقل التكاليف وبصورة أكثر فعالية كما أن فيها استثمار لطاقات الشباب المتعطشة إلى العمل وخدمة قضايا المجمع.

[1]- محمد عبد الفتاح محمد: **الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006، ص ص 132-133.

ج. المشاركة في حث الآخرين على المشاركة

هناك بعض الأفراد في المجتمع قد لا يتوافر لديهم المال أو الجهد للمشاركة، ولكن لديهم القدرة على التأثير في الآخرين ودفعهم إلى الحضور في الاجتماعات أو المشاركة في تنفيذ بعض الجوانب المتصلة بالمجتمع.[1]

3-أهداف المشاركة في التنمية المحلية

إن مشاركة الأفراد المحليين في التنمية المحلية ترتبط أساسا بتحقيق حاجاتهم الأساسية وتلبية مطالبهم المتجددة، فالمشاركة تعتبر حقا لأفراد المجتمع وواجبا عليهم في الوقت نفسه، فهي حق تقتضيه الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، التي تعطي الحق للأفراد في المشاركة والمساهمة بأنفسهم في مناشط الحياة المختلفة واتخاذ القرارات المهمة التي تمس حياتهم الإجتماعية والإقتصادية... كما هي من واجبهم أيضا تجاه مجتمعهم المشاركة والمساهمة في تنميته ومساعدته على حل مشاكله في حدود إمكاناتهم وقدراتهم، ومن ثم فإن إشراك الأفراد المحليون في عمليات التنمية المحلية يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

- تهدف المشاركة إلى تكريس سياسة اللامركزية التي ترى معظم الحكومات في العالم إلى أنها الحل المناسب لمشاكلهم الإجتماعية

- تهدف المشاركة إلى الإستفادة من الخبرات المحلية وتوظيفها في خدمة التنمية المحلية وزيادة فاعليته.

- تعتبر المشاركة مطلبا اقتصاديا تنمويا يهدف أساسا إلى جعل الأفراد المحليين لا يطالبون بالعائد السريع المادي الملموس لمشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال تجديد القيادات المحلية لتوضيح طبيعة هذه المشروعات خاصة من حيث مداها الزمني اللازم للمردودية.

تهدف المشاركة أيضا إلى جعل أفراد المجتمع يسعون جاهدين إلى إنجاح المشروعات التنموية وتدعيم اعتقادهم بأن تلك المشروعات ستعود بالفائدة العامة علهم بالدرجة الأولى.[2]

[1]- رشاد أحمد عبد اللطيف: **أساليب التخطيط للتنمية**، ط1، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 250.

[2]- محمد خشمون: **مرجع سابق**، ص ص 121-122.

4- أهمية المشاركة في التنمية المحلية

تعد المشاركة في التنمية إحدى القيم المحورية، باعتبارها هدفا ووسيلة في نفس الوقت، وهي تمثل أهمية خاصة في تنمية المجتمع المحلي، حيث أنها تعد إستراتيجية للعلاج عن طريق التعلم، ويتم من خلالها تدريب المواطنين على الأسلوب الديمقراطي، وفي التعرف على الحاجات والمشكلات وكيفية حلها، وبالتالي تنمية قدراتهم على الإعتماد على أنفسهم، كما أنها إستراتيجية لتعديل السلوك، فعن طريق المشاركة في تنظيمات المجتمع يتغير السلوك الفردي ويتحول إلى سلوك تنظيمي يتفق مع القيم والمعايير التي يضعها هذا التنظيم ويتطلبها مع الأعضاء المنتمين إليه فهو يتطلب من القرد المشارك أن يعدل من سلوكه ويتفق مع تلك القيم والمعايير وتبرز أهمية المشاركة في التنمية فيما يلي:

أ- المواطنين المحليين في العادة هم أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعه وما لا يصلح، ولذا يكون اشتراكهم في عمليات التنمية ورضاؤهم عما يجري بمثابة المؤشر الحساس الذي يوجه القائمين على التنمية إلى المشروعات المناسبة ولوسائل أكثر ملائمة إذا ما لمسوا استجابة من الأهالي، وبالتالي تكون مشاركة المواطنين تعني مدى اقتناعهم بما يقدم لهم من خدمات وبرامج.

ب- إن مشاركة المواطنين في التنمية تجعلهم يدركون حجم مشكلاتهم وإمكانياتهم، وحقيقة الخدمات والبرامج التي يشتركون فيها، كما أنها وسيلة طيبة لتدعيم الرقابة المجتمعية على المشروعات الحكومية، وهي بذلك تكون بمثابة ضمان لتعديل مسار التغير والتنمية بما يتماشى مع صالح المجتمع.

- إن اشتراك المواطنين في تنمية المجتمع يؤدي إلى تنمية العلاقة بين الشعب والحكومة، والقضاء على عنصر الشك الذي ظل مسيطرا لفترة طويلة، في صورة تشكك المواطنين في الحكومة وممثليها من موظفين فليس هناك معوق للتنمية أكثر من انعدام الثقة بين المواطنين والأجهزة الحكومية خاصة في المناطق الريفية.

فضلا عن أن تعاون الجهود الشعبية والجهود الحكومية في التنمية يحقق أهداف الخطة، فإذا ما قصرت الإمكانيات المادية والبشرية الحكومية عن تنفيذها بادر المواطنون عن طريق العون الذاتي إلى تكملة هذه الإمكانيات، وهي تعد من الخصائص الهامة لمشاركة المواطنين وخاصة في الدول النامية وبصفة خاصة في المجتمعات الريفية التي تعاني نقصا حادا في الخدمات المختلفة التي تعجز إمكانيات الدولة عن توفيرها.

– إن مشاركة المواطنين تضفي على عائد التنمية صفة الاستمرارية لأن هذه المشاركة سوف تجعلهم يشعرون بان هذا العائد هو نتاج لجهودهم، سواء كانت جمعية أو مساهمة بالمال، ومن ثمة يحرصون على المحافظة على البرامج والمشروعات التي يشاركون فيها أكثر من محافظتهم على البرامج والمشروعات التي لا يشاركون فيها.

تؤكد الدراسات الإجتماعية على دور المشاركة في دفع عملية التنمية إلى الأمام، وإحداث التغييرات اللازمة لمساندة عملية التنمية، إذ كثير ما تقف بعض الإتجاهات والقيم السائدة خاصة في المجتمعات الريفية أمام عملية التنمية، وهذه الأمور لا تمكن تغييرها عن طريق إصدار القرارات وباستخدام القوة، وإنما يمكن تغييرها عن طريق المشاركة وبالإستفادة من قيادات المجتمع، حيث يقتنع الأهلي أنفسهم ويقدرون التغيير اللازم ويحددون اتجاهه ويختارون وسائل إحداثه في المجتمع.[1]

وتشير تقارير التنمية البشرية إلى أهمية مشاركة الناس وأشارت إلى أنه على الحكومات الوطنية أن تسمح لشعوبها بأن تمارس تأثيرا أكبر على القرارات التي تؤثر في حياتها، ووضعت مقاييس لمعرفة مدى تحقيقه ومقارنته دوليا أسمته مقياس التمكين.[2]

والمشاركة تقع في صميم إستراتيجية التنمية البشرية، فهي مطلوبة لاعتبارين أساسيين:

- دورها في تعزيز العناصر الفردية والجماعية على صعيد القرارات والممارسات.
- لأن كل من منافع المشاركة وحصاد التنمية البشرية يدعم أحدهما الآخر.

فالعمل الجماعي يشكل محركا دافعا لتقدم الفعاليات على الصعيد الإجتماعي والسياسي، وخاصة بشأن القضايا المتعلقة بالتنمية البشرية، فالمشاركة مبدأ أساسي، وكذلك هي إطار تنظيمي للمؤسسات والآليات الدافعة إلى التنمية البشرية، فوجودها يؤكد أن المشاركة في توليد الدخول والثورات يفتح الآفاق أمام المشاركة الأوسع في منافعها.[3]

[1]– محمد عبد الفتاح محمد: **مرجع سابق**، ص ص 135–137.

[2]– إبراهيم مراد الدعمة: **التنمية البشرية بين النظرية والواقع**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008،ص 143.

[3]– باسل خليل إسماعيل: **نحو رؤية تنموية عربية**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص ص 43–44.

ثالثا: الجمعيات كإطار للعمل التطوعي

1- المجتمع المدني

استخدم هذا المصطلح في القرن الثامن عشر للدلالة على مجتمع المواطنين الدين لا تربطهم علاقات التزام بعائلات أو عشائر سياسية، وبعدها فصل هيجل مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة واعتبره الماركسيون مناقضا للدولة في توجهها.

أما اليوم فإن المجتمع المدني جميع القوى الشعبية والبرجوازية التي لا تجد في الدولة الراهنة الحريات، وتفتح الطاقات التي نضبوا إليها، فالمجتمع أحيانا يكون جهة معارضة مناهضة للدولة التي يتهمها بالهرم والعجز اليوم.

2- أهمية المجتمع المدني وإسهاماته

إن المجتمع المدني قادر على التأثير في القرارات ذات العلاقة المباشرة أو طويلة الأمد لحياته ومصيره، ويتراوح هذا التأثير للمجتمع المدني على الدولة في حالة على أخرى، ففي حده الأقصى يصل تأثير المجتمع المدني إلى عملية صياغة شكل الدولة نفسها واختيار النظام السياسي وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغييرها بشكل دوري مقنن.

حين نتحدث عن المجتمع المدني فنحن لا نتحدث عن كيان واحد متجانس ومنسق يعبر عن نفيه بصوت واحد تجاه الدولة، فالمجتمع المدني تكويناته مختلفة ومتناسقة وفي بعض الأحيان متناقضة في رؤاها ومصالحها ومواقفها بقدر ما هي متفاوتة أيضا في مستويات وعيها وتنظيمها وحجمها ومواردها المادية أو المعنوية، وهي بهذا المعنى نادرا ما تكون كلها وفي الوقت نفسه في موقف رضا كامل أو موقف رفض كامل للدولة وسياستها.

وتتراوح مؤسسات المجتمع المدني في درجات ومستويات تنظيمها ورسميتها ولكنها في كل الأحوال تظل مستقلة لدرجة كبيرة عن الحكومة، ومن أمثلة المجتمع المدني الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات والجمعيات المهنية والثقافية الفكرية.[1]

[1]- ماجدة شاكر مهدي: الدولة والمجتمع المدني، **مجلة كلية الآداب**، العدد 96، د.س، ص569.

وتتجلى إسهامات المجتمع في المجالات الآتية:

– تبني برامج محددة للإسهام في المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث وتوعية المواطنين بأهمية البيئة وكيفية المحافظة عليها.

– تسهم منظمات المجتمع المدني في تثقيف أفراد المجتمع من خلال تنظيم وعقد المؤتمرات وورش العمل والندوات في مواضيع مدنية واجتماعية وثقافية متنوعة.

– تدعيم الخدمات الصحية من خلال البرامج الصحية الخيرية ولاسيما في المناطق الريفية والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأولية.

– في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات، تسهم منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان في متابعة قضايا المعتقلين التي تمارسها بعض الدول المتقدمة.

– يمثل العمل الإجتماعي فضاءً رحبا ليمارس أفراد المجتمع ولائهم وانتمائهم لمجتمعاتهم، كما يمثل أيضا مجالا هاما لصقل مهارات الأفراد وبناء قدراتهم.

– يمكن لمنظمات المجتمع المدني تقديم بعض الآراء والاقتراحات البناءة التي قد تساعد صانعي القرار في القطاع الحكومي في إيجاد الحلول للقضايا والأمور المعقدة والشائكة أو الإستفادة من هذه الإقتراحات عند صياغة القوانين.

– لمنظمات المجتمع المدني دور كبيرة في تحقيق الديمقراطية، حيث تمثل هذه المنظمات أحد أشكال رأس المال الاجتماعي الذي يمكن به مقاومة المركزية وإساءة استعمال السلطة الحكومية، عن طريق تشكيل جماعات ضغط لها القدرة على كسب تأييد أعضاء السلطة التشريعية.

– العمل التطوعي يؤدي إلى راحة النفس والضمير وينمي الشعور بالإعتزاز والفخر والثقة بالنفس عند من يتطوع، ويمكن استخدامه لمعالجة الأفراد المصابين بالاكتئاب والضعف النفسي والملل، لأن التطوع يولد الشعور لدى هؤلاء بأهميتهم ودورهم في تقدم المجتمع.[1]

3- العمل الجمعوي في الجزائر

الجمعيات هي تجمع لجهود مجتمعية، تجمع متطوعين مؤمنين بمجتمعاتهم وبالقضايا الإنسانية وبمسؤولياتهم المجتمعية، عكفوا على دراسة احتياجات المجتمع ووجهوا جهودهم وأموالهم للعمل الخيري، ولقد تشكل العمل الخيري العربي من بداياته وحتى الآن متأثرا بالظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمجتمع العربي.

ولقد مر العمل الخيري بمراحل عدة حتى أصبح في شكله الحالي، وهو مجموعة الجمعيات والمنظمات الخيرية التي نظمت أعمالها وفق التشريعات الوطنية، والتي أخذت بالجديد لتواكب طبيعة العصر، وبرزت مفاهيم عدة تحكم العمل الخيري وتدخله إلى مجال الحرفية والمهنية، مع الحفاظ على معاينة الإنسانية وأصوله التكافلية والخيرية، وتشير موسوعة ماكملان للعلوم الإجتماعية إلى مفهوم *civil organisation* بأنه يشير إلى مجموعة من المواطنين الذين ائتلفوا أو نظموا أنفسهم من أجل دعم أو إنجاز قضية عامة، وتتعدد هذه المنظمات بتناسب طردي مع التركيب والتعقيد المتزايد للعلاقات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والدينية بالمجتمع.[2]

لقد كان اعتماد الجزائر مرتكزا على المؤسسات التقليدية التي عرفتها قبل تواجد الإستعمار الفرنسي المتمثلة في الزوايا والجماعات الدينية والعشائرية المختلفة، التي باتت السلطات الفرنسية على دراستها وفهم أنظمتها وتسييرها واستغلالها كوسيلة للتحكم في المجتمع للسيطرة عليه، كما أن تكوين الجمعيات اقتصر في العشريات الأولى من الإستعمار على النخبة من الأوروبيين وفي الميدان الفلاحي ووسط المعمرين سنة 1840.

---

[1]– أحمد إبراهيم ملاوي: أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد 02، 2008، ص ص 264-265.

[2]– وجدي محمد بركات: **تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع**، المؤتمر العلمي الثامن عشر، (16-2005/03/18)، ص ص 14-15.

وكان ينعدم فيها التأطير القانوني كما أن بعضها كان يسيرها مدنيين وعسكريين أوروبيين، وكان يحكمها بدافع السيطرة وانطلاقا من وجهة عنصرية، أما السكان المحليين كانوا يتميزون بوعي شعبي وروح جماعية عالية، لاسيما في الأرياف وخاصة قبل ثورة 1871 قاموا بتشكيل تنظيم سري ممثل شرطية يتكون من عشرة إلى إثني عشر عضوا منتخبون من طرف الدولة لديهم السلطة المطلقة في تسيير أمور المناطق الريفية.

أما فيما يخص الأهالي الجزائريين، فالتنظيمات كانت مقامة في المجال الرياضي والفني، لكن كان الهدف من إقامتها ليس ترقية المستوى الإجتماعي ومحاربة الفقر بقدر ما كانت في صالح المستعمر الذي عمل على قيامها وكانت موجهة لخدمة شرائح اجتماعية خاصة.

ثم ظهرت جمعيات ذات نزعة وطنية للنضال ضد المستعمر، وكان هذا بعد ظهور جمعيات رياضية إسلامية لتي أخذت بعدا رمزيا، لأنها كانت الوجه المعاكس للجمعيات الرياضية التي أسسها الأوروبيين ولأنها كذلك واسطة للعمل الوطني الذي كان يترسخ شيئا فشيئا، ثم ظهرت جمعيات دينية كانت منعوتة بالإسلامية وكانت تتميز عن الجمعيات الأوروبية من خلال التنمية والفعل على مسألة الهوية وإبراز التمايز، وهنا اتخذت منها السلطات الاستعمارية الحيطة والحذر في التعامل معها، ونذكر حركة الإخوة الجزائرية أسسها الأمير خالد في 23 جانفي 1922 وتحمل موقع سياسي ذو بعد ديني، واعتبرها المستعمر خطر ووصفها بالتعصب الإسلامي.

أما التنظيمات الأخرى فقد تداخلت مهامها مع المراكز الإجتماعية التي أوجدتها السلطة الاستعمارية التي تسعى من خلالها لتنفيذ سياستها تجاه الأهالي كأسلوب من أساليب الترغيب، ثم تتحول إلى مشاركة جزائرية وإلى نضال سياسي عند انفصال الجمعيات الجزائرية عن الأوروبية لتدعيم الحركة التحريرية.

أما بعد الإستقلال فقد سجلت الإحصائيات 11000 جمعية ما بين 1962 و1987، أما مرحلة ما بعد الثمانينات وخاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 عرفت مرحلة الإنفتاح وظهور المجتمع، تكتسب هذه المرحلة مكانة هامة في تاريخ الحركة الجمعوية نظرا لأهمية الأحداث والتغييرات التي عرفتها الجزائر خلالها، ولعل ما يميز هذه المرحلة هو ظهور المجتمع المدني.[1]

[1]– بن يحيا فاطمة، طعام عمر: واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، **مرجع سابق**، ص ص 204–205.

4- دور العمل الجمعوي في التنمية المحلية

مما لا شك فيه أنه من خلال الجمعيات تتاح فرصة لمشاركة المواطنين في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم، وتحمل مسؤولية الإدارة والتنفيذ والتمويل لمشروعات وبرامج هذه الجمعيات، بمعنى أن هذه الجمعيات تعتبر مجالا هاما من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة الإجتماعية والحياة الإقتصادية.

حيث تلعب الجمعيات دورا كبيرا في الحياة الإقتصادية وفي مختلف المجتمعات الإنسانية من أجل ترقية وتحصين التنمية، وذلك على عدة مستويات، وعلى رأسها المستوى الإجتماعي، والمستوى الحقوقي القانوني، وأخيرا المستوى التضامني والتشاركي، وفي ما يلي يتم شرح كل واحد على حدا.

- **على المستوى الإجتماعي:** يوسع الجمعيات المساهمة في إيجاد حلول لكثير من المشكلات والإحتياجات والمطالب التي تقدمها لاسيما الفئات الإجتماعية المحرومة، ففي ظل الواقع الراهن الذي يتميز بتفاوتات اجتماعية واقتصادية، وفي ظل تردي مستوى المعيشة وازدياد معدلات الفقر والبطالة، وازدياد نسبة التهرب التعليمي في الجزائر حوالي 400 ألف تلميذ يطردون من المدرسة سنويا حسب تقرير اليونيسيف 2006، فإن ذلك يتطلب مساهمة العمل الجمعوي في بلورة البرامج التنموية التي بإمكانها التصدي لكل هذه المشكلات والتحديات.

- **على المستوى الحقوقي:** فيمكن للعمل الجمعوي أن يكون حاضنا ومرافقا للقيم الإجتماعية والثقافية وعلى رأسها الدفاع عن فكرة سمو القانون وحماية الحقوق وصيانة كرامة الفرد، وهو ما يساهم في التصدي للكثير من الآفات الإجتماعية والإقتصادية التي اخذ نطاقها يزداد بما يهدد بناء ما يمكن أن نسميه بدولة القانون ومجتمع العدالة والإستقرار في الجزائر.

- **على المستوى التضامني والتشاركي:** يمكن لهذه الجمعيات ومن خلال ترقيتها أن تدفع المواطنين للمشاركة الحرة والواعية في تحديد ورسم العديد من البدائل والاختيارات التنموية على المستوى المحلي، يعد إشراك الجمعيات أداة فعالة في مراقبة المنهجية والطريقة التي يتم بواسطتها إدارة شؤون المشاريع المحلية، كما يمكن لهذه الجمعيات أن تضطلع بدور تضامن لا يستهان به من خلال تنظيمه ودعمه، فالمجتمع

الجزائري وعلى مر فترات التاريخ ظل يتميز بخاصية هذا العمل التضامني، ويمكن حصر الأهمية التي يكتسبها العمل الجمعوي في خدمة أهداف التنمية المحلية فيما يلي:

- يعد العمل الجمعوي تغييرا حقيقيا في الإدارة الشعبية بحكم التصاقها بهموم وتطلعات المواطنين، وتبدو هذه الأهمية محورية في المناطق النائية على وجه الخصوص أين تختفي العديد من مظاهر التأطير لهؤلاء المواطنين، سواء كان تأطيرا من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية.
- تعاظم دور الجمعيات في تنمية الخبرات المحلية خدمة المواطنين من خلال إنجاز المشاريع المختلفة تكون مصدرا لتوفير فرص الشغل وتعزيز البنى التحتية، مما ينعكس إيجابا على الإندماج الحقيقي للعديد من الفئات الإجتماعية.
- يساهم إشراك الجمعيات في التنمية المحلية تحقيق فوائد إضافية ومنها الإستعانة بالمواطنين لتحقيق هدف تنموية الموارد البشرية، ويكفي لنا أن نشير إلى جمعية إقرأ التي تعد أداة فعالة محاربة الأمية في الجزائر.
- ترقية مشاركة المواطنين في الحياة المحلية وبالتالي تمكينها من تقييم وإعادة في الإحتكار الذي يمارسه منتجيهم.[1]

على المستوى الثقافي: تستعين الجمعيات بالمتطوعين من أصحاب المؤهلات والخبرات العلمية والفنية والإدارية، لتنفيذ النشاطات الثقافية، ويستفيد الشباب من هذه النشاطات مجانا، بل ويحصل الفائزون في المسابقات الثقافية على جوائز، ويسهم في تنفيذ برامج النشاطات الثقافية تطوعا أصحاب الفضيلة العلماء والمشايخ، وأئمة المساجد والأدباء، وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات، والأطباء والمهندسون، والمدرسون ومدير والمصالح الحكومية والقطاعات الأهلية، وأصحاب الخبرات العلمية والثقافية وذلك بإلقاء المحاضرات والمشاركة في الندوات للتثقيف والتعليم والتوعية، ويشارك المتطوعون في تنفيذ البرامج التثقيفية حسب الآتي:

- حفظ القرآن الكريم، وذلك بتشجيع الشباب للاشتراك في مسابقات حفظ القرآن الكريم وتفسيره وتجويده.

- برنامج النشاط الأدبي، ويقوم المتطوعون في هذا المجال بتهيئة الشباب للمشاركة في مسابقات الشعر والمقال والقصة وتنظيم معارض للكتب، وإصدار مطبوعات ثقافية ومجلات ونشرات دورية، ودعم المكتبة، وتشجيع الشباب للإقبال على القراءة والإطلاع.

[1]- وهابي كلثوم: **التسويق في المنظمات غير الهادفة للربح "الجمعيات أنموذجا"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس، 2011، ص ص 37-38.

– برنامج النشاطات العلمية، وذلك بإعداد الشباب للمشاركة في الدورات وفي مراكز الهوايات العلمية، والمعارض العلمية في الأندية، وفي بيوت الشباب.

– برنامج الأسابيع الثقافية، ويتضمن تنفيذ برامج ثقافية لمدة أسبوع.
– برامج ثقافية عامة، وذلك بتنفيذ برامج ثقافية خلال يوم، أو يومين أو ثلاثة أيام في الأسبوع.[1]

[1]– معلوي بن عبد الله الشهراني: **العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع**، مرجع سابق، ص ص 67–68.

خلاصة

مهما بلغت الجهود الحكومية من التركيز وبلوغها إلى أقصى المدى في مواجهة القضايا والتحديات الكبرى للتنمية بأبعادها المختلفة ولتقدم المجتمع، وتوازنه واستقراره، فان الآليات والأساليب التنفيذية الحكومية غالبا ما تكون غير كافية لذلك فهي تحتاج إلى جهة أقدر منها، وفي وضع أفضل منها في التعبير عن احتياجات الضعفاء وتقديم الخدمات وتنفيذ المشروعات الإنمائية، وعليه فقد اثبت القطاع الخيري بجمعياته أنه شريك فاعل ومكافئ لقطاع الحكومي في تنفيذ خطط مشاريع التنمية المحلية بكل أبعادها.

تمهيد

أولا: مجالات الدراسة

1. المجال المكاني

2. المجال الزمني

3. المجال البشري

ثانيا: المنهج والأدوات المستخدمة

1. المنهج

2. أدوات جمع البيانات

ثالثا: العينة

رابعا: أساليب التحليل

خامسا: خصائص مجتمع البحث

خلاصة

تمهيد

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورا رئيسيا يتم من خلاله إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، حيث تناول هذا الفصل مجالات الدراسة، المنهج المتبع، والأدوات المستخدمة لجمع المعلومات، وكذا عينة الدراسة، ثم أخيرا أساليب تحليل البيانات وخصائص مجتمع البحث.

أولا: مجالات الدراسة

يعتبر تحديد مجالات الدراسة من بين أهم الخطوات المنهجية في البحوث الاجتماعية، ولقد اتفق العديد من الباحثين والمتخصصين في مناهج البحث الاجتماعي على أن لكل دراسة ثلاثة مجالات دراسية وهي:

- **المجال المكاني**
- **المجال الزمني**
- **المجال البشري**

1. المجال المكاني

أ- جمعية الياسمين للنشاطات النسوية

تقع في حي البلدية 28/339 – تبسة، جمعية ثقافية (يحدد نشاطها بدقة: اجتماعي، ثقافي، خيري، إنساني...الخ)، يشترك المؤسسون والمنخرطون في تسخير معارفهم ووسائلهم بصفة تطوعية ولغرض غير مربح من أجل ترقية نشاطها وتشجيعه في إطار الصالح العام، دون مخالفة الثوابت والقيم الوطنية، ودون المساس بالنظام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها.

أهدفها

تهدف الجمعية أساسا إلى:

- تمكين المرأة والفتيات الماكثات في البيت من تعلم أشياء تفيدهم في المجتمع.
- تعليم الخياطة.
- تعليم الحلاقة والتجميل.
- تعليم صناعة الحلويات.
- تعليم مختلف النشاطات.

- إدماج المرأة في مختلف المجالات حسب اختصاصاتها.

ب- جمعية الإصلاح والإرشاد

هي جمعية أهلية جزائرية غير حكومية ذات طابع اجتماعي تربوي ثقافي تأسست سنة 1989، واعتمدت من طرف وزار الداخلية، تعتبر أول جمعية إسلامية يتم تأسيسها في ظل الإصلاحات السياسية التي شهدتها الجزائر بعد مظاهرات 1989، بعدما بادر نحناح إلى تأسيس حزب سياسي (حركة التجمع الإسلامي حماس)، واصل الشيخ بوسليماني رئاسته للجمعية إلى غاية اختطافه واغتياله من طرف الجماعات المسلحة، ترأس الجمعية بعده كل من الحاج حمو مغاردة، والأستاذ عيسى بلخضر، والأستاذ ناصر الدين شقلال، ثم الأستاذ نصر الدين حزام، الذي لا يزال رئيسا لها إلى غاية الآن، تتوفر الجمعية حاليا على 48 مكتب ولائيا وقرابة من 700 فرع منتشر في مختلف مناطق الجزائر، من بينهم المكتب الولائي بتبسة.

أهدافها

- المساهمة في البناء الحضاري للأمة وتنمية شخصيتها بما يتماشى ومتطلبات العصر في إطار الثوابت الوطنية.
- العمل على ترقية المرأة وتفعيل دورها الحضاري، وحماية الأسرة الجزائرية وتثمين رصيدها.
- المساهمة في حماية الطفولة من كل الأضرار الجسمية الفكرية والنفسية، والعمل على توفير أماكن ووسائل الوقاية والحماية والتربية والترفيه (كالنواحي والمؤسسات ومراكز استقبال ورعاية الطفولة ورياض الأطفال).
- العمل على خدمة المجتمع بإنشاء المرافق الخيرية والصحية منها والتعليمية وغيرها وحماية من الآفات والانحرافات والأخطار من خلال عمل اجتماعي فعال.
- المساهمة في تنمية وتطوير الحرف والصناعات التقليدية وتفعيل الإنتاج الأسري في إطار برامج التكوين المهني بالتنسيق مع الهيئات الرسمية.
- المساهمة في محو الأمية والعمل على تحديث الطرائق والوسائل.
- تشجيع الإبداع الثقافي والفكري والمحافظة على الموروث الوطني.
- المساهمة في ترقية التعليم القرآني المدارس القرآنية، والعناية بالسنة النبوية وخدمتها.

ج- الجمعية الولائية للنهوض بالمرأة

جمعية ثقافية اجتماعية خيرية، تأسست في 12 ماي 2009، تقع بالضبط في حي الزاوية حائطة 299 رقم 36، تسعى هذه الجمعية بالدرجة الأولى إلى المحافظة على تقاليد المنطقة، ومن بين أهدافها:

- العمل على ترقية الدور الاجتماعي للمرأة.
- الاهتمام بالحرف التقليدية والعصرية.
- دعم العمل الخيري والإنساني في المجتمع من خلال تفعيل دور المرأة والمساهمة في بناء مجتمع صالح من خلال التربية داخل الأسرة والاهتمام بالأمومة.
- إحياء روح التضامن بين النساء.

2. المجال الزمني

بدأت الدراسة النظرية ابتداءً من شهر ديسمبر 2017 وتحديدا بعد الحصول على موافقة الإدارة على المواضيع، وفيها تم البحث عن كل ما يتعلق بالموضوع.

أما بالنسبة للدراسة الميدانية استغرقت حوالي شهر من01 مارس إلى 01 أفريل 2018، حيث كانت كما يلي:

- المرحلة الأولى: المرحلة الاستطلاعية

استغرقت مدة أسبوعين، من01 إلى15 مارس، كانت عبارة عن زيارات استطلاعية للجمعيات محل التربص، تم فيها التعرف عن قرب على مختلف أعمالهم ونشاطاتهم، كما أجريت مقابلات مع رؤساء الجمعيات قصد الإحاطة بموضوع الدراسة حيث سمحت هذه المقابلات بجمع المعلومات الخاصة بهم.

- المرحلة الثانية: توزيع وجمع الاستمارات

في هذه المرحلة تم توزيع الإستمارات على أعضاء الجمعيات من 20 مارس الى01 أفريل 2018 للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة.

3. المجال البشري

بناءا على أهداف الدراسة فقد تحدد المجتمع المستهدف بأنه يتكون من كافة أعضاء الجمعيات (جمعية الإصلاح والإرشاد – الجمعية الولائية للنهوض بالمرأة – جمعية الياسمين للنشاطات النسوية)، حيث تم اختيار الجمعيات الثلاث على أساس نوعية الأنشطة التي تمارسها والخدمات التي تقدمها والمرتبطة بأبعاد الدراسة الحالية، وقد بلغ عددهم 35 عضوا، ونظرا لصغر حجم المجتمع محل الدراسة تم استخدام أسلوب المسح الشامل.

ثانيا: المنهج والأدوات المستخدمة

1. المنهج

إن الباحث لا يختار المنهج الذي يستخدمه في دراسته، ولكن طبيعة الموضوع والأهداف التي يرمي إلى بلوغها من خلال تقديمه للبحث هي المحددات الرئيسية لاختياره.

والمنهج هو الطريقة المؤدية إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة.[1]

وبناءا على هذا فقد أملت طبيعة الدراسة الإعتماد على المنهج الوصفي الذي يقوم أساسا على وصف الظاهرة والموضوع محل الدراسة، على أن تكون عملية الوصف تعني بالضرورة تتبع هذا الموضوع أو محاولة الوقوف على أدق جزئياته وتفاصيله والتعبير عنها تعبيرا إما كيفيا أو كميا، والهدف من استعمال هذا المنهج وصف الظاهرة وصف دقيق حتى يتم تشخيصها استنادا إلى ما هو موجود في الواقع، ومن ثمة استخلاص النتائج.

وبما أن الدراسة الحالية تهتم بدور العمل التطوعي في تحقيق التنمية المحلية وكذا التطرق إلى بعض الجمعيات ومدى قدرتها على الاضطلاع بهذا الدور، فقد تم التركيز على جمع الآراء التي صرح بها أعضاء الجمعيات، وكذا السلوكيات التي تم ملاحظتها والتي تساعد على اكتشاف وتحديد طبيعة هذا الدور، كما أن

[1]– عبد الهادي الفضلي: **أصول البحث العلمي**، ط1، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1992، ص 50.

المنهج لا يقتصر على جمع المعلومات وتبويبها وعرضها، بل يقوم بتحليل تلك المعلومات وتفسيرها، وبالتالي وصف وتحليل دقيق للظاهرة، للوصول إلى نتائج تساعدنا على التأكد من الفرضيات المطروحة.

2. أدوات جمع البيانات

تهيئ هذه المرحلة الباحث للانتقال إلى الحقل الميداني، وهي محطة مهمة إذ من خلالها نتمكن من جني وجمع المعطيات، وتقنيات تقصي المعلومات وجمعها عديدة ومتنوعة، ولكل بحث ما يناسبه منها، وذلك يعود إلى طبيعة الفرضيات التي يسعى الباحث إلى إثباتها، وما على الباحث إلا اختيار التقنيات والأدوات المناسبة، وهو اختيار يجب أن يسبق العمل الميداني، وقد يضطر الباحث إلى استخدام أكثر من وسيلة لجمع المعلومات، وبالتالي فإن اختيار طريقة ما لا يعني أنها أفضل من غيرها، بقدر ما يعني أنها في نظره تناسب بحثه، وتستطيع تزويده بالمعلومات والمعطيات التي يسعى إلى الحصول عليها.

- الملاحظة

تعد الملاحظة إحدى وسائل جمع البيانات المتعلقة بسلوكيات الفرد العقلية ومواقفه واتجاهاته، ومشاعره، وتعطي الملاحظة معلومات لا يمكن الحصول عليها أحيانا باستخدام الطرق الأخرى.[1]

وقد تم الإعتماد على الملاحظة البسيطة والمباشرة كأداة لإستقصاء الحقائق والتأكد من فرضيات الدراسة وتشخيص وفحص الميدان والتعرف عن قرب على مجال البحث الذي تجرى فيه الدراسة، وكذا ملاحظة مختلف الأعمال التي تقدمها الجمعيات وطبيعة العلاقة بين أعضاء الجمعيات كمسيرين والمستفيدين.

- الإستمارة

يعد الإستبيان أداة من أدوات جمع البيانات من المبحوثين المعنيين بالظاهرة أو المشكلة محل البحث[2] عن طريق استمارة تجرى تعبئتها من قبل المستجيب سيد الموقف.

---

[1]- ربحي مصطفى عليان، عثمان محمد غنيم: **مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية والتطبيق**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 112.

[2]- إبراهيم أبراش: **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 269.

ويستخدم الإستبيان لجمع المعلومات بشأن معتقدات ورغبات المستجيبين وكذلك الحقائق التي هم على علم بها، ولهذا استخدامات الإستبانات بشكل رئيسي في مجال الدراسات التي تهدف إلى استكشاف حقائق عن الممارسات الحالية واستطلاعات الرأي.[1]

ونظرا لطبيعة الموضوع فقد تم تصميم استمارة أولية بعد أن أبدى الأستاذ المشرف حولها عدة ملاحظات وتوجيهات ثم عرضها على مجموعة من المحكمين بهدف إفادتي ببعض الملاحظات حول مدى صدقها وكفاءتها في قياس متغيرات الدراسة، وبعد إجراء التعديلات اللازمة تم صياغة الإستمارة في شكلها النهائي، حيث احتوت الاستمارة على 26 سؤالا موزعة على أربعة محاور كالآتي:

المحور الأول: يتضمن أسئلة تتعلق بالبيانات الأولية ويضم 5 أسئلة من 1 إلى 5.
المحور الثاني: يتضمن بيانات الفرضية الأولى المتعلقة بمساهمة الجمعيات التطوعية في المجال الإجتماعي ويضم 7 أسئلة، من 6 إلى 12.

المحور الثالث: يتضمن بيانات الفرضية الثانية المتعلقة بعمل الجمعيات التطوعية في المجال الثقافي، ويضم 6 أسئلة، من 13 إلى18.

المحور الرابع: يتضمن بيانات الفرضية الثالثة المتعلقة بمساهمة الجمعيات التطوعية في المجال الإقتصادي ويضم 8 أسئلة، من 19 إلى 26.

ثالثا: العينة

بعد أن ينتهي الباحث من تحديد مشكلة البحث وضبط أبعادها، مسترشدا بأسلوب البحث المحدد الذي يسير وفقه، يحاول أن يجمع أقصى ما يمكن جمعه من البيانات، حيث لا يترك شيئا ذا أهمية دون بحث وتدقيق للوصول إلى هذه البيانات، يجد الباحث أمامه إحدى الطريقتين إما أن يجمع البيانات عن طريق الحصر الشامل وهذا ما يطلق عليه أسلوب التعداد، وإذا لم يتيسر له جمع البيانات من جميع أفراد المجتمع الأصلي فإنه يضطر إلى اختيار عينة، وهذا ما يطلق عليه أسلب العينات، وعلى هذا يمكن تقييم البحوث من حيث درجة شمولها إلى

[1]– عبود عبد الله العسكري: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ط1، دار النمير للنشر والتوزيع، دمشق، 2002، ص 172.

بحوث شاملة وبحوث بالعينة، فالبحوث الشاملة هي التي تجرى على جميع أفراد المجتمع دون استثناء ولا يمكن استخدام هذا الأسلوب إلا إذا كان المجتمع محدودا.[1]

ولذلك تم اعتماد أسلوب المسح الشامل لمجتمع البحث المتكون من 35 عضو نظرا لعدم التمكن من القيام بأسلوب المعاينة لمجتمع البحث الكلي.

رابعا: أساليب التحليل

إن جمع البيانات عن طريق الإستمارة دون تبويبها وتحليلها تبقى نتائج مبهمة وغير معروفة ما لت يتم الاعتماد على وسائل التحليل التي تجعل النتائج واضحة ويستطيع القارئ الإطلاع عليها، وقد تم الإعتماد في هذا البحث على الأسلوبين الكمي والكيفي.

- الأسلوب الكمي

الأسلوب الذي تعتمد فيه الأرقام عند تحليل المادة العلمية، ولا شك أن هذا المفهوم يستلزم جمع المادة العلمية بطريقة خاصة تجعلها في متناول التحليلات الإحصائية، كما يحقق هذا الأسلوب درجة علية من المصداقية والدقة، وذلك باستخدام بعض الأساليب الإحصائية لعرض البيانات كحساب التكرارات والنسب المئوية.

- الأسلوب الكيفي

الأسلوب الذي يعتمد فيه بشكل أساسي على الكلمات والعبارات في جميع عمليات البحث، جمع المادة العلمية وتحليلها وعرض نتائج البحث.

وتمثل هذا الأسلوب في تحويل النسب المئوية إلى مدلولات كيفية علمية في شكل كلمات وعبارات. [2]

[1]- فاطمة عوض، ميرفت علي خفاجة: **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002، ص 185.

[2]- سعيد إسماعيل صيني: **قواعد أساسية في البحث العلمي**، ط1، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص 84-85.

خامسا: خصائص مجتمع البحث

سيتم تحديد الخصائص العامة لمجتمع البحث انطلاقا من أن البيانات الشخصية تشكل متغيرات ذات دلالة يمكن تأثيرها على استجابات المبحوثين ومدى ارتباطها بالخصائص الأخرى والتي تشكل متغيري الدراسة العمل التطوعي والتنمية المحلية.

وقد شملت أسئلة البيانات الشخصية أسئلة موزعة كما يلي:

- الجنس
- السن
- المستوى التعليمي
- الحالة الاجتماعية
- الوظيفة

1. الجنس

الجدول رقم (01): يوضح توزيع أعضاء الجمعيات حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	23	% 65.71
أنثى	12	% 34.29
المجموع	35	% 100

يتضح من خلال البيانات الإحصائية في هذا الجدول أن أغلب أعضاء الجمعيات ذكور، وذلك بنسبة 65.71 %، ثم تليها الإناث بنسبة أقل بكثير من نسبة الذكور قدرت ب: 34.23 %، وهذا راجع إلى طبيعة نشاط الجمعيات والخدمات التي تقدمها تتطلب أكثر الجنس الذكري، ولكن هذا لا يمنع في الوقت نفسه من وجود الجنس الأنثوي.

2. السن

الجدول رقم (02): يوضح توزيع أعضاء الجمعيات حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	6	% 17.14
31-40 سنة	12	% 34.29
41- 50 سنة	12	% 34.29
50 سنة فأكثر	5	% 14.28
المجموع	35	% 100

يتبين من خلال الجدول رقم (02) الموضح للبيانات المتعلقة بالسن أن نسبة 34.29 % من الأعضاء تتراوح أعمارهم بين [31-40 سنة] و[41-50 سنة]، تليها الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة 14.14 %، وأخيرا نسبة 14.28 % التي مثلتها الفئة العمرية 50 سنة فأكثر، ويمكن القول أن هذه البيانات تعكس اهتمام هذه الفئة العمرية بالعمل التطوعي بالإضافة إلى وجود أوقات فراغ تدفعهم للمساهمة من أجل تنمية مجتمعهم بجهودهم التطوعية.

3. المستوى التعليمي

الجدول (03): يوضح توزيع أعضاء الجمعيات حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
ابتدائي	2	% 5.71
متوسط	7	% 20
ثانوي	12	%34.29
جامعي	14	% 40
المجموع	35	% 100

يتضح من خلال المعطيات الكمية في الجدول أعلاه أن المستوى التعليمي الشائع هو المستوى الجامعي بنسبة 40 %، تليها نسبة 34.29 % مثلها الأعضاء ذوي المستوى الثانوي، بينما نسبة 20 % تعبر عن المستوى المتوسط، وتليها نسبة 5.17 % ذوي المستوى الإبتدائي.

من خلال هذه النتائج يتبين أن غالبية أعضاء الجمعيات ذو مستوى تعليمي يسمح لهم بالإطلاع على شؤون مجتمعهم، فكلما ارتفع المستوى التعليمي كلما زاد الوعي بأهمية ممارسة العمل التطوعي.

4. الحالة الإجتماعية

الجدول رقم (04): يوضح توزيع أعضاء الجمعيات حسب الحالة الإجتماعية

الحالة الإجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	5	% 14.29
متزوج	27	% 77.14
مطلق	1	% 2.85
أرمل	2	% 5.71
المجموع	35	% 100

يتبين من الجدول أعلاه أن معظم أعضاء الجمعيات متزوجون وهذا بنسبة 77.24 %، وفي المرتبة الثانية يأتي عدد الأعضاء العزاب وهذا ما مثلته نسبة 14.29 %، تليها في المرتبة الثالثة نسبة 5.71 % أرامل، وأخيرا نسبة 2.85 % والتي تمثل الأعضاء المطلقين.

ويمكن القول أن جميع الحالات الإجتماعية ممثلة في كافة أعضاء الجمعيات، إلا أن فئة المتزوجون تعتبر النسبة الأعلى ولذا حازت على المرتبة الأولى من بين الأعضاء باعتبارهم أرباب أسر يهتمون بتطوير بيئتهم وتنميتها حتى يستفيد الأبناء من عائد التنمية.

5. الوظيفة

الجدول رقم (05): يوضح توزيع أعضاء الجمعيات حسب الوظيفة

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
موظف حكومي	16	% 45.71
موظف قطاع خاص	6	% 17.14
أعمال حرة	13	%37.14
المجموع	35	% 100

يتضح من خلال البيانات الإحصائية في الجدول رقم(05) أن أغلبية المبحوثين موظفين في القطاع الحكومي، إذ مثلوا نسبة 45.71 %، في حين نسبة الذين يمارسون أعمال حرة قدرت ب:37.14 %، تليها نسبة 17.14 % موظفين في القطاع الخاص.

ويمكن تفسير ارتفاع نسبة الأعضاء الموظفين في القطاع الحكومي إلى أن العمل التطوعي ليس مجالا لشغل أوقات الفراغ، بأن هو نشاط يمارس على اقتناع، رغم تعدد مسؤولياتهم وأعبائهم الوظيفية والأسرية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم توضيح أهم الخطوات المنهجية التي استخدمت في الدراسة، بالإضافة إلى التعرف على أهم الأدوات المستخدمة في جمع البيانات، ولقد شكلت هذه العناصر والأدوات في مجملها سندا منهجيا ساعد على تيسير معالجة الموضوع ميدانيا، وكانت في الوقت نفسه بمثابة الجسر الذي يمكن من خلاله المرور إلى المراحل الأخيرة من البحث الميداني والمتمثلة في مرحلة تحليل وتفسير بيانات الدراسة، ومن ثمة مناقشة نتائجها للوصول إلى الإجابة عن الأسئلة المطروحة.

تمهيد

أولا: عرض البيانات وتفسيرها

1. عرض وتفسير البيانات المتعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الإجتماعي

2. عرض وتفسير البيانات المتعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الثقافي

3. عرض وتفسير البيانات المتعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الإقتصادي

ثانيا: نتائج الدراسة

1. نتائج متعلقة بالبيانات الأولية

2. نتائج متعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الإجتماعي

3. نتائج متعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الثقافي

4. نتائج متعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الإقتصادي

5. النتائج العامة

تمهيد

بعد التطرق للإجراءات المنهجية للبحث والتعريف بميدان الدراسة، والمنهج المتبع، وأهم الأدوات المستخدمة، وكيفية اختيار العينة، في هذا الفصل سيتم عرض وتحليل وتفسير البيانات بهدف الوقوف على إثبات أو نفي فرضيات الدراسة، والتعرف على جوانب متغيراتها ومدى ارتباطهما ميدانيا والوصول إلى أهم النتائج .

أولا: عرض وتحليل البيانات

1. عرض وتفسير البيانات المتعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الإجتماعي

الجدول رقم (06): يوضح الفئات الإجتماعية التي تقدمها لها الجمعيات العمل الخيري

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
أيتام	24	% 32.88
مسنين	21	% 28.77
أرامل	15	% 20.54
مطلقات	13	% 17.80
المجموع	73	% 100

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن فئة الأيتام هم الأكثر استفادة من خدمات الجمعيات وذلك بتكرار 24 مفردة، أي ما يمثل نسبته 32.88 %، تليها فئة المسنين بتكرار 21 مفردة أي بنسبة28.77 %، في حين نجد نسبة 20.54 % بتكرار 15 مفردة مثلتها فئة الأرامل، وأخيرا فئة المطلقات وذلك بتكرار 13 مفردة أي بنسبة 17.80 %.

نستنتج من خلال نتائج الجدول أن جميع الفئات الإجتماعية التي تقدم لها الجمعيات العمل الخيري ممثلة في كافة إجابات الأعضاء، وهذا يدل على أن الجمعيات لا تقتصر على تقديم الدعم والمساعدة إلى فئة معينة، ولكن تمس كل الفئات المجتمعية.

الجدول رقم (07): يوضح الحالات التي تقدم فيها الجمعيات مساعداتها

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
في حالة الضرورة	32	% 71.11
في بعض المناسبات	13	% 28.89
المجموع	45	% 100

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين يؤكدون على أن المساعدات تكون إلا في حالة الضرورة وذلك بتكرار 32 مفردة أي بنسبة 71.11 %، تليها 13 مفردة أي ما يمثل نسبة 28.29 % يرون أن المساعدات تكون في بعض المناسبات.

نستنتج من خلال الجدول أن الجمعيات التطوعية لا تقدم مساعداتها إلا في حالة افتقاد الفرد أو الأسرة الدخل الكافي للحصول على المستويات البسيطة من غذاء، ملبس، تعليم، رعاية صحية، وهذا دليل على أن الإعانات لا تقدم إلا لمن يستحق فعلا المساعدة.

الجدول رقم (08): يوضح أنواع المساعدات التي تقدمها الجمعيات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
غذاء	26	% 32.91
ملابس	26	% 32.91
أدوية	27	% 34.18
المجموع	79	% 100

يتبين من الجدول رقم (08) أن معظم المبحوثين صرحوا بأن الجمعيات تقدم العديد من المساعدات وفي مقدمتها الأدوية وذلك بنسبة 34.18 % تليها مباشرة غذاء وملابس والتي حصلت على نفس النسبة من إجابات المبحوثين، حيث قدرت بـ: 32.91 %، وهذا يعني أن الجمعيات تحاول الوصول إلى الفئات التي تعاني الحرمان والعوز وتمد لهم يد العون من خلال توفير احتياجاتهم الأساسية.

– **الأدوية:** يتم جمع الأدوية المتبقية من مرضى غير محتاجين بعد شفائهم من عللهم، وعدم حاجتهم لها لأسباب أخرى، ثم إعادة ترتيبها داخل صيدلية، ومن ثم توزيعها على من لا تسعفه قدرته المالية على مواجهة تكاليف علاج مرضه بعد التأكد من صلاحيتها.

– **الغذاء:** تقوم الجمعيات بتجهيز طرود غذائية تستقبلها من المتبرعين، تحتوي على المواد التموينية الأساسية التي تحتاجها الأسر وخاصة في شهر رمضان.

– **الملابس:** تجمع الملابس الصالحة للاستخدام من المتبرعين وبعد فرزها وتصنيفها حسب الجنس والمقاس والفئة العمرية يتم توزيعها على الأسر المحتاجة والأيتام.

الجدول رقم (09): يوضح المصادر التي تعتمد عليها الجمعيات في القيام بنشاطاتها

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
من المتبرعين	31	% 53.44
اشتراكات الأعضاء	23	% 39.66
دعم حكومي	04	% 06.90
المجموع	58	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أغلب إجابات المبحوثين تؤكد بأن المصادر التي تعتمد عليها الجمعيات في القيام بنشاطاتها تتمثل في المتبرعين وذلك بتكرار 31 مفردة أي مايمثل نسبة 53.44 %، تليها اشتراكات الأعضاء بتكرار 23 مفردة أي بنسبة 39.66 %، وأخيرا الدعم الحكومي بتكرار4 مفردات أي نسبة 6.90%

ويمكن تفسير ذلك بأن الجمعيات تعتمد في تمويلها على ما تجمعه من تبرعات وهبات ووصايا وعلى ما تحصل عليه من اشتراكات الأعضاء، وقد تحصل على دعم حكومي ولكن بنسبة قليلة جدا.

الجدول رقم (10): يوضح مدى قيام الجمعيات بزيارات ميدانية للمعنيين.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	% 57.14
لا	15	% 42.86
المجموع	35	% 100

يتبين من الجدول رقم (10) أن أعلى نسبة من المبحوثين يقرون بأن الجمعيات تقوم بزيارات ميدانية، حيث قدرت بـ: 57.14 %، بينما تؤكد نسبة 42.86 % من إجابات الأعضاء أن الجمعيات لا تقوم بزيارات ميدانية.

من خلال نتائج هذا الجدول يتضح لنا أن الزيارات التي تقوم بها الجمعيات التطوعية تكون قصد التأكد من بعض الحالات وامكانية مساعدتها حسب الإحتياج والإمكانيات المتاحة.

الجدل رقم (11): يوضح المناسبات التي تقدم فيها الجمعيات الأعمال الخيرية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
مناسبات اجتماعية	16	% 34.04
مناسبات دينية	31	% 65.96
المجموع	47	% 100

يتضح من خلال المعطيات الكمية في هذا الجدول أن 31 مبحوث أي ما يمثل نسبة 65.96 % صرحوا بأن الجمعيات تقدم العمل الخيري في المناسبات الدينية، تليها المناسبات الإجتماعية والتي مثلتها إجابات 16 مبحوث أي ما يمثل نسبة 34.04 %.

نستنتج من خلال النتائج المتحصل عليها في هذا الجدول أن أعلى نسبة مثلتها المناسبات الدينية وهذا يدل على حرص الجمعيات على تقديم المساعدات إلى بعض الفئات كالأيتام والأسر الفقيرة في إطار تنفيذ مشروع كسوة العيد، خاصة وأن هذا المشروع ضمن خططها ودعما منها لرفع عبء المصاريف التي تحتاجها المناسبات، حتى تتمكن تلك الفئات من قضاء الأعياد بنفس الطريقة التي تنعم بها الفئات القادرة، كما تهدف في المناسبات الإجتماعية إلى توفير مساعدات مالية وعينية للراغبين بالزواج مع عدم القدرة المالية والحاجات العينية الرئيسية لبيت الزوجية.

الجدول رقم (12): يوضح مدى تقديم الجمعيات الرعاية للمرضى

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	32	% 91.42
لا	03	% 08.58
المجموع	35	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم الأعضاء كانت إجاباتهم بأن الجمعيات تقدم الرعاية للمرضى وذلك بنسبة 91.42 %، أما نسبة المبحوثين الذين يقرون بأن الجمعيات لا تقدم الرعاية قدرت بـ: 08.58 %.

ما يمكن استنتاجه من خلال نتائج هذا الجدول هو سعي الجمعيات إلى تأمين الرعاية الصحية من خلال تسخير كافة الإمكانات المتاحة لحصول المرضى على الخدمات العلاجية عبر تذليل الصعوبات المالية وتوفير المستلزمات الطبية.

2. عرض وتفسير البيانات المتعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الثقافي

الجدول رقم (13): يوضح المجالات الثقافية التي تساهم فيها الجمعيات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
تعليم ومحو الأمية	30	% 55.56
الصناعات التقليدية	24	% 44.44
المجموع	54	% 100

يتضح من خلال الجدول رقم (13) أن نسبة المبحوثين الذين يؤكدون على أن من بين المجالات الثقافية التي تساهم فيها الجمعيات التعليم ومحو الأمية قدرت بـ: 55.56 %، تليها نسبة المبحوثين الذين يرون بأن الجمعيات تساهم في تقديم الصناعات التقليدية وذلك بنسة 44.44 %.

نستنتج من خلال نتائج الجدول أن أعلى نسبة تؤكد على وجود التعليم ومحاربة الأمية، وهذا ما أكدته دراسة معلوي عبد الله الشهراني، والتي توصلت إلى أن جميع مجالات العمل التطوعي يقوم المتطوعون بدور كبير جدا فيها، ومن بين هذه المجالات محاربة الأمية، وهذا ما تتفق معه الدراسة الحالية.

ويمكن تفسير ذلك بأن التثقيف هو الركن الأساس في عمل الجمعيات وأثمن خدمة يمكن أن تقدمها هو تعليم الفرد من خلال تبنيها لمجموعة من الأنشطة الثقافية، في حين يعكس وجود الصناعات التقليدية اهتمامها والمحافظة عليها من الاندثار كتراث ثقافي.

الجدول رقم (14): يوضح مدى تقديم الجمعيات الدعم للأسر الفقيرة من أجل تعليم أبنائها.

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	% 71.42
لا	10	% 28.58
المجموع	35	% 100

توضح المعطيات الكمية في الجدول أعلاه أن نسبة المبحوثين الذين صرحوا بأن الجمعيات تقدم الدعم للأسر الفقيرة من اجل تعليم أبنائها قدرت بـ: 71.42 %، في حين نجد نسبة المبحوثين الذين يقرون بأنه لا يوجد دعم من قبل الجمعيات مثلتها النسبة 28.58 %.

نستنتج من نتائج هذا الجدول أن أغلب إجابات المبحوثين تؤكد على أن الجمعيات تدعم الأسرة الفقيرة، وهذا دليل على المساهمة في تحسين المستوى التعليمي والثقافي للطلبة الفقراء وكذا مساعدتهم على تحمل الأعباء الدراسية ودعم المتميزين منهم على مواصلة العملية التعليمية حتى المستويات العليا، بهدف التخفيف عن كاهل الأولياء، خاصة في ظل الظروف الإقتصادية الصعبة.

الجدول رقم (15): يوضح طبيعة الإستفادة التعليمية التي تقدمها الجمعيات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
فصول تقوية	16	% 50
تعليم لغات	5	% 15.62
فصول محو الأمية	11	% 34.38
المجموع	32	% 100

يتبين من خلال المعطيات الكمية في الجدول أعلاه أن أغلب إجابات أعضاء الجمعيات تقر بأن الفئات المعنية تستفيد من فصول تقوية، وذلك بتكرار 16 مفردة أي ما يمثل نسبة 50 %، تليها فصول محو الأمية بتكرار 11 مفردة أي نسبة 34.38 %، بينما نجد نسبة قليلة من إجابات المبحوثين صرحت بأن الفئات المعنية تستفيد من فصول تعليم اللغات قدرت بـ: 15.62 %، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على حرص الجمعيات على دعم المجال التعليمي، وكذا التخلص من بعض المشكلات كالأمية ومحاربتها من خلال فتح

فصول خاصة بذلك، ومنح فرصة لبعض الفئات غير القادرة على استكمال الجهد التعليمي بأسعار رمزية، وذلك بتوفيرها فصول للتقوية.

الجدول رقم (16): يوضح المناسبات التي تقدم فيها الجمعيات مساعداتها

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
دخول مدرسي	34	% 91.90
تشجيع المتفوقين	03	% 08.10
المجموع	37	% 100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن اغلب المساعدات تقدم في الدخول المدرسي وذلك بنسبة 91.90% من مجموع التكرارات في حين أن نسبة المبحوثين الذين أكدوا على تشجيع المتفوقين قدرت بـ: 08.10 %.

من خلال النتائج المتحصل عليها في هذا الجدول نستنتج أن الجمعيات تسعى في كل مناسبة (دخول مدرسي) إلى تقاسم العبء مع بعض الفئات غير القادرة، وذلك بتوفير الحقيبة المدرسية، وكذا الزي المدرسي للأيتام وأبناء الأسر المحتاجة التي لا تستطيع الحصول عليها على حساب أشياء وضروريات معيشية أخرى.

الجدول رقم (17): يوضح البرامج التثقيفية التي تقدمها الجمعيات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
رحلات ثقافية	05	% 10.41
مسابقات قرآنية	09	% 18.76
برامج متنوعة	34	% 70.83
المجموع	48	% 100

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن البرامج التثقيفية المتنوعة مثلت أعلى نسبة حيث قدرت ب:70.83%، تليها المسابقات القرآنية بنسبة 18.76%، وأخيرا الرحلات الثقافية بنسبة10.41 %.

نستنتج من نتائج الجدول أن كل البرامج ممثلة في إجابات أعضاء الجمعيات إلا أن النسبة الغالبة تؤكد على وجود برامج تثقيفية مختلفة تتعلق بحرص الجمعيات على إقامة معارض للحرف التقليدية باعتبارها جزء

من هوية الوطن وعنصر في ثقافته وتراثه، وإحياء مختلف المناسبات الدينية والوطنية، وكذا الندوات والأمسيات الشعرية التي تقوم الجمعيات بتنظيمها.

الجدول رقم (18): يوضح الأوقات المخصصة لممارسة أنشطة الجمعيات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
مرة في الأسبوع	06	% 12.76
شهريا	07	% 14.90
على مدار السنة	34	% 72.34
المجموع	47	% 100

يتبين من الجدول أعلاه أن أغلب المبحوثين يقرون بأن الجمعيات تمارس نشاطاتها على مدار السنة وذلك بتكرار 34 مفردة أي بنسبة 72.34 %من مجموع التكرارات ، بينما نجد من يؤكد منهم بأن الأوقات المخصصة تكون شهريا وذلك بتكرار 07 مفردات أي ما يمثل نسبة 14.90 %، وأخيرا مرة في الأسبوع بتكرار 06 مفردات أي نسبة 12.76 %.

من خلال نتائج هذا الجدول يتضح أنه ليس هناك أوقات محددة تمارس فيها الجمعيات أنشطتها، وكذا عملها لا يتوقف فقط على المواسم، بل هي مستمرة طوال العام، كما يمكن تفسير ذلك بأن كل الجمعيات وفقا لنظامها الأساسي تعتمد تقسيما زمنيا لمشاريعها ونشاطاتها دائمة وموسمية والجمعيات الفاعلة تشتغل في الخطين.

3. عرض وتفسير البيانات المتعلقة بمساهمة الجمعيات في المجال الإقتصادي

الجدول رقم (19): يوضح نوع المساهمات التي تقدمها الجمعيات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
مالية	00	% 00
تجهيزات	35	% 100
المجموع	35	% 100

توضح الشواهد الكمية في الجدول أعلاه أن جل المبحوثين يؤكدون بأن نوع المساهمات التي تقدمها الجمعيات تتمثل في التجهيزات، وذلك بنسبة 100 % في حين لم ترد أية إجابة تدل على أن الجمعيات تقدم الدعم المادي.

ما يمكن استنتاجه من النتائج المتحصل عليها أن الجمعيات لا تقدم الدعم المادي وهذا راجع إلى نقص التمويل، في حين أنها تسعى إلى توفير تجهيزات إلى الراغبين في إقامة مشاريع صغيرة عن طريق اشتراكات أعضائها أو من المتبرعين.

الجدول رقم (20): يوضح كيف تكون مساعدات الجمعيات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
دائما	02	% 05.71
أحيانا	33	% 94.29
المجموع	35	% 100

يتضح من خلال البيانات الإحصائية في هذا الجدول أن أغلب المبحوثين صرحوا بأن المساعدات التي تقدمها الجمعيات تكون أحيانا بنسبة 94.29 %، بينما المبحوثين الذين يرون بأن المساعدات تكون دائما مثلتها النسبة 05.71 %.

نستنتج من خلال نتائج هذا الجدول أن أغلب الأعضاء يقرون بأن الجمعيات تقدم المساعدات أحيانا ،وهذا راجع إلى حجم الإمكانيات التي تتوفر لديها.

الجدول رقم (21): يوضح كيفية وصول المساعدات التي تقدمها الجمعيات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
عن طريق الاتصال بالمعنيين	13	% 30.96
عن طريق الزيارات الشخصية	29	% 69.04
المجموع	42	% 100

يتبين من خلال المعطيات الكمية في الجدول أعلاه أن أعلى نسبة من المبحوثين تؤكد بأن مساعدات الجمعيات تصل عن طريق الزيارات الشخصية، حيث قدرت بـ: 69.40 %، بينما يقر عدد من الأعضاء وهم يمثلون نسبة 60.96 % من مجموع التكرارات بأن المساعدات تصل عن طريق الاتصال بالمعنيين.

من خلال نتائج هذا الجدول يتضح لنا ضرورة وصول المساعدات عن طريق الزيارات الشخصية، ويظهر ذلك من خلال الإجتهادات الفردية والإعتماد على الذات في إيصال المعونات وإسهاما منهم في ضمان وصولها، إلى جانب التأكد من تسليمها لمستحقيها.

الجدول رقم (22): يوضح مدى تقديم الجمعيات الدعم للراغبين في إقامة المشاريع

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	01	% 02.85
لا	19	% 54.29
أحيانا	15	% 42.86
المجموع	35	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن 19 مبحوث من بين 35 مبحوث أي ما نسبته 54.29 % يقرون بأن الجمعيات لا تقدم الدعم للراغبين في إقامة المشاريع، بينما 15 مبحوث من بين 35 مبحوث أي ما يمثل نسبة 42.86 % يؤكدون بأن الدعم يكون أحيانا، أما نسبة المبحوثين الذين يرون بأن هناك دعم من قبل الجمعيات تقدرب:02.85 % وهي نسبة ضئيلة جدا .

من خلال نتائج الجدول نخلص إلى أن الجمعيات لا تقدم الدعم للراغبين في إقامة المشاريع، وأن كل ما توفره هو إقامة دورات تدريبية لمختلف الفئات لكسب المعرفة والخبرة العملية في العديد من الميادين الحرفية والمهنية، التي قد تمكن المتدرب من ولوج عالم الشغل، حسب طبيعة التخصص ومدى أهميته في سوق العمل، وأن غياب الدعم راجع إلى مشكلة التمويل، وبالتالي عجز الجمعيات عن تلبية طلبات كل الراغبين.

الجدول رقم (23): يوضح نوع التكوينات المهنية التي تقدمها الجمعيات للعاطلين عن العمل

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
طبخ	19	% 27.14
خياطة	19	% 27.14
تكوينات مختلفة	32	% 45.71
المجموع	42	% 100

يتبين من خلال المعطيات الكمية في الجدول رقم (23) أن أغلب المبحوثين كانت إجاباتهم بأن الجمعيات تقدم أنواع مختلفة من التكوينات المهنية للعاطلين، وذلك بتكرار 32 مفردة أي ما يمثل نسبة 45.71 %، في حين نجد الطبخ والخياطة بنفس التكرار 19 مفردة أي بنسبة 27.14 %.

من خلال نتائج هذا الجدول يتضح أن الجمعيات توفر أنماطا مختلفة من التكوينات المهنية للعاطلين عن العمل بهدف تطوير وبناء قدراتهم وتأهيلهم للالتحاق بسوق العمل، وبالتالي رفع مستواهم المعيشي وانتقالهم من حد الفقر إلى حد الكفاية.

الجدول رقم (24): يوضح مدى توفير التكوين الذي تقدمه الجمعيات فرص عمل

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
دائما	02	% 05.71
أحيانا	33	% 94.29
المجموع	35	% 100

نلاحظ من خلال الجدول رقم (24) أن 33 مبحوث أي نسبة 94.29 % صرحوا بأن التكوينات المهنية التي تقدمها الجمعيات توفر أحيانا فرص عمل، بينما نجد مبحوثين اثنين (02) أي ما يمثل نسبة 5.73 % يرون بأن التكوين يوفر دائما فرص عمل.

ما يمكن استنتاجه من النتائج المتحصل عليها في هذا الجدول أن التكوين المهني المقدم من قبل الجمعيات التطوعية يوفر في بعض الأحيان فرص عمل، وهذا بناءا على آراء المبحوثين، ويمكن تفسير ذلك بأن شهادات التكوين المهني التي يتحصل عليها المتدرب أضحت أكثر طلبا في عالم الشغل، وهذا دليل

على أن الجمعيات تهدف إلى تخريج يد عاملة مؤهلة ومطلوبة من خلال توفيرها تخصصات تتواءم مع احتياجات سوق العمل.

الجدول رقم (25): يوضح الصعوبات التي تعترض الجمعيات في تقديم مساعداتها

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
صعوبات تتعلق بالمتطوعين	13	% 24.52
صعوبات تتعلق بالتمويل	32	% 60.38
صعوبات تتعلق بالمجتمع	08	% 15.10
المجموع	53	% 100

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة المبحوثين الذين كانت إجاباتهم بأن من بين المشاكل التي تتعرض لها الجمعيات مشاكل متعلقة بالتمويل، قدرت بـ :60.387 %، تليها المشاكل المتعلقة بالمتطوعين وذلك بنسبة 24.52 %، بينما المبحوثين الذين يرون بأن هناك مشاكل تتعلق بالمجتمع كانت نسبتهم 15.10 %.

من خلال ما سبق نستنتج أن من أكبر الصعوبات والمشاكل التي تقف عائقا أمام عمل الجمعيات حسب إجابات المبحوثين هي:

– صعوبات في مصادر تمويل أنشطتها خاصة وأن هذه المصادر والتي تتمثل في المعونات والتبرعات من المحسنين غير ثابتة، مما يحول دون قيامها بواجبها الذي أنشئت من أجله.

– صعوبات تتعلق بالمتطوعين: عدم المعرفة بأهمية العمل التطوعي وإهمال المسؤوليات المحددة له بسبب الشعور بعدم الإلزامية.

– صعوبات تتعلق بالمجتمع: تكمن في تدني ثقافة التطوع بالمجتمع، والاعتقاد بأنه مضيعة للوقت، وهذا ما يتفق مع دراسة عثمان بن صالح العامر، والتي تمحورت حول ثقافة التطوع لدى الشباب السعودي، وتوصلت إلى أن هناك موانع تحول دون المشاركة في العمل التطوعي تمثلت في تدني الوعي بثقافة التطوع.

الجدول رقم (26): يوضح تقييم الخدمات التي تقدمها الجمعيات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
جيدة	02	% 05.71
متوسطة	33	% 94.29
ضعيفة	00	% 00
المجموع	35	% 100

يتبين من خلال البيانات الإحصائية في الجدول رقم (26) أن أغلب المبحوثين كان تقييمهم متوسط للخدمات التي تقدمها الجمعيات، وذلك بنسبة 94.29 %، بينما تقر نسبة 5.71 % من المبحوثين أن خدمات الجمعيات جيدة، في حين لم ترد ولا إجابة تشير إلى أنها ضعيفة.

نستنتج من النتائج المتحصل عليها في هذا الجدول أن أعلى نسبة من المبحوثين تؤكد بأن خدمات الجمعيات متوسطة، وهذا دليل على أن هناك جهود واضحة والتي تبذلها الجمعيات بهدف توفير كل أنواع الإعانات لكافة الفئات الإجتماعية.

ثانيا: نتائج الدراسة

تناولت الدراسة الميدانية ثلاث فرضيات، وبعد اختبارها ميدانيا تم الحصول على بيانات ومعلومات عالجتها إحصائيا، وبالتالي تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تحليل ومناقشة نتائج البيانات الأولية:

كشفت نتائج البحث ارتفاع نسبة الذكور على نسبة الإناث في ممارسة العمل التطوعي داخل الجمعيات.

أغلب المبحوثين تتراوح أعمارهم من [31 إلى 40 سنة] وكذلك [41 إلى 50 سنة] ويمكن تفسير ذلك بأن العمل التطوعية وقيادة الجمعيات تحتاج إلى أشخاص ذوي نضج وكفاءة وقدرة على تحمل مسؤولية هذا العمل، كما أن الأفراد في هذا العمر يكونوا على درجة من الوعي التام بأهمية العمل التطوعي، وكذا لهم القدرة على معرفة احتياجات الأفراد الآخرين وحاجات مجتمعهم.

أوضحت النتائج أن أعلى فئة تعليمية داخل الجمعيات كانت في فئة التعليم الجامعي، وهذه نتيجة جيدة تدل على أن أغلب أعضاء الجمعيات لديهم مستوى تعليمي عالي يمكنهم من توظيف خبرتهم التعليمية والثقافية في إدارة العمل التطوعي، كما أن أغلب المبحوثين (الأعضاء) من المتزوجين.

كما أكدت النتائج على أن غالبية المبحوثين كانوا موظفين في القطاع الحكومي، وهذا ما تبينه النسبة 45.71 %.

2. تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بمساهمة الجمعيات التطوعية في المجال الإجتماعي

– استنادا إلى المعطيات الإمبريقية سنحاول معرفة مدى تحقق الفرضية فبالنظر إلى الشواهد الكمية الواردة في الجدول (06) نجد أن الجمعيات التي تمت بها الدراسة لا تقتصر على تقديم الخدمات لفئة معينة وإنما تقدم خدماتها لأغلب فئات المجتمع.

– أكدت النتائج أن جل الجمعيات لا تقدم مساعداتها إلا في حالة الضرورة، وهذا ما أقره معظم المبحوثين من خلال معطيات الجدول رقم (07) وهو ما أوضحته النسبة71.11 %.

– من خلال نتائج الدراسة تبين أن مصادر تمويل الجمعيات التطوعية تبدأ بالتبرعات والصدقات، إضافة إلى عوائد المشروعات التي تديرها واشتراكات أعضائها، ويؤكد هذه النتائج الجدول رقم (08) المتعلق بالمصادر التي تعتمد عليها الجمعيات.

– كشفت النتائج أن الجمعيات تقدم كل أنواع الإعانات من ملابس، غذاء، أدوية والتي تتلقاها من المتبرعين، بحيث توزعها على الأسر شديدة الفقر، وذلك بهدف رفع المعاناة عنهم، وهذا ما أكدته إجابات المبحوثين في الجدول رقم (09).

– كما تبين أن الجمعيات تقوم بزيارات ميدانية للمعنيين وهذا ما أكده غالبية المبحوثين بنسبة 57.14 % ، وذلك بهدف التأكد من الظروف التي يعانيها الفرد المحتاج وإمكانية مساعدته.

– كما أكد المبحوثين على أنه يتم تقديم العمل الخيري في كل المناسبات سواء الدينية أو الاجتماعية كدعم منها لرفع عبء المصاريف التي تحتاجها هذه المناسبات.

– أوضحت نتائج البحث أن الجمعيات التطوعية توفر العديد من الخدمات الصحية والعلاجية للمستفيدين وهذا ما أكدته إجابات المبحوثين والتي قدرت بنسبة 91.42 % بهدف التكفل بعلاج المرضى غير القادرين على تحمل تكاليف العلاج.

بناء على ما تقدم من تحليلات كمية وكيفية يتضح لنا صدق الفرضية الأولى.

3. تحليل ومناقشة النتائج المتعلقة بمساهمة الجمعيات التطوعية في تطوير العمل الثقافي

من خلال مناقشة متغيري هذه الفرضية تم التوصل إلى النتائج التالية:

– تساهم الجمعيات التطوعية في العديد من المجالات الثقافية وهو ما تبين من خلال الشواهد الكمية في الجدول رقم (13)، حيث كانت النسب متفاوتة، إذ نجد التعليم ومحو الأمية بنسبة 55.56 % والحرف التقليدية بنسبة 44.44 %.

– صرح المبحوثين أن الجمعيات التطوعية تساهم في دعم الأسر الفقيرة لتعليم أبنائها وهو ما أكدته النسبة 71.42 %، إذن فالجمعيات تسعى جاهدة لدعم التعليم وذلك بمساعدة كل من تمنعهم ظروفهم المادية عن الدراسة لاستكمال مشوارهم التعليمي وخاصة الأيتام وأبناء الأسر الفقيرة.

– كما تبين أن الفئات المعنية تستفيد من أنواع مختلفة من الفصول الدراسية، فصول تقوية، تعليم لغات، محو الأمية حرصا من الجمعيات للحفاظ على استمرار التعليم.

– أشارت البيانات الإحصائية أن الجمعيات التطوعية توفر في كل سنة دراسية المستلزمات اللازمة للطلاب والحقائب والزي المدرسي وهذا ما تؤكده النسبة 91.90 %.

– أكد المبحوثين أن الجمعيات تقدم العديد من البرامج التثقيفية وهذا ما أوضحه الجدول رقم (17) وذلك بنسبة 70.83 %.

كما تقوم بممارسة أنشطتها الثقافية على مدار السنة والدليل على ذلك إجابات المبحوثين، ويمكن تفسير تعدد وتنوع البرامج الثقافية التي تقدمها الجمعيات التطوعية بهدف تشجيع ودعم المشاريع الثقافية وتعزيز العمل الثقافي.

وبناءا على هذه النتائج نخلص إلى أن الجمعيات تعمل على تطوير العمل الثقافي وبهذا فإن الفرضية الثانية قد تحققت.

4. تحيل ومناقشة النتائج المتعلقة بمساهمة الجمعيات التطوعية في المجال الإقتصادي

عكست مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي:

– تشير البيانات الإحصائية الواردة في الجدول (19) حول نوع المساهمات التي تقدمها الجمعيات أن جل المبحوثين يقرون بأنها تتمثل في التجهيزات بنسبة 100 % وهذا إن دل على شيء إنما يدل على غياب الدعم المادي وأن ما توفر من مساعداتها هو عبارة عن بعض المعدات والتجهيزات.

فيما تبين نتائج الجدول رقم (20) أن مساعدات الجمعيات تكون في بعض الأحيان وهو ما تؤكده النسبة 94.29 % وهذا راجع إلى حجم الإمكانيات التي تتوفر لدى الجمعيات.

– إضافة إلى ذلك ما ورد في الجدول رقم (21) وحسب ما أقره المبحوثين أن المساعدات التي تقدمها الجمعيات التطوعية تكون عن طريق الزيارات الشخصية للمعنيين وذلك بنسبة 69.04 %

وبالتالي كلما كانت الزيارات الشخصية كلما تم التأكد من وصول تلك المعونات لمحتاجين ينتظرون من يسد رمق جوعهم دون انتظار وصولها من جهات أخرى.

أكدت البيانات الإحصائية الواردة في الجدول رقم (22) أن الجمعيات التطوعية لا توفر وسائل تمويل للراغبين في إقامة مشاريع وإن كان هناك نوع من الدعم فهو يتمثل في بعض التجهيزات لفئات يعانون أوضاع اقتصادية صعبة وقاسية وهو ما أكدته النسبة 42.86 %.

– أظهرت الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (23) أن أغلب أعضاء الجمعيات التطوعية يؤكدون بأن الجمعيات تقدم أنواع مختلفة من التكوينات المهنية والدليل على ذلك أن كل مبحوث أجاب بأكثر من إجابة واحدة وهو ما أوضحته النسبة 45.71 %.

وعليه فإن الجمعيات تعمل على الإستفادة من الطاقات وتنمية مقدرتها على العمل مما يساعد تلك الشرائح المعوزة على الاعتماد على نفسها حتى تتحول بدورها من طور الاستهلاك إلى طور الإنتاج وذلك من خلال تدريبهم وتأهيلهم على بعض المهن والحرف.

بينت نتائج الجدول (24) أن التكوينات المهنية أحيانا ما توفر فرص عمل وذلك بنسبة 94.29 %، وبالتالي فالجمعيات التطوعية تهدف إلى تطوير القدرات وتكوينها وكذا تمكينهم ومساعدتهم على إيجاد فرص عمل.

من خلال النتائج المتوصل إليها يتضح أن من بين الصعوبات التي تعرقل عمل الجمعيات التطوعية في تقديم مساعداتها مشاكل متعلقة بالتمويل وهو ما توضحه البيانات الإحصائية في الجدول رقم (25) وذلك بنسبة 60.38 %، وعليه فإن غياب التمويل اللازم يجعل الجمعيات عاجزة عن القيام بعملها المبرمج، خاصة وأن مداخيلها متأتية أساسا من معاليم الانخراطات والتبرعات.

وما يؤكد صدق الفرضية هو الشواهد الكمية الواردة في الجدول رقم (26) والدليل إجابات أغلب المبحوثين الذين يرون بأن الجمعيات تقدم خدمات متوسطة للمستفيدين وذلك بنسبة 100 %.

ما يمكن قوله أن الجمعيات التطوعية تسعى من خلال نشاطاتها وكذا خدماتها إلى بذل كافة الجهود لمساندة ومساعدة مختلف الفئات الإجتماعية إلا أنها لا تتلقى الدعم الكافي.

5. النتائج العامة:

بعد عرض النتائج الجزئية لفرضيات البحث ومدى صدقها، يمكن استخلاص النتائج التالية:

– لقد توصلت نتائج البحث إلى أهمية دور الجمعيات التطوعية في تحقيق التنمية بناءا على استجابات أعضائها اتضح أنها قادرة على القيام بدورها الحيوي والمأمول في المشاركة وتحقيق التنمية المحلية في جميع المجالات وخصوصا المجال الإجتماعي، فمن خلال النتائج ثبت أن الجمعيات تساهم في تقديم الرعاية الإجتماعية لكافة الفئات المجتمعية، كما توفر الخدمات الصحية التي يستفيد منها المرضى غير القادرين على تحمل تكاليف العلاج من أدوية وكل المستلزمات الطبية بالتعاون من المحسنين والمؤسسات الخيرية والمستشفيات الحكومية.

أكدت النتائج أن الجمعيات تساهم في العديد من الأنشطة التنموية حيث تسعى إلى نشر التعليم بين فئات المجتمع باعتباره عنصر حيوي وقطاع هام في تحقيق التنمية، وحرصها على محاربة الأمية والحد من تفشيها وذلك بفتح فصول لمحاربتها، وإنشاء دورات تعليمية ومساعدة الأيتام والفقراء بما يلبي متطلبات العملية التعليمية والانخراط في التعليم، كما تمارس أنواع مختلفة من البرامج والأنشطة الثقافية وفي مقدمتها الحرف والصناعات التقليدية كأحد مظاهر الحفاظ على الهوية، وقيامها برحلات ثقافية بهدف تقديم تلك الصناعات للمهتمين بالموروث الشعبي التقليدي في ظل سيطرة الآلة على الكثير من الصناعات، حتى بات دور الحرفي والمنتج اليدوي يتلاشى.

أثبتت الدراسة أن إسهامات الجمعيات التطوعية في التنمية الإقتصادية محدودة، حيث تنحصر في تقديم تكوينات مهنية للعاطلين عن العمل على اعتبار أن تمكينهم من خلال اكتساب المهارات يعزز قدرتهم على المساعدة في التصدي للتحديات الكثيرة التي تواجه المجتمع، غير أنها لا تقدم الدعم المادي لأصحاب المشاريع وتحويلهم من فئات مستهلكة إلى فئات منتجة، وهذا راجع إلى شح الموارد المادية

خاتمـــــــــة

مهما تعاظمت موارد الدول وقدراتها الاقتصادية لن تستطيع وحدها أن تلبي طموحات شعوبها وترتقي بكيانها في غمار تلك التحديات الدولية المتزايدة، الأمر الذي يشير إلى أهمية الجمعيات التطوعية كأحد دعائم الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي شأنها شأن العديد من مؤسسات المجتمع المدني، فقد باتت هده المنظمات جهة مهمة لتقديم الخدمات وتنفيذ برامج التنمية كمكمل للعمل الحكومي فهي لا تلغي دور الحكومة بقدر ما تدعمه وتسد النقص فيه بفعل ديناميتها في التحرك، ولاسيما في المناطق التي يضعف فيها التواجد الحكومي، وبالنظر إلى الدور الذي تلعبه في مختلف مجالات الحياة فإنها تعتبر شريك مهم في النهوض بالمشروع التنموي كونها تستطيع أن تلعب عدة أدوار، فهي المشرف والمراقب والمنظم والمساعد حيث برزت أهميتها بشكل واضح من خلال الدعم الإغاثي الذي تقدمه واحتضانها للفئات المهمشة والفقيرة وذات الاحتياجات الخاصة وخصوصا الأيتام والفقراء.

وبهدف تفعيل دور الجمعيات التطوعية باعتبارها من الأشكال التنظيمية المعاصرة، التي أصبح فيها العمل التطوعي صورة من صور مشاركة الفرد في تنمية مجتمعه والنهوض به، وكإطار يتم من خلاله تدعيم المشاركة التطوعية في عمليات تنظيم المجتمع وتنميته، حيث يكتسب الأفراد قدرة أكبر على حل مشاكلهم من خلال معالجة احتياجاتهم الحقيقية، كما أن مشاركتهم بالجهود التطوعية من شأنها أن تنمي لديهم الإحساس بالانتماء لمجتمعهم، نقترح مجموعة من التوصيات والاقتراحات يمكن سردها كالآتي:

– تعتبر الجمعيات التطوعية جزءا رئيسيا ومهما في بناء المجتمع، لذلك لابد من وضع خطة متكاملة وتنسيقية تعمل على التشجيع على إقامة هذا القطاع، وتقوم على تعظيم دور مؤسسات المجتمع المدني داخل المجتمع وخاصة فيما يتعلق بالتنمية، حيث لابد من توحيد الجهود، سواء كانت الذاتية أو الإدارية المشرفة على عمل الجمعيات، وتوفير الدعم لها والتمويل والمتابعة.

– ضرورة وجود أشكال للتعاون من طرف الدولة أو الحكومة، حيث لابد من تخصيص قدر من الميزانية العامة لمساعدة هذه الجمعيات لكي تقوم بأداء عملها بنجاح وخاصة أن أهم من المعوقات والصعوبات التي تواجه عملها تتعلق بالتمويل المادي.

– زيادة نشر ثقافة التطوع والتشجيع على العمل التطوعي، وخاصة بين الجنسين، وزيادة اشتراك النساء والدفع بهن للمشاركة في الأعمال التطوعية.

– ضرورة تشجيع الجمعيات للاهتمام بالفئات المحتاجة داخل المجتمع، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، وإنشاء مراكز متخصصة لدعمها وتعليمها وعلاجها، حتى تستطيع التكيف مع المجتمع الذي تعيش فيه، خاصة وأن هذه التنظيمات هي الأقرب لفئات المجتمع، وهي على علم ودراية باحتياجات المجتمع وأفراده.

– أهمية تكريم العاملين في القطاع الخيري ومؤسسات المجتمع المدني من أجل زيادة تحفيزهم وتشجيعهم على قيامهم بهذا العمل الإنساني المقدس.

– تشجيع البحوث والدراسات العلمية التي تهتم بالعمل التطوعي، خاصة في عملية تنمية المجتمعات.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أولا: المعاجم والقواميس

1. ابن منظور: **لسان العرب**، ط1، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، د.س.

2. بن هادية هلي، البليش علي بن لحسن: **القاموس الجديد**، معجم عربي ألفبائي، ط7، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1991.

ثانيا: الكتب

2. أبراش إبراهيم: **المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الإجتماعية**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

3. إبراهيم أبو زيد أبو الحسن عبد الموجود: **التنمية الإجتماعية وحقوق الإنسان**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009.

4. إبراهيم مجدي عزير: **موسوعة المعارف التربوية**، ط1، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

5. إسماعيل باسل خليل: **نحو رؤية تنموية عربية**، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

6. بازمول محمد بن عمر بن سالم: **بغية المتطوع في صلاة التطوع**، ط1، دار الهجرة للنشر والتوزيع، السعودية، 1994.

7. بدران أحمد جابر: **التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة**، ط1، مركز الدراسات الاقتصادية والفقهية، القاهرة، 2014.

8. بكار عبد الكريم: **مدخل إلى التنمية المتكاملة، رؤية إسلامية**، ط1، دار القلم، دمشق، 1999.

9. بكار عبد الكريم: **مسار الأسرة** ، ط1، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة ، 2009.

10. جمال عبد الرحمان: **العطاء التطوعي طريقك لخدمة الإسلام**، ط1، دار ابن الجوزي للتراث، مصر، 2009.

11. الجمل أحمد محمد عبد العظيم: **دور الوقف الإسلامي في التنمية الإقتصادية المعاصرة**، ط1، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، 2006.

12. الحفناوي محمد: **الإعلام والتنمية في عصر العولمة**، ط1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2014.

13. الزري حميد ناصر: **مفهوم العمل في الإسلام وأثره في التنمية الإسلامية**، د.ط، المكتبة المركزية، الشارقة، 1998.

14. سرحان هدى ، الجرايدة نبيلة: **العمل التطوعي بين النظرية والتطبيق**، د.ط، مكتبة الرشد، الرياض، 2013.

15. السعيداني منير: **مفهوم الثقافة في العلوم الإجتماعية**، ط1، مركز دراسات الوحدة، بيروت، 2007.

16. شبايك رؤوف: **التسويق للجميع**، د.ط ، شبكة أبو نواف، 2009.

17. شروخ صلاح الدين: **منهجية البحث العلمي**، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2003.

18. صالح محمد بن أحمد: **الرعاية الإجتماعية في الإسلام وتطبيقاتها**، ط1، مكتبة فهد الوطنية، السعودية، 1999.

19. صبيح ماجد حسن ، مسلم فايز أبو حلو: مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية، ط1، **الشركة العربية للتسويق والتوريدات** ، القاهرة ، 2010.

20. الصفار حسن: **العمل التطوعي في خدمة المجتمع**، ط1، أطياف للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2004.

21. صيني سعيد إسماعيل: **قواعد أساسية في البحث العلمي**، ط1، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، 1994.

22. عبد اللطيف رشاد أحمد: **أساليب التخطيط للتنمية**، ط1، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2002.

23. عبد اللطيف رشاد احمد: **التنمية الإجتماعية في إطار الخدمة الإجتماعية**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

24. عبد اللطيف رشاد أحمد: **تنمية المجتمع المحلي**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

25. عريقات حربي محمد: **مقدمة في التنمية والتخطيط الإقتصادي** ، ط1، دار الكرمل للنشر والتوزيع ، د.س.

26. العسكري عبود عبد الله: **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية**، ط1، دار النمير للنشر والتوزيع، دمشق، 2002.

27. العسل إبراهيم حسين: **التنمية في الفكر الإسلامي، مفاهيم – عطاءات – معوقات – أساليب**، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2006.

28. العلاق بشير: **الإدارة الحديثة ، نظريات ومفاهيم**، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

29. علام سعد طه: **دراسات في الإقتصاد والتنمية**، ط1، دار طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003.

30. عليان ربحي مصطفى ، غنيم عثمان محمد: **مناهج وأساليب البحث العلمي، النظرية والتطبيق**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.

31. عوض حنفي: **العمل وقضايا الصناعة في الإسلام**، ط1، المكتب العلمي للشر والتوزيع، الإسكندرية، د.س.

32. عوض فاطمة ، خفاجة ميرفت علي: **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

33. عيوش ذياب ، الزعنون فيصل: **الرعاية الإجتماعية**، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2008.

34. فريد رشدي عثمان: **الريادة والعمل التطوعي**، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

35. الفضلي عبد الهادي: **أصول البحث العلمي**، ط1، دار المؤرخ العربي، بيروت، 1992.

36. القدومي عيسى محمد صوفان: **أسس العمل الخيري وفنون تسويقه**، ط1، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2008.

37. القرضاوي يوسف: **أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية**، ط2، دارالشروق، القاهرة، مصر، 2008.

38. أبو القمبز محمد هشام: **جدد شبابك بالتطوع**، ط1، صيد الفوائد للنشر، فلسطين، 2006.

39. لحميدي أنور: **تنمية الموارد المالية في المنظمات غير الربحية ، د.ط ،** القصيم، 1439.

40. لمين الناجي: **الوقف وتنمية وخطورة اندثاره عن العمل الخيري**، ط2، دار الكلمة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

41. محمد محمد عبد الفتاح: **الجمعيات الأهلية النسائية وتنمية المجتمع**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006.

42. مراد الدعمة إبراهيم: **التنمية البشرية بين النظرية والواقع**، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

43. مشورب إبراهيم: **التخلف والتنمية، دراسات اقتصادية**، ط1، دار المنهل اللبنانية، مكتبة رأس النبع للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2002.

44. مصطفى مريم أحمد: **دراسات في التغير والتنمية في الدول النامية**، ط1، دار المعرفة الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2011.

45. المعاني أيمن عودة: **الإدارة المحلية**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

46. النملة علي بن إبراهيم: **العمل الإجتماعي والخيري**، ط2، بيسان للنشر والتوزيع، والرياض، 2014.

47 الهطالي صالح بن مطر: **العمل التطوعي، خطوات عملية للنهوض بالأمة**، ط1، 2010.

48. يوسف عبد الله أحمد: **ثقافة العمل التطوعي**، ط1، مركز الراية الفكرية ، جدة ، 2005.

ثالثا: المجلات:

49. بوطيب بن ناصر: النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، **مجلة دفاتر السياسية والقانونية**، ، العدد 10، 2010.

50. حبش جمال: التطوع الإلكتروني وسيلة معززة للعمل التطوعي، **مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث**، المجلد1، د.ع، د.س.

51. الرباح عبد اللطيف بن عبد العزيز: التربية على العمل التطوعي وعلاقته بالحاجات الإنسانية، **مجلة دراسات تربوية واجتماعية**، المجلد 12، العدد 03، 2006.

52. رفيدة فاطمة محمد: العمل التطوعي ودوره في تنمية المجتمع، **مجلة كلية الأدب**، العدد 06، د.س.

53. زمام نور الدين: عولمة الثقافة، المستحيل والممكن، **مجلة العلوم الإنسانية**، د.ع، 2001.

54. العامر عثمان بن صالح: ثقافة العمل التطوعي لدى الشباب السعودي، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية**، العدد 07، 2007.

55. عبد الحميد مظاهري محمد بن عامر: واقع العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، **مجلة جامعة طيبة** ، العدد4 ، 1427.

56. عزيز سامية: الرعاية الإجتماعية للمعاقين بصريا، **مجلة الدراسات النفسية والتربوية**، د.ع، 2008.

57. فاطمة بن يحى ، عمر طعام: واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري، **مجلة الدراسات والبحوث الإجتماعية**،العدد 11، 2015.

58. محمد الحسن عبد الرحمان: دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية بالسودان، **مجلة الباحث**، العدد 13، 2013.

59. ملاوي أحمد إبراهيم: أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية**، المجلد 24، العدد 02، 2008.

60. مهدي ماجدة شاكر: الدولة والمجتمع المدني، **مجلة كلية الآداب**، العدد 96، د.س.

61. الناجم مجيدة محمد: التسويق الإجتماعي في إطار مهنة الخدمة الإجتماعية ، **مجلة جامعة الشارقة**، المجلد 13، العدد 01، 2016.

رابعا: الرسائل الجامعية

62. خشمون محمد: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010.

63. سليمان السطري مصطفى أحمد: **دور التعليم العالي في التنمية الإقتصادية في فلسطين**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الإقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

64. الشهراني معلوي بن عبد الله: **العمل التطوعي وعلاقته بأمن المجتمع، دراسة ميدانية على العاملين في مجال العمل التطوعي في المؤسسات الخيرية**، مذكرة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإجتماعية، تخصص تأهيل ورعاية اجتماعية، جامعة نايف، السعودية، 2006.

65. العامر عثمان بن صالح: **ثقافة التطوع لدى الشباب السعودي، دراسة ميدانية بمنطقة حائل**، بحث منشور، السعودية، 1425.

66. عبد اللاوي عبد السلام: **دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010.

67. الفريح علياء بنت علي بن محمد: **دور المدرسة في غرس ثقافة العمل التطوعي لدى النشء وإعداده للمشاركة فيه**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإجتماعية ، قسم علم الإجتماع ، تخصص علم الإجتماع ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 2010.

68. وهابي كلثوم: **التسويق في المنظمات غير الهادفة للربح "الجمعيات أنموذجا"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد بوقرة ، بومرداس، 2011.

69. الهران محمد بن عبد الله ، صلاح بن محمد رحال: **دور العمل التطوعي في تنمية المجتمع**، بحث منشور، جامعة الملك سعود، السعودية، د.س.

خامسا: المؤتمرات

70. بركات وجدي محمد: **تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الإجتماعي بالمجتمع**، المؤتمر العلمي الثامن عشر، (16-2005/03/18).

71. النعيم عبد الله العلي: **العمل الإجتماعي التطوعي مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة السعودية**، مؤتمر العمل التطوعي والأمن (27-29 جمادى الثاني)، الرياض، 1421هـ.

الملاحـــــق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

إستبانة بحث حول

دور العمل التطوعي في عملية التنمية المحلية

دراسة ميدانية بالجمعيات التطوعية–تبسة

إعداد الطالبة **إشراف الدكتور**

كريمة بوخالفة **خالد حامد**

في إطار انجاز هذه المذكرة ، أرجو منكم ملىء هذه الإستمارة مقدمين بذلك يد العون للباحثة، وذلك بالإجابة عن الأسئلة المطروحة علما بأن كل ما يرد في إجاباتكم سيكون في سرية تامة ولن يستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

ملاحظة: الإجابة تكون بوضع علامة (X) أمام الإجابة المناسبة

السنة الجامعية: 2018/2017

المحور الأول: محور البيانات الأولية

1- الجنس

ذكر ☐

أنثى ☐

2- السن

أقل من 30 سنة ☐

31 – سنة ☐

40 – 50 سنة ☐

أكبر من 50 سنة ☐

3- المستوى التعليمي

ابتدائي ☐

متوسط ☐

ثانوي ☐

جامعي ☐

4- الحالة الإجتماعية

أعزب ☐

متزوج ☐

أرمل ☐

مطلق ☐

5- الوظيفة

موظف حكومي ☐

موظف قطاع خاص ☐

أعمال حرة ☐

المحور الثاني: بيانات تتعلق بمساهمة الجمعيات التطوعية في تقديم الرعاية الاجتماعية

6- ما هي الفئات الإجتماعية التي تقدم لها الجمعيات العمل الخيري؟

مسنين ☐

أيتام ☐

مطلقات ☐

أرامل ☐

7- ما هي الحالات التي تقدم فيها الجمعيات مساعداتها؟

في حالة الضرورة ☐

في بعض المناسبات ☐

8- ما هي أنواع المساعدات التي تقدمها الجمعيات؟

غذاء ☐

ملابس ☐

أدوية ☐

9- ما هي المصادر التي تعتمد عليها الجمعيات في القيام بنشاطاتها؟

من المتطوعين ☐

اشتراكات الأعضاء ☐

دعم الحكومة ☐

10- هل تقوم الجمعيات بزيارات ميدانية للمعنيين؟

نعم ☐

لا ☐

11- ما هي المناسبات التي تقدم فيها الجمعيات الأعمال الخيرية؟

مناسبات دينية ☐

مناسبات اجتماعية ☐

12- هل تساهم الجمعيات في تقديم الرعاية للمرضى؟

نعم ☐

لا ☐

المحور الثالث: بيانات تتعلق بعمل الجمعيات التطوعية على تطوير العمل الثقافي

13- ما هي المجالات الثقافية التي تساهم فيها الجمعيات ؟

تعليم ومحو الأمية ☐

صناعات تقليدية ☐

14- هل تقدم الجمعيات الدعم للأسر الفقيرة من أجل تعليم أبنائها ؟

نعم ☐

لا ☐

15- ما هي أهم الفصول التعليمية التي تستفيد منها الفئات المعنية ؟

فصول تقوية ☐

تعليم لغات ☐

فصول محو الأمية ☐

16- في أي مناسبة تقدم الجمعيات مساعداتها ؟

دخول مدرسي ☐

تشجيع المتفوقين ☐

17- ما نوع البرامج التثقيفية التي تقدمها الجمعيات؟

رحلات ثقافية ☐

مسابقات قرآنية ☐

برامج مختلفة ☐

18- هل هناك أوقات مخصصة لممارسة هذه الأنشطة؟

مرة في الأسبوع ☐

شهريا ☐

على مدار السنة ☐

المحور الرابع: بيانات تتعلق بمساهمة الجمعيات التطوعية في التنمية الإقتصادية المحلية

19- ما نوع المساهمات التي تقدمها الجمعيات؟

مالية ☐

تجهيزات ☐

20- هل المساعدات التي تقدمها الجمعيات تكون؟

دائما ☐

أحيانا ☐

21- كيف تصل المساعدات التي تقدمها الجمعيات؟

عن طريق الإتصال بالمعنيين ☐

عن طريق الزيارات الشخصية ☐

22- هل تقدم الجمعيات لدعم للراغبين في إقامة المشاريع؟

نعم ☐

لا ☐

23- ما نوع التكوينات المهنية التي تقدمها الجمعيات للعاطلين؟

خياطة ☐

طبخ ☐

تكوينات مختلفة ☐

24- هل يوفر التكوين الذي تقدمه الجمعيات فرص عمل؟

دائما ☐

أحيانا ☐

25- ما هي الصعوبات التي تعترض الجمعيات في تقديم مساعداتها؟

صعوبات تتعلق بالمتطوعين ☐

صعوبات تتعلق بالتمويل ☐

صعوبات تتعلق بالمجتمع ☐

26- ما تقييمك للخدمات التي تقدمها الجمعيات؟

جيدة ☐

متوسطة ☐

ضعيفة ☐

الملخص

المذكرة: دور **"العمل التطوعي في تحقيق عملية التنمية المحلية"**

دراسة ميدانية بالجمعيات التطوعية بولاية تبسة

الاسم: **كريمة** اللقب: **بوخالفة** المؤطر: **خالد حامد**

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الجمعيات التطوعية التطوعية في تحقيق التنمية المحلية، وتوضيح أن نجاح أي عملية تنمية شاملة تتطلب قبل كل شيء مشاركة شعبية واسعة وجهود جماعية حقيقية لدفع عجلة التنمية الإجتماعية، الثقافية والإقتصادية وتوفير متطلباتها، ولا يمكن لهذه المشاركة أن تتحقق بشكل منظم وفعال إلا من خلال الجهود المتميزة لمؤسسات المجتمع المدني ومن بينها الجمعيات كأحد الركائز الأساسية للتنمية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي حيث تم إجراء مسح شامل لكافة لكافة أعضاء الجمعيات والبالغ عددهم 35 مبحوث، وجمعت بيانات البحث عن طريق الملاحظة واستمارة استبيان تضمنت أربع محاور للإجابة على تساؤلات الدراسة واتضح من النتائج:

– أن الجمعيات تلعب دورا مهما في المجال الإجتماعي وأثبتت بأنها القطاع الذي يلقي على عاتقه مهمة التماس احتياجات المعوزين والمساكين وذوي الحاجة.

– أظهرت النتائج أن الجمعيات التطوعية تساهم بشكل فاعل في المجال الثقافي وذلك من خلال ممارستها للعديد من المجالات الثقافية، وفي مقدمتها المحافظة على التراث الثقافي، واهتمامها بالتعليم وسد منابع الأمية.

– وعلى الصعيد الإقتصادي أثبتت الدراسة محدودية دور الجمعيات في تحقيق التنمية الإقتصادية المحلية، وأن كل إسهاماتها تقتصر على إقامة دورات تدريبية على بعض المهن، نظرا لنقص التمويل الذي يعتبر الأساس في استمرارها وديمومتها.

الكلمات المفتاحية: العمل التطوعي، التنمية المحلية، الجمعيات التطوعية، الرعاية الاجتماعية، العمل الثقافي، التنمية الاقتصادية المحلية.

Résumé

Rôle du bénévolat dans la réalisation des opérations de développement local

Cette étude vise la mise en exergue du rôle des associations bénévoles dans la réalisation des opérations de développement local montrant que la réussite du dit développement demande l'adhésion préalable de la composante humaine et l'unisson de leurs efforts d'une façon précise dopant le développement sous ses différents aspects : social, culturel, économique.

Ces opérations de bénévolat ne peuvent se réaliser, et d'une façon organisée et efficace, que sur une bonne collaboration de la société civile dont les associations qui représente des bases fondamentales du développement.

Cette étude s'est basée sue la méthode descriptive étudiant globalement l'ensemble des membres des associations au nombre de 35 interviewés puis la collecte des informations à travers l'observation des quatre axes de l'enquête dont les résultats suivant :

- les associations jouent un rôle crucial dans le domaine sociale prouvant qu'elles sont le secteur qui prend en charge les besoins des pauvres et des nécessiteux.

- les résultats prouvent que les associations de bénévoles participent efficacement dans le domaine patrimoine culturel et la lutte contre l'analphabétisme.

- dans le domaine économique, l'étude montre la limite du rôle de ces associations dans la réalisation du développement économique local ; leurs interventions se limite à l'organisation de quelques appariations de formations spécifique à certaines professions vu le manque de financement qui constitue l'élément principale pour leur pérennité.